



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/45/22  
S/21953  
21 November 1990  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس  
الأمن



الجمعية  
العامة

UN LIBRARY

الجمعية العامة

مجلس الأمن  
السنة الخامسة والأربعون

DEC 4 1990

الدورة الخامسة والأربعون

تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري\*

## المحتويات

المفحة	الفقرات	
٤	.....	كتاب الإحالة
		الجزء الأول
٥	٢٧٢- ١	التقرير السنوي للجنة الخاصة
٦	٧- ١	أولا - مقدمة
٨	١٣١- ٨	ثانيا - الحالة في جنوب افريقيا
٨	٢٠- ٨	الف - الأحوال السياسية العامة
١١	٨٧- ٢١	باء - التطورات منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩
١١	٢٨- ٢١	١ - المقاومة الداخلية والتوجه الحكومي الجديد
		٢ - الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب
١٤	٢٠- ٢٩	الافريقي
١٥	٥٨- ٣١	٣ - مناخ المفاوضات
٢٤	٨٧- ٥٩	٤ - العقوبات التي تعترض حرية النشاط السياسي
٣٦	٩٦- ٨٨	جيم - الحالة الحاضرة
٣٩	١٤٠- ٩٧	دال - الهياكل المؤسسية للفصل العنصري
٤٢	١١٢-١٠٥	١ - الأرض
٤٤	١١٨-١١٣	٢ - الإسكان
٤٦	١٢٦-١١٩	٣ - التعليم
٤٨	١٣٠-١٢٧	٤ - الصحة
٥٠	١٤٠-١٣١	٥ - ظروف البطالة والعمل

\* هذه الوثيقة طبعة مستنسخة بالاستنسل من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وتستمر فيما بعد في شكلها المطبوع بوصفها من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/45/22) .

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٥٥	١٥٥-١٤١ ..... هاء - الحالة الاقتصادية
٥٥	١٤٤-١٤١ ..... ١ - نظرة عامة
٥٦	١٥٥-١٤٥ ..... ٢ - الاداء الاقتصادي
٥٩	٢١٦-١٥٦ ..... ثالثا - العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا
٥٩	١٥٨-١٥٦ ..... ألف - العلاقات الاقتصادية
٦٠	١٧١-١٥٩ ..... ١ - التجارة والنقل
٦٦	١٨١-١٧٣ ..... ٢ - القروض والائتمانات
٧٠	١٩١-١٨٢ ..... ٣ - سحب الاستثمارات ، والاستثمار الاجنبي في جنوب افريقيا
٧٤	١٩٥-١٩٣ ..... باء - تقييم اثر الجزاءات على اقتصاد جنوب افريقيا
٧٥	٢١٠-١٩٦ ..... جيم - العلاقات العسكرية
٨٠	٢١٦-٢١١ ..... دال - آثار زعزعة الاستقرار
٨٣	٢٧٩-٢١٧ ..... رابعا - الإجراءات الدولية لمناهضة الفصل العنصري
٨٣	٢١٨-٢١٧ ..... ألف - لمحة عامة
٨٤	٢٢٤-٢١٩ ..... باء - برنامج عمل إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري
٨٦	٢٢٦-٢٢٥ ..... جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الأمم المتحدة
٨٦	٢٣٦-٢٢٧ ..... دال - الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية
٩٠	٢٥٢-٢٣٧ ..... هاء - المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى
٩٦	٢٥٥-٢٥٣ ..... واو - الجزاءات الشعبية
٩٧	٢٦٨-٢٥٦ ..... زاي - المقاطعة الثقافية
١٠١	٢٧٩-٢٦٩ ..... حاء - المقاطعة الرياضية
١٠٦	٢٥٣-٢٨٠ ..... خامسا - استعراض أعمال اللجنة الخاصة
	ألف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا"
١٠٦	٢٩٢-٢٨١ ..... ١ - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين
١٠٦	٢٨٤-٢٨١ ..... ٢ - دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المنعقدة في الجنوب الافريقي
١٠٨	٢٨٨-٢٨٥ ..... ٣ - الدورة الرابعة والأربعون المستأنفة للجمعية العامة
١٠٩	٢٩٣-٢٨٩ ..... باء - أنشطة اللجنة الخاصة لدعم مقاومة الفصل العنصري في جنوب افريقيا
١١٠	٣٠٩-٢٩٣ ..... ١ - الإجراءات المتصلة بالتطورات السياسية في جنوب افريقيا
١١٠	٢٩٩-٢٩٤ ..... ٢ - البعثة التي قام بها إلى جنوب افريقيا وفد فريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة
١١٣	٣٠١-٣٠٠ ..... ٣ - الاجتماعات والمشاورات الخاصة مع مناهضي الفصل العنصري
١١٣	٣٠٩-٣٠٢

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
	جيم - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة فيما يتعلق بهراعاة قرارات
١١٦	٢٣٦-٢١٠ ..... الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري
	١ - الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالإجراءات المتخذة في شرق
١١٦	٢١٢-٢١١ ..... آسيا لمناهضة الفصل العنصري
١١٧	٢١٧-٢١٢ ..... ٢ - العلاقة السياسية والدبلوماسية
١٢٠	٢٢٢-٢١٨ ..... ٣ - التعاون العسكري والنووي
١٢٣	٢٢٩-٢٢٢ ..... ٤ - التعاون الاقتصادي وغيره من أشكال التعاون
١٢٥	٢٢٣-٢٢٠ ..... ٥ - الاتصالات الرياضية
١٢٧	٢٣٦-٢٢٤ ..... ٦ - الاتصالات الثقافية وغيرها من الاتصالات
	دال - الإجراءات الأخرى الرامية إلى عزل دولة الفصل العنصري في جنوب
١٢٨	٢٤٥-٢٢٧ ..... إفريقيا
	١ - المشاورات التي أجريت مع المنظمات غير الحكومية والحركات
١٢٨	٢٣٨-٢٢٧ ..... المناهضة للفصل العنصري
	٢ - دعم أنشطة مناهضة الفصل العنصري ، والاشتراك في الاجتماعات
١٢٩	٢٤٥-٢٢٩ ..... والاحداث الأخرى
١٣١	٢٥٠-٢٤٦ ..... هاء - بعثات رئيس اللجنة الخاصة
١٣٢	٢٥٢-٢٥١ ..... واو - التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات
١٣٣	٢٧٢-٢٥٤ ..... سادسا - النتائج والتوصيات

المرفقات

	الاول - تكوين الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والغريق
	الحكومي الدولي لرمذ وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ،
	ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية وفريق الدعم المؤلف من سيدات
١٥٨	بارزات
١٦٠	الثاني - مقتطفات مختارة من بيانات أصدرتها اللجنة الخاصة
١٧١	الثالث - قائمة بالوثائق التي أصدرتها اللجنة الخاصة

الجزء الثاني

١٧٣	٢٨- ١ ..... تقرير عن التطورات الأخيرة المتعلقة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا
١٧٤	٧- ١ ..... أولا - مقدمة
١٧٦	٢٢- ٨ ..... ثانيا - التعاون العسكري والنووي
١٧٩	٢٥- ٢٣ ..... ثالثا - التعاون الاقتصادي
١٨٠	٢٨- ٢٦ ..... رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

كتاب الإحالة

١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

سيدي ،

يشرفني أن أرسل إليكم ، طي هذا ، تقريري اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - التقرير السنوي والتقرير المتعلق بالتطورات الأخيرة المتمثلة بالعلاقات بين إسرائيل وجنوب افريقيا - اللذين اعتمدتهما اللجنة الخاصة بالإجماع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . ويُقدم هذان التقريران إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقاً للأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٦٧١ (د - ٢٥) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ والقرارات ٢٧/٤٤ ألف إلى لام المؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

وتفضلوا ، سيدي ، بقبول أسمى آيات الاحترام .

(توقيع) جاي براتاب رانا

رئيس اللجنة الخاصة

لمناهضة الفصل العنصري بالنيابة

سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار  
الأمين العام للأمم المتحدة  
نيويورك



الجزء الاول

التقرير السنوى للجنة الخامسة

أولا - مقدمة

١ - تتألف اللجنة الخاصة لمراقبة الفصل العنصري ، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ ، من الدول الأعضاء الـ ١٩ التالية :

غانا	اندونيسيا
غينيا	بيرو
الغابون	ترينيداد وتوباغو
ماليزيا	الجزائر
نيبال	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
نيجيريا	الجمهورية الديمقراطية الألمانية <sup>(١)</sup>
هايتي	الجمهورية العربية السورية
الهند	زمبابوي
هونغ كونغ	السودان
	الصومال

٢ - وفي الجلسة ٦٥٣ ، المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، انتخبت اللجنة الخاصة بالإجماع البروفسور أ. غاميري (نيجيريا) رئيسا لها ، وأعدت انتخاب السيد غينادي أ. أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد جاي براتاب رانا (نيبال) والسيد غلوديس مان - فار (هايتي) نوابا للرئيس ، والسيد فيرنندو غوبتا (الهند) مقرا .

٣ - وعقب مفادرة الممثل الدائم لهايتي نيويورك أصبح أحد مقاعد نواب الرئيس شاغرا . وفي الجلسة ٦٣٩ ، المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، انتخبت اللجنة الخاصة الدكتور مارجوري ر. شوب (ترينيداد وتوباغو) نائبا لرئيسها .

٤ - وقررت اللجنة الخاصة ، بعد مشاورات أجرتها لإعادة تشكيل أجهزتها الفرعية . وفي الجلسة ٦٣٩ المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قررت اللجنة الخاصة إنشاء لجنة فرعية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا ولجنة فرعية معنية بالتطورات في جنوب افريقيا . أما أعمال اللجان الفرعية وأفرقة العمل السابقة فقد منفتت في إطار التشكيل الجديد . وإلى أن تجري اللجنة الخاصة انتخابات جديدة لأجهزتها الفرعية ، سيرأس ممثلا غانا وزمبابوي على التوالي اللجنتين الفرعيتين المشار

إليهما . (وللاطلاع على أسماء أعضاء الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة ، انظر المرفق الاول لهذا التقرير) .

٥ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، انتخبت لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية السيد جيمس فيكتور غبيهو (غانا) رئيسا لها . وأعيد انتخابه رئيسا للجنة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

٦ - وفي الجلسة الاولى المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، انتخبت الدول الاطراف في الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، البروفسور إبراهيم غامبري (نيجيريا) رئيسا . وتم انتخاب السيد غينادي أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) نائبا للرئيس .

٧ - ويستعرض هذا التقرير للجنة الخاصة الحالة السياسية في جنوب افريقيا ، والظروف الاقتصادية ، وعلاقات جنوب افريقيا مع العالم الخارجي ، وكذلك الاستجابة الدولية للمناهضة للفصل العنصري ، وأنشطة اللجنة الخاصة . ويشمل التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ إلى منتصف تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

## ثانيا - الحالة في جنوب افريقيا

### الف - الاحوال السياسية العامة

٨ - دخلت جنوب افريقيا عملية تغيير ربما تؤدي إلى إنهاء الفصل العنصري عن طريق المفاوضات . وكان لمقاومة أغلبية شعبها والضغط الدولي دور فعال في إقناع قيادة الحزب الوطني بالتحرك صوب القضاء على نظام الفصل العنصري والتفاوض بشأن دستور جديد . وقد أسهم عدد من التطورات الإيجابية ، لا سيما رفع الخطر عن منظمات المعارضة السياسية وإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ، ومن بينهم زعيم المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب افريقيا ، نلسون مانديلا ، والمحادثات بين المؤتمر الوطني الإفريقي ونظام برييتوريا الحاكم ، في إزالة بعض العقبات التي تعترض سبيل المفاوضات .

٩ - وعلى الرغم من أن الرئيس فريديريك ويليم دي كليرك قد امتحدث بعض التدابير الهامة في الاتجاه السليم ، فإن التغييرات التي حدثت أبعد من أن تكون جوهرية . فمعظم دعائم الفصل العنصري باقية ، ولا يكاد يوجد نشاط سياسي حر ، ولم تبدأ بعد المفاوضات بشأن دستور جديد . وعلى الرغم من أن النظام الحاكم قد رفع الخطر المفروض على المؤتمر الوطني الإفريقي ومؤتمر الوجدويين الإفريقيين لآزانيا والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا وغيرها من التنظيمات السياسية وأنهى حالة الطوارئ ، فإنه فشل في أن ينفذ تنفيذا كاملا جميع الشروط اللازمة لتهيئة مناخ يؤدي إلى إجراء مفاوضات على النحو الوارد في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الإفريقي (انظر قرار الجمعية العامة د - ١٦/١ ، المرفق) . والواقع ، وكما لاحظ الأمين العام في تقريره المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ "بينما يتضح أنه بدأ السير في عملية هامة [في جنوب افريقيا] ، يعتقد الكثيرون أنه ينبغي للحكومة أن تنفذ جميع التدابير بحذافيرها لكي تهيئ الجو المناسب" (٢) .

١٠ - وموجة العنف ، لا سيما تلك التي تحدثها مجموعات ترتبط بهياكل الفصل العنصري وبقوات الأمن واليمين المتطرف ، هي مسألة تبعث على القلق البالغ ، وتهدد بتأخير عملية التغيير الهشة بل وتحويل مسارها . وقد حدد المجتمع الدولي مناخ السلم الذي يمكن أن يتحقق فيه النشاط السياسي الحر كشرط لازم لاية تسوية للنزاع عن طريق التفاوض . ويشكل العنف السائد عاملا قويا في منع المنظمات المحظورة في الماضي من إعادة بناء هياكلها بصورة فعالة ، ويعوق تطوير أي حوار ديمقراطي بشأن المفاوضات والدستور المقبل . ولهذا العنف أبعاد سياسية واجتماعية - اقتصادية . كما أن

الاحوال الاجتماعية والمادية الكامنة هي التي ترسخ العوامل السياسية المؤدية إلى العنف وتساعد على إدامتها . وقد يخدم العنف مصالح النظام الحاكم في نهاية المطاف . وطالما ظلت التنظيمات السياسية غير قادرة على إعادة بناء هيكلها بصورة فعالة ، فإن النظام الحاكم قد يحمل على ميزة قد تتيح له في نهاية المطاف أن يحدد خطوات المفاوضات بل وأن يضع شروط تنفيذ الدستور ذاته .

١١ - وقد شكلت سلسلة من التطورات داخل جنوب افريقيا وخارجها الوضع السياسي الراهن . وساهم انتخاب الرئيس ف. و. دي كليرك في إدراك قيادة الحزب الوطني أن نظام الفصل العنصري أصبح عاجزا وأنه يقود البلد إلى مزيد من التدهور . وأصبح الفصل العنصري غير عملي فعليا نتيجة الضغط الواقع على النظام بفعل المقاومة الداخلية المستمرة الموحدة والجزاءات وسياسات المقاطعة التي يفرضها المجتمع الدولي .

١٢ - إن تصاعد المقاومة الشعبية ضد الفصل العنصري التي نظمتها القوى المناهضة للفصل العنصري في عام ١٩٨٩ ، تمثل تحولا حاسما في الميزان السياسي لصالح الذين يسعون إلى إيجاد حل ديمقراطي لمشاكل البلد . وقد اشتعلت حملة عصيان قوانين الفصل العنصري على صعيد البلد إلى مستويات لا يمكن معها إخمادها إلا عن طريق تكثيف مستويات القمع الجماعي . وبالتوازي مع المقاومة المستمرة ، تتدهور حالة البلد الاقتصادية نتيجة للجزاءات . وقد أدى الضغط المالي الذي نجم ، بصفة خاصة ، عن التدابير التقييدية التي تفرضها الحكومات من جهة والقرارات المتعلقة بالأعمال التجارية من جهة أخرى ، إلى حرمان جنوب افريقيا من رأس المال اللازم لمواصلة نمو اقتصادها القائم على الفصل العنصري وكفالة استمرار جهاز أمن قوي .

١٣ - ولقد اتخذت التدابير التي أعلن عنها الرئيس ف. و. دي كليرك في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ في ظل خلفية من العصيان السياسي والتدهور الاقتصادي المتزايد . وفي الوقت نفسه فإن شمة تطورات هامة في المجتمع الدولي قد عززت التحولات في ميزان القوى السياسية في جنوب افريقيا . فالتخفيف المضطرب في حدة التوترات في العلاقات الدولية يشجع على تسوية المنازعات الاقليمية عن طريق المفاوضات . وحصول ناميبيا على الاستقلال في آذار/مارس ١٩٩٠ دليل على هذا الاتجاه في الشؤون العالمية ، شأنها شأن عملية المفاوضات الجارية بشأن المنازعات في موزامبيق وأنغولا .

١٤ - وفي توقيت مناسب تماما ، قدمت الامم المتحدة اسهاما حاسما في عملية إنهاء الفصل العنصري بالوسائل السلمية . ففي دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة

عشرة ، التي عقدت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، تمت الموافقة بالاجماع على الاعلان المتعلق بالفعل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (انظر قرار الجمعية العامة د ١ - ١/١٦ ، المرفق) . وكانت تلك هي المرة الاولى التي يعتمد فيها نص موضوعي بشأن الحالة في جنوب افريقيا من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة بالإجماع . وكانت هذه هي المرة الاولى التي حدد فيها إعلان الأمم المتحدة ، الذي يستند الى حد كبير الى إعلان هاري (انظر A/44/697 ، المرفق) ، خطوات متفق عليها دوليا لتهيئة مناخ للتفاوض وأرسى مبادئ أساسية لقيام جنوب افريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية . وحدد إعلان الأمم المتحدة أيضا برنامج عمل للمجتمع الدولي يعلم بضرورة مواصلة الضغط على النظام الحاكم لإنهاء الفعل العنصري وبدء المفاوضات من أجل دستور جديد .

١٥ - وكان اصرار المؤتمر الوطني الافريقي على إيجاد حل متفاوض بشأنه للنزاع وإعلان السلطات التزامها بهذا الهدف ، عاملين هامين في المضي قدما في هذه العملية على الرغم من المعوقات الحالية . وشكل محضرا اجتماعي غروت شور وهريتوريا تحولا هاما في الحالة في جنوب افريقيا ، لا سيما في ضوء قرار المؤتمر الوطني الافريقي بالتوقف مؤقتا عن الكفاح المسلح والذي يمثل تحولا بارزا . أما الاتفاق المتعلق باطلاق سراح السجناء السياسيين مستقبلا وعودة المنفيين السياسيين وكذلك إعادة النظر في تشريعات الامن القائمة فإنه يمهّد السبيل لإحراز مزيد من التقدم نحو المفاوضات . وعلى الرغم من أن مؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا وغيره من المنظمات لم يشترك بعد في المحادثات الجارية فمن المعتقد أن اشتراكها لازم لضمان نجاح عملية التفاوض .

١٦ - وأدى رفع الحظر على الاحزاب والحركات السياسية الى درجة من التعبئة لم يسبق لها مثيل في تاريخ جنوب افريقيا ، على الرغم من استمرار القيود . وتسمى حركات التحرير الوطنية ، الى جانب حلفائها ، وهم اتحادات النقابات ومنظمات الشباب والطلبة والجماعات النسائية والهيئات الدينية والرياضية وغيرها ، الى إعادة بناء هياكلها التنظيمية وتمهيد السبيل لاجراء حوار ديمقراطي بشأن دستور جديد لجنوب افريقيا . والعملية مخوفة بالمصاعب بالنظر الى تركة العنف التي خلفها الفصل العنصري والتي حالت لوقت طويل دون حرية التجمع وحرية التعبير .

١٧ - وعلى الرغم من التطورات المذكورة أعلاه مشجعة في مجملها ، فإن واقع الفصل العنصري بالنسبة للأغلبية السوداء لم يتغير كثيرا . وباستثناء قانون حفظ المرافق

العامة المنفصلة رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ ، مازالت الدعائم المؤسسية للفصل العنصري باقية ، وأسفرت عن ارتفاع معدل البطالة وأزمة الاسكان والتعليم ونزع ملكية الأراضي . وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره فإن "بعض البيانات الواردة في التقرير تقدم صورة حية للمظالم الاجتماعية الجسيمة التي ينزلها الفصل العنصري بالسكان السود . وسوف يؤيد الأمين العام بكل قوة أية تدابير تستهدف معالجة أوجه الاختلال الاجتماعي والاقتصادي ... ومثل هذه التدابير ستقطع شوطا بعيدا نحو معالجة المظالم الصارخة معالجة فعالة ..." (٣) .

١٨ - وعلى الرغم من أن التدابير التي أعلن عنها نظام الحكم مؤخرا مشجعة ، فإن القضية الأساسية المشاركة تبقى دون تغيير : هل ستتحول جنوب افريقيا الى دولة غير عنصرية وموحدة وديمقراطية أم سيتم ترسيخ هيمنة الاقلية البيضاء الحالية في أشكال جيدة وماكرة ؟ ولقد أصبح موضوع المفاوضات الآن موقعا أساسيا من مواقع الكفاح وأداة رئيسية له .

١٩ - وتظهر التطورات الحاصلة في الفترة الاخيرة أن المجتمع الدولي يحتاج الى مواصلة الضغط على نظام بريتوريا للأسراع بخطى العملية الرامية الى التفاوض بشأن نظام دستوري جديد لجنوب افريقيا . وقد احتفظ المجتمع الدولي ، مع استثناءات قليلة جدا ، بتوافق في الآراء حول ضرورة مواصلة التدابير القائمة بشأن جنوب افريقيا الى أن تصبح عملية التغير عميقة ولا يمكن الرجوع عنها . وقد أكد هذا من جديد القرار الصادر بتوافق الآراء بشأن الفصل العنصري (القرار ٢٤٤/٤٤) الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

٢٠ - وعلى نفس المنوال ، فإن الاحداث في منطقة الجنوب الافريقي تبين أنه من الضروري أن يزيّد المجتمع الدولي جهوده لدعم المفاوضات الجارية في أنغولا وموزامبيق وأن يساعد على إعادة بناء اقتصاداتها التي خربتها أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ارتكبتها بريتوريا ضدهما .

باء - التطورات منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩

#### ١ - المقاومة الداخلية والتوجه الحكومي الجديد

٢١ - استمر تعبئة القوى المعارضة لسياسات التمييز العنصري لبريتوريا طوال عام ١٩٨٩ . أما حملة العصيان التي شنتها الحركة الديمقراطية الجماهيرية ، وهدفها تحدي

استمرار ما يفرض على التنظيمات السياسية والأفراد والتميز العنصري من أشكال الحظر والقيود التي تحددها قوانين الفصل العنصري فقد بلغت ذروتها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في أسبوع الاحتجاجات ضد الانتخابات التي اقتضت على البيض لعضوية البرلمان ذي المجالس الثلاثة القائم على الفصل العنصري . وأجريت انتخابات ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في جو مفعم بالتوتر والعنف البالغين حيث اشترك ملايين العمال في إضراب مدته يومان مما أرغم العديد من المؤسسات التجارية على إغلاق أبوابها في المراكز الحضرية الكبيرة في هذا البلد . ووفقا للجنة جنوب افريقيا لحقوق الانسان فقد قتل ٢٣ شخصا على الأقل نتيجة لإجراءات الشرطة<sup>(٤)</sup> . واستمرت حملة العصيان في الشهور التالية ، متحدية كل جانب من جوانب الفصل العنصري في "الأوطان" أو البانتوستانات ، فضلا عن المناطق الحضرية . وأدى تكوين حركة الوجدويين الافريقيين في مؤتمر وطني عقد في سويتو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى زيادة تعبئة القوى المعارضة للنظام العنصري القائم على الفصل العنصري . وفي مؤتمر وطني عقد في بلومفونتين ، في آذار/مارس ١٩٩٠ ، أصبحت حركة الوجدويين الافريقيين مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا . والواقع أن التنظيمات المناهضة للفصل العنصري "فكت الحظر" عن نفسها من خلال إجراءاتها .

٢٣ - واقتدر هذا العصيان بمبادرات تنادي بالقضاء على الفصل العنصري من خلال المفاوضات . وفي وقت مبكر من عام ١٩٨٩ ، بدأ المؤتمر الوطني الافريقي عملية مشاورات واسعة النطاق مع المعارضة المناهضة للفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وخارجها فيما يتعلق بالمستقبل السياسي - الاقتصادي لذلك البلد . وكأساس للمناقشات ، استخدم المؤتمر الوطني الافريقي المبادئ التوجيهية الدستورية لعام ١٩٨٧ ، التي تحدد اجمالا آراءه عن جنوب افريقيا كمجتمع ديمقراطي موحد غير عنصري . وفي منتصف عام ١٩٨٩ ، سلم المؤتمر الوطني الافريقي بوجود "مجموعة من الظروف" الملائمة لإنهاء الفصل العنصري عن طريق مفاوضات سلمية ، واقترح عملية تشمل "وقفا متبادلا لإطلاق النار" وتشكيل حكومة مؤقتة للإشراف على الانتقال إلى نظام سياسي غير عنصري وإجراء مفاوضات بشأن دستور جديد . وأيدت منظمة الوحدة الافريقية ، وهي تعكس إلى حد كبير آراء المؤتمر الوطني الافريقي ، مبدأ إجراء المفاوضات بين هريتوريين وحركات التحرير وذلك عندما اعتمدت اللجنة المختصة لرؤساء دول الجنوب الافريقي ، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، الإعلان المتعلق بمسألة جنوب افريقيا المادرس في هراي في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ (انظر A/44/697 ، المرفق) . وقدم إعلان هراي (كما أصبح يعرف لاحقا) مبادئ توجيهية لعملية المفاوضات ، وحدد المبادئ التي ينبغي أن تكون أساسا لدستور جديد ، وعلى وجه الخصوص ضرورة أن تكون جنوب افريقيا مجتمعا موحدًا



وديمقراطيا وغير عنصري . وأيدت حركة بلدان عدم الانحياز هذا الاعلان . وأعربت بلدان الكومنولث ، في اجتماعها المعقود في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، عن تأييدها بشدة لطريق التسوية السلمية المتفاوض عليها الوارد في هذا الاعلان .

٢٣ - وفي المؤتمر المعني بمستقبل ديمقراطي المعقود في جنوب افريقيا في ٩ و ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ناقش أكثر من ٦٠٠ مندوب يمثلون ما يربو على ١٠٠ منظمة ، برنامجا لتكثيف الكفاح ضد الفصل العنصري وتحقيق مزيد من الوحدة لهذا الكفاح<sup>(٥)</sup> . وقرر المؤتمر اعتماد إعلان هراري والدعوة إلى إنشاء جمعية تأسيسية على أساس غير عنصري تمثل شعب جنوب افريقيا بأكمله ، من أجل وضع دستور جديد . واعتمد المؤتمر أيضا عددا من القرارات التي تراوحت بين مسألة المفاوضات ومسائل التعليم والصحة والعمل والبيئة .

٢٤ - وفي الوقت نفسه ، أصبحت إعادة التحالف السياسي التي بدأت في أوائل الثمانينات داخل الحزب الوطني أكثر بروزا خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٩ بعد سقوط الرئيس ب. و. بوتس . كما أن إخفاق العسكريين في كبح المقاومة الداخلية ، مقترنا بالازمة الاقتصادية الجارية وأشار الجزاءات ، قد شجع الحزب الوطني على البحث عن حل سياسي للمأزق . وبعد سلسلة من المشاجرات داخل الحزب أدت إلى استقالة الرئيس ب. و. بوتس في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، تم انتخاب فردريك ويليم دي كليرك زعيما للحزب الوطني ثم رئيسا للدولة .

٢٥ - وفي انتخابات ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، حصل الحزب الوطني على أغلبية أقل . فمن بين المقاعد البالغ عددها ١٦٥ مقعدا ، حصل الحزب الوطني على ٩٣ مقعدا في عام ١٩٨٩ مقابل ١٢٣ مقعدا في انتخابات عام ١٩٨٧ ؛ وزاد الحزب المحافظ مقاعده إلى ٣٩ مقعدا في عام ١٩٨٩ ، من ٢٣ مقعدا في عام ١٩٨٧ . وحصل الحزب الديمقراطي الذي تكون حديثا (وتشكل من اندماج الحزب الاتحادي التقدمي والحركة التقدمية الجديدة) على ٣٣ مقعدا . وفسرت الحكومة نتيجة الانتخابات بأنها "ولاية واضحة لسياسة الحزب الوطني القائمة على الإصلاح النظامي" ، وتحرك الرئيس دي كليرك لتقليص نفوذ الجيش في شؤون البلد وتدعيم قاعدته السياسية داخل الحزب .

٢٦ - وأدى تقلد ف. و. دي كليرك رئاسة الجمهورية إلى تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ خطة الإصلاح المتوخاة من قبل في عام ١٩٨٩ من جانب جماعة برويدر بوند ، التي تمثل المحور الايدولوجي لحركة الافريكان الوطنية . وتتوخى الخطة وضع ترتيبات سياسية

جديدة لصالح جميع سكان جنوب افريقيا مع حماية حقوق المجموعات . وتحدث الرئيس دي كليرك ، وهو يسرد برنامجه من أجل التغيير ، عن "تضييق فجوة الريبة والشك والخوف بين سكان جنوب افريقيا ، وبدء "إندابا" (أي محفل التفاوض) واستحداث دستور جديد يتيح للأفراد المشاركة دونما سيطرة جماعية على أخرى" .

٢٧ - وخلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٩ اضطلع الرئيس دي كليرك بعدد من التدابير التحريرية كالسماح بالمظاهرات الجماهيرية وإطلاق سراح العديد من المسجونين لمدة طويلة وتخفيض مدة الخدمة الوطنية من سنتين إلى سنة واحدة وإلغاء نظام الأمن الوطني الذي يسيطر عليه الجيش . وتم استبدال نظام إدارة الأمن الوطني ، وهو شبكة من اللجان المشتركة للإدارة على نطاق البلد ، بآلية التنسيق الوطنية الخاضعة للرقابة المدنية . وتم التأكيد على دور آلية التنسيق الوطنية في رفاه السكان والتقليل من التأكيد على دورها الأمني ؛ بيد أن مجلس أمن الدولة لا يزال يمثل أهم عناصر آلية التنسيق الوطنية .

٢٨ - وشدد الرئيس دي كليرك أيضا في ذلك الوقت على الموقف السياسي للحزب الوطني والذي مفاده أنه ينبغي تقاسم السلطة في جنوب افريقيا على أساس المجموعات المعروفة عنصريا وليس على أساس مبدأ حكم الأغلبية . ومع ذلك ، فقد أعلن أنه يجري النظر في سلسلة من التدابير لتحسين المناخ اللازم لإجراء مفاوضات دستورية . وقام الرئيس دي كليرك والعديد من أعضاء مجلس الوزراء ، قبيل نهاية السنة ، بعقد مشاورات بشأن المستقبل السياسي للبلد مع زعيم المؤتمر الوطني الافريقي نلسون مانديلا الذي كان سجيناً في ذلك الوقت .

## ٢ - الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدركة في الجنوب الافريقي

٢٩ - أعطى المجتمع الدولي ، من خلال إجراءاته في الأمم المتحدة ، هذه التطورات قوة دفع كبيرة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ففي الدورة الاستثنائية السادسة عشرة المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدركة في الجنوب الافريقي (انظر قرار الجمعية العامة د ١٦ - ١/١٦ المرفق) . وسلم هذا الإعلان التاريخي "بأن هناك مجموعة متضاربة من الظروف يمكن أن تتيح إمكانية إنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض إذا توفر استعداد واضح لدى نظام جنوب افريقيا في الدخول في مفاوضات

حقيقية وجدية" . وبعد أن أعرب الإعلان ، عن الرأي الذي مفاده أن النظام الدستوري الجديد الذي يحدده شعب جنوب افريقيا ينبغي أن يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعدد من المبادئ الأساسية المحددة ، قدم قائمة بمسدد من الخطوات التي يجب أن يتخذها النظام الحاكم من أجل تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات . وبناء عليه ، ينبغي أن يقوم نظام بريتوريا على الأقل بما يلي :

"(أ) الإفراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين بدون شرط والامتناع عن فرض أية قيود عليهم ؛

"(ب) رفع جميع أنواع الحظر والقيود عن كل من يخضع للحظر والتقييد من منظمات وأشخاص ؛

"(ج) سحب جميع الجنود من كل بلدة ؛

"(د) إنهاء حالة الطوارئ وإلغاء جميع التشريعات ، مثل قانون الامن الداخلي ، الرامية إلى تقييد النشاط السياسي ؛

"(هـ) وقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية" .

٣٠ - وبينما سلم الإعلان بأن عملية التغيير يجب أن يقرها شعب جنوب افريقيا ، فإنه اقترح مبادئ توجيهية لعملية المفاوضات ولوضع دستور جديد . ووضع برنامج عمل يقضي بالآلا يخفف المجتمع الدولي من شدة التدابير القائمة ضد نظام الحكم في جنوب افريقيا "إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف هذا الاعلان في الاعتبار" ونادى بعودة جنوب افريقيا إلى صفوف الأمم المتحدة لدى اعتماد دستور جديد . وفي الختام ، طلب الإعلان إلى الأمين العام أن يعد تقريراً بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاعلان من قبل حكومة جنوب افريقيا والمجتمع الدولي على السواء . (انظر الجزء رابعا ، باء من هذا التقرير) .

### ٣ - مناخ المفاوضات

٣١ - بعد اعتماد إعلان الأمم المتحدة ، الذي رفضه النظام بوصفه تدخلا في الشؤون الداخلية للبلد ، اتخذت بريتوريا عددا من الخطوات ، كانت إلى حد كبير استجابة

لمطالب الاغلبية في جنوب افريقيا ولإلحاح المجتمع الدولي . وبعض هذه الخطوات وثيقة الصلة بالتدابير المحددة في إعلان الأمم المتحدة وإعلان هراري بوصفها ضرورية لتهيئة المناخ اللازم للمفاوضات . وبناء عليه ، ففي جلسة افتتاح الدورة البرلمانية المعقودة في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أعلن الرئيس دي كليرك عددا من التدابير في سياق هدفه النهائي وهو "وضع نظام دستوري جديد وعادل تماما ، يتمتع بموجبه جميع السكان بالمساواة في الحقوق والمعاملة وتكافؤ الفرص في كل مجال من مجالات الحياة الدستورية والاجتماعية والاقتصادية" .

٣٢ - وتشمل تلك التدابير ما يلي : إطلاق سراح نلسون مانديلا دون شروط والافراج عن بعض السجناء السياسيين ، فضلا عن تخفيض فترة الاحتجاز القصوى البالغة ستة أشهر المسموح بها في قواعد الأمن . وتنص التدابير أيضا على رفع أمر الحظر المفروض على المؤتمر الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا وكذلك رفع القيود المفروضة على ٣٣ منظمة وعلى الافراد ، وإنهاء أنظمة الطوارئ المفروضة على وسائل الاعلام والانشطة التعليمية ، ومنح المحكوم عليهم بالإعدام حق الاستئناف تلقائيا على ألا يطبق منح هذا الحق إلا كحكم بديل في الحالات القصوى ، وتعليق جميع أحكام الإعدام إلى أن يتخذ البرلمان قرارا نهائيا بشأن هذه المقترحات الجديدة . وبالإضافة إلى ذلك ، سيتم إلغاء أو تعديل جوانب معينة في الأنظمة المعمول بها في حالة الطوارئ ، وعلى سبيل المثال ، سيحصل المعتقلون على الحق في تمثيل قانوني وممارس طبي باختيارهم الخاص .

٣٣ - وتمشيا مع إعلان الرئيس دي كليرك ، تم إطلاق سراح زعيم المؤتمر الوطني الافريقي نيلسون مانديلا في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ بعد ٢٧ عاما من السجن . وتلت ذلك تطورات هامة . ففي غروت شور ، عقدت سلطات جنوب افريقيا وزعماء المؤتمر الوطني الافريقي في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أول محادثات منذ ٧٨ عاما فيما اعتبر بداية عملية لإزالة جميع العقبات أمام المفاوضات . وعقب المحادثات ، اتفق الطرفان على محضر غروت شور الذي ورد فيه ، في جملة أمور ، "التزامهما بإنهاء مناخ العنف والتخويف السائد حاليا أيا كان مصدره ، وكذلك الالتزام بتحقيق الاستقرار بعملية التفاوض السلمية ... " .

٣٤ - وفي ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أعلن وزير الصحة الوطنية والتنمية السكانية إنهاء الفصل العنصري في المستشفيات رغم أن هذا التدبير لا ينطبق إلا على المستشفيات العامة . وأعلنت السلطات أيضا أنه سيتم في وقت مبكر من عام ١٩٩١ إلغاء قانون

مناطق الجماعات وقانون الأراضي . وبالإضافة إلى ذلك ، قدم وزير التطوير الدستوري ، بصفته رئيسا للجمهورية بالنيابة ، إلى البرلمان خطة مؤلفة من ١٢ نقطة بشأن مستقبل البلد الدستوري يكون للأقليات ، بموجبها رأي خاص في الترتيب الدستوري الجديد بما يتفق مع أهميتهم وتطلعاتهم الخاصة . وتتضمن الخطة دعم الدولة للمدارس المنفصلة عنصريا وإجراء انتخابات منتظمة وإصدار قانون لحقوق الانسان الفرد ، والمحافظة على نظام السوق الحرة وعلى وجود نظام قضائي مستقل .

٣٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أزال البرلمان أحد دعائم قانون الفصل العنصري عندما اعتمد قانون إلغاء التشريع التمييزي المتعلق بالمرافق العامة ، الذي ألغى قانون حفظ المرافق العامة المنفصلة رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ . ووضع هذا التدبير موضع التنفيذ في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . ويمكن للمعارضة المكشوفة من جانب البلديات التي يديرها الحزب المحافظ في المدن الريفية ومدن المناجم والمدن الصناعية أن تحبط الاثار الإيجابية لهذا التدبير .

٣٦ - وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، اتفق زعماء المؤتمر الوطني الافريقي مع سلطات جنوب افريقيا على محضر اجتماع هريتوريا ، وكان المعلم البارز فيه قرار المؤتمر الوطني الافريقي تعليق جميع الاعمال المسلحة والانشطة المتملة بها فورا . وتعهد نظام الحكم ، فيما تعهد ، بأن يبدأ الإفراج على مراحل عن السجناء السياسيين ، وبأن يواصل استعراض التشريعات الامنية بغية إدخال تعديلات تشريعية في دورة البرلمان التالية .

٣٧ - وحدد الرئيس دي كليرك كذلك وجهات نظره بالنسبة لجنوب افريقيا مستقبلا أثناء خطاب ألقاه في النادي الوطني للصحافة في واشنطن العاصمة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، حيث أكد أن الحزب الوطني يقف الآن مدافعا عن ديمقراطية متعددة الأحزاب ذات انتخابات منتظمة ، وعن مشاركة جميع سكان جنوب افريقيا في الحكومة على جميع المستويات "من خلال المشاركة في السلطة دون تسلط" ، وحماية الأقليات من سوء استعمال الاكثريّة للسلطة ، ومساواة الجميع في التصويت . وأكد موقف النظام في أن يكون القضاء مستقلا وبأن يسير النظام الاقتصادي على هدي السوق . وفي تطور متصل بذلك ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، فتح الحزب الوطني أبوابه أمام جميع سكان جنوب افريقيا .

٢٨ - كما سعت السلطات الى إشراك جهات كثيرة ، منها مؤتمر الوجدويين الافريقيين - لازانيا ، وحركة إنكاشا والمنظمة الشعبية لازانيا والحزب الديمقراطي ، في العملية الجارية في سبيل المفاوضات .

٣٩ - وتُبَحِّثُ الفروع التالية شتى القضايا المتعلقة بإيجاد المناخ المالح للمفاوضات .

#### (١) السجناء والمعتقلون السياسيون

٤٠ - كان رد النظام على الدعوة الى إطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين مشوبا بالغموض . إذ لم يشمل إطلاق سراح السجناء السياسيين الذي أعلنه الرئيس دي كليرك في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ غير نسبة صغيرة من أولئك السجناء ، أي السجناء الذين حُكِمَ عليهم بالسجن لانتمائهم الى منظمات لم تعد محظورة ، أو لارتكابهم جرائم لم تكن غير قانونية إلا بسبب هذا الحظر . أما الآخرون ، الذين يعود السبب في سجنهم جزئيا الى هذه الاعمال ، فستُخَفَضُ الاحكام الصادرة بحقهم . ولم يشر دي كليرك في بيانه الى "السجناء السياسيين" واستبعد على وجه التحديد "السجناء المحكوم عليهم في جرائم أخرى مثل القتل أو الإرهاب أو إشعال الحرائق" . وأشارت لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، في تقرير خاص لها نُشِرَ في نهاية ايار/مايو ١٩٩٠ الى أنه في حين أن الرقم الرسمي المعلن عنه في البرلمان بشأن "السجناء لأسباب أمنية" كان ٢٤٧ شخصا ، فإن سجلاتها تبين أنه لا يزال هناك سجناء سياسيون في مجون البلد يتراوح عددهم بين ٢ ٥٠٠ و ٣ ٠٠٠ سجين . وتضمن التقرير قائمة ب ٥٢٢ إسما للسجناء السياسيين الذين عُرِفُوا بأنهم "أي شخص موجود بالسجن كنتيجة مباشرة لمعارضته نظام الفصل العنصري" (٦) .

٤١ - وكانت مسألة إطلاق سراح السجناء السياسيين محور المناقشات التي أجراها المؤتمر الوطني الافريقي مع السلطات في "اجتماع غروت شور" في الفترة من ٢ الى ٤ ايار/مايو ١٩٩٠ ، وفي اجتماع بريتوريا في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وقد اتفق الطرفان في اجتماع "غروت شور" على إنشاء فريق عامل مشترك لتقديم توصيات بشأن تعريف الجرائم السياسية ، وبحث الجداول الزمنية في هذا الصدد ، وتقديم المشورة بشأن قواعد وآليات لمعالجة موضوع إطلاق سراح السجناء السياسيين ، ومنح العفو فيما يتعلق بالجرائم السياسية للموجودين داخل جنوب افريقيا وخارجها . وفي هذه الاثناء ، كان مما خوله محضر "اجتماع غروت شور" النظر في إطلاق سراح السجناء السياسيين المدانين إما بمفادرة جنوب افريقيا دون وثيقة سفر صالحة أو بسبب عضويتهم في منظمة محظورة

سابقا . وحسب المحضر ، منح عفو مؤقت (قانون رقم ٢٥ لعام ١٩٩٠) لأعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي وغيرهم خارج جنوب افريقيا ، بقصد السماح لهم بالعودة الى جنوب افريقيا لإجراء المحادثات مع السلطات .

٤٢ - وقد اعتمد الطرفان تقرير الفريق العامل المشترك ونشر في محضر اجتماع بريتوريا في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠<sup>(٧)</sup> ، ونص محضر اجتماع بريتوريا على وضع مبادئ توجيهية تُطبق على جميع المنظمات أو التجمعات أو المؤسسات ، الحكومية أو غير ذلك ، التي ارتكبت جرائم "على أساس افتراضها أنه بعملها هذا إنما كانت تخدم قضية معينة أو تعارضها" . ووُضعت خطة لإطلاق سراح السجناء تدريجيا ولمنح جميع المنفيين الامان فيما يتعلق بالجرائم السياسية . وحسب هذه الخطة ، الواردة في تقرير تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ للفريق العامل المشترك ، لا يحتمل أن يُمنح المنفيون السياسيون عفو في المستقبل القريب إلا في نطاق ضيق ، في حين سيتعرض الآلاف من العائدين في المستقبل لعملية تمحيص فردية يكون القرار النهائي فيها للرئيس دي كليرك ذاته . وما بين ٢ شباط/فبراير و ٢٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ، أُطلق سراح ما مجموعه ١٧٧ سجينيا سياسيا . ومن بين هؤلاء ، أُطلق سراح ٦١ سجينيا منذ اعتماد محضر اجتماع بريتوريا ، أي خلال أيلول/سبتمبر وتشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ . وكان جميع السجناء المطلق سراحهم قد قضاوا ثلثي مدة أحكامهم تقريبا عند إطلاق سراحهم . وأشارت لجنة حقوق الإنسان كذلك الى أن ٦٩ شخصا آخر قد أدينوا ب راثم سياسية ما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٩٠<sup>(٨)</sup> .

٤٣ - وقد يكون في مواصلة أعمال مواد معينة من قانون الامن الداخلي (وهي المواد ٢٩ و ٣١ و ٥٠) ما يعيق العملية المؤدية الى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين . ففي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، اعتقل في جوهانسبيرغ ماثياندرانات (ماك) ماهراج ، وهو من كبار أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي وعضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ، حيث بقي رهن الحبس الانفرادي منذ ذلك الحين .

٤٤ - وبحلول ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بلغ عدد الاشخاص المعتقلين بموجب مختلف مواد القوانين الامنية ما مجموعه ١٠٤ أشخاص . وإثر الإعلان عن "مناطق القلاقل" في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، اعتُقل أكثر من ٤٠ شخصا بموجب "قانون تنظيم مناطق القلاقل" ، بمن فيهم أعضاء المنظمة الشعبية لازانيا في سويتو<sup>(٩)</sup> .

٤٥ - وخلال عام ١٩٩٠ ، مات سبعة أشخاص وهم في حراسة الشرطة ؛ وفيما يلي أَدْنَاهُ أسماء الحالات السبع المبلغ عنها :

(أ) في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، مات مويوزيلو نيكولاس فيري (وعمره ١٦ عاما) أثناء استجوابه في مخفر شرطة فلغرديند ؛ وتقوم الشرطة بالتحقيق في سبب وفاته ؛

(ب) وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وُجِدَ مايكل زونجو (وعمره ٢٠ عاما) من منطقة ناتال ، ميتا في مؤخرة عربة للشرطة تقف أمام مخفر الشرطة في متوباتوبا ، حيث زُعم بأنه شنق نفسه بهرباط حذاءه ؛

(ج) وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وُجِدَ كلايتون سيزوي سيتوليه ، المعتقل بموجب المادة ٢٩ من قانون الأمن الداخلي ، معلقا من أنبوب للماء في مخفر الشرطة بميدان جون فورستر في جوهانسبيرغ . ورأت لجنة شُكلت للتحقيق في موته - وهو أول تحقيق يجري في حادث وفاة أثناء الاعتقال - أنه قد انتحر ؛

(د) وفي آذار/مارس ١٩٩٠ ، مات لوкас تلوكوميسانج في المستشفى وهو في حراسة الشرطة بعد الاعتداء عليه أثناء الاعتقال ، كما زُعم ؛

(هـ) وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وُجِدَ دونالد تاهيلو ماديشا ، المعتقل بموجب المادة ٢٩ من قانون الأمن الداخلي ، معلقا في زنزانته في مخفر الشرطة في بوت كيتيرورس ؛ حيث كان رهن الحبس الانفرادي ؛

(و) وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، مات أوجين توكوزانيه مولوا ، (وعمره ١٥ عاما) من شارلتون فيل ، في المستشفى بعد الاعتداء عليه وهو في حراسة الشرطة ، كما زُعم ؛

(ز) وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، مات جابي اندرياس ماتابوجو من فينترزدورب في المستشفى وهو في حراسة الشرطة ، بعد أن ضربه رجال الشرطة ضربا مبرحا . وتجري الشرطة الآن تحقيقا في الموضوع حيث أوقف أحد رجال الشرطة عن العمل .



ب - أشكال الحظر والقيود المفروضة على المنظمات والأشخاص

٤٦ - برفع جميع أشكال الحظر والقيود المفروضة على الأشخاص والمنظمات الخاضعين للحظر والتقييد ، يكون النظام قد اتخذ الخطوة اللازمة لخلق مناخ يؤدي إلى إجراء المفاوضات .

٤٧ - بيد أن صلاحية الحظر والتقييد لاتزال على حالها بموجب قانون الأمن الداخلي وقانون التجمعات المنطوية على شغب . فالمادة ٤ من هذا القانون تسمح لوزير القانون والنظام أن يعلن عدم شرعية أية منظمة يعتقد بأنها تشكل خطرا على الدولة . وتنص المادة ٤٦ منه على حظر جميع التجمعات السياسية خارج المباني دون إذن . وهذا الحكم ، الذي ظل يطبق طيلة خمس عشرة سنة متتالية ، حتى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ، ينص على فرض الحظر على جميع التجمعات "في أي مبنى مهما كان" ، يُدعى فيه إلى مقاطعة التعليم أو التخلف عن العمل . كما تسمح أنظمة حالات الطوارئ لوزير القانون والنظام بمنع أية منظمة من الاشتراك في "أي نشاط أو عمل مهما كان" ، غير واجباتها الإدارية .

٤٨ - وتدفع المنظمات المناهضة للفصل العنصري بأنه على الرغم من إلغاء أشكال الحظر هذه ، فإن حظر التجمعات وفض التجمعات "غير القانونية" يحول بينها والاشتراك في النشاط السياسي بحرية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن "قانون الكشف عن التمويل الأجنبي" رقم ٣١ لعام ١٩٧٤ يراقب بشدة ، القدرة على تلقي الأموال من الخارج ويقيدها . وحتى هذا التاريخ ، مازال من المحظور على كل من الجبهة الديمقراطية المتحدة والاتحاد الوطني لطلبة جنوب افريقيا تلقي الأموال الأجنبية ، وذلك بموجب قانون المنظمات المتأثرة .

(ج) - تواجد القوات في البلديات

٤٩ - يدعو إعلان الأمم المتحدة إلى سحب جميع القوات من البلديات . ولم يتناول الرئيس دي كليرك هذه المسألة في كلمته التي ألقاها في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وما زالت قوات الأمن تقوم بدورياتها في كثير من بلديات السود . وعلاوة على ذلك ، قامت قوات الدفاع في جنوب افريقيا بوزع أعداد إضافية كبيرة من الأفراد في مقاطعات ناتال . وتدافع السلطات عن ذلك بقولها "بما أن نسبة الشرطة إلى السكان في جنوب افريقيا هي من أدنى النسب في العالم ، وهي حاليا أقل بقليل من ٢ لكل ١٠٠٠ نسمة ، تدعو الحاجة إلى الجنود للمساعدة على استعادة النظام" (١٠) . بيد أن أعمال العنف ما زالت مستمرة من جانب قوات الأمن ، مثل إطلاق النار على الأهالي في بلدية سي بوكينغ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (انظر الفرع شانيا - باء ٤ من هذا التقرير) .

(د) حالة الطوارئ والتشريعات الامنية الموضوعة لتقييد النشاط السياسي

٥٠ - في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، رفعت حالة الطوارئ في جميع مناطق البلد باستثناء ناتال . وفي وقت لاحق ، في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أعلن الرئيس دي كليرك رفع حالة الطوارئ في مقاطعة ناتال ، بما في ذلك بانتومستان كوازولو . ورحب المؤتمر الوطني الافريقي بالتدبير المذكور ودعا كذلك الى سحب القوات من مقاطعة ناتال ، مثل الكتيبة ٣٢ . وعلق المؤتمر الوطني الافريقي على ذلك بقوله إن "هذا [التدبير] لا بد أن يساعد في خلق مناخ أساسي بالنسبة للسلام والنشط السياسي الحر" . وبإنهاء حالة الطوارئ ، يكون نظام جنوب افريقيا قد اتخذ خطوة أخرى نحو خلق مناخ يؤدي الى إجراء المفاوضات .

٥١ - على أن حرية النشاط السياسي مازالت محدودة بشدة بموجب سلسلة من قوانين القمع ، وأبرزها قانون السلامة العامة وقانون الأمن الداخلي . وفيما يلي وصف مقتضب لبعض القوانين الأمنية النافذة في البلد في الوقت الحاضر .

٥٢ - يمنح قانون الأمن الداخلي رقم ٧٤ لعام ١٩٨٣ السلطات صلاحيات واسعة تتعلق بالاعتقال دون محاكمة ، وفرض الحظر على الأشخاص والمنظمات ، والتجمعات والمطبوعات ، والحكم بالسجن بالنسبة لمختلف الأعمال السياسية . إذ تخول المادة ٢٩ من هذا القانون السلطات اعتقال الأشخاص الى أجل غير محدود لاستجوابهم دون توجيه إتهام لهم أو محاكمتهم . كما تسمح المادة ٣١ منه بالاحتفاظ بشهود الدولة المحتملين في المحاكمات السياسية رهن الحبس الانفرادي الى أجل غير محدود . وتسمح المادة ٥٠ منه لضابط الشرطة اعتقال أي شخص بدون إذن رسمي والاحتفاظ به رهن الحبس الانفرادي مدة ٤٨ ساعة ، إن رأى هذا الضابط أن أفعال هذا الشخص تسهم في "استمرار حالة الإقلاق أو الاضطراب أو الشغب أو العنف بين الجمهور" .

٥٣ - ويتيح قانون السلامة العامة رقم ٣ لعام ١٩٥٣ للسلطات إعلان حالة الطوارئ التي تمنحها صلاحيات أوسع وأكثر حرية كي تستخدمها على نطاق جماهيري . وتم سن تعديلات لكل من قانون الأمن الداخلي وقانون السلامة العامة بعد إعلان حالة الطوارئ في حزيران/يونيه ١٩٨٦ بوقت قصير . ويسمح التعديل الذي أُدخل على قانون الأمن الداخلي باعتقال الأشخاص الذين يعتبرون خطرا على السلامة العامة لفترة تصل الى ١٨٠ يوما دون محاكمة . ويسمح قانون السلامة العامة المعدل رقم ٦٧ لعام ١٩٨٦ للسلطات بتسمية مناطق معينة "مناطق قلاقل" تُمنح فيها قوات الأمن صلاحيات موسعة دون الحاجة الى إعلان حالة الطوارئ فعلا . وفي ٢٤ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، صرح وزير القانون والنظام أنه قد أعلن ١٩ منطقة قضائية ، تضم ٢٧ بلدية من بلديات السود "مناطق قلاقل" ، على حد التعبير

الوارد في المادة ٥ ألف من قانون السلامة العامة رقم ٣ لعام ١٩٥٣ . والانظمة هذه تكاد تكون مماثلة لانظمة حالات الطوارئ وتتضمن صلاحيات المداومة والتفتيش والمصادرة دون إذن رسمي . وبالإضافة الى هذا ، وحسب الاشعارين الرسميين اللذين يحملان الرقمين R2063 و R2064 والمؤرخين في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، حظر وزير القانون والنظام بموجب قانون الاسلحة الخطرة لعام ١٩٦٨ حيازة قائمة طويلة من أسلحة معينة ومن الاسلحة النارية عند الاشتراك في التجمعات (المعقودة لأغراض عدوانية) داخل "مناطق القلاقل" (١١) . وفي الوقت ذاته ، فُرض حظر التجول في سبع بلديات قريبة من جوهانسبرغ ، ابتداء من الساعة ٩ مساءً وحتى الساعة ٤ صباحاً . وانتقدت المنظمات المناهضة للفصل العنصري هذه التدابير لكونها عقبة في طريق جهودها التنظيمية ، وقد رفعت السلطات حظر التجول هذا في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ .

٥٤ - ومازالت حرية الاجتماع مقيدة أيضا بموجب قانون التجمعات والمظاهرات ، وقانون حظر المظاهرات في ابنية المحاكم أو قربها . فبموجب المادة ٤٦ من قانون الامن الداخلي ، يمكن حظر جميع أشكال التجمعات السياسية خارج الابنية وجعلها خاضعة لإذن محدد ، وفي حال حدوث تجمع دون إذن ، فللشرطة صلاحيات واسعة لفضه ، حتى في الحالات التي لا تنطوي على تهديد للنظام العام .

٥٥ - وإن الشبكة المعقدة التي تشكلها التشريعات الامنية في جنوب افريقيا ، التي تتجاوز أنظمة الطوارئ وقانون الامن الداخلي الى حد كبير ، إنما تقيد حرية النشاط السياسي بمساحها بحرية الاجتماع وحرية الصحافة والسماح بالاجراءات القمعية إزاء الاشخاص .

٥٦ - أما حيازة مواطني جنوب افريقيا لجوازات السفر فهي "امتياز" وليس حقاً ، ولذلك يمكن رفضها أو سحبها في أي وقت ، دون وجود أية إمكانية للطعن في هذا الرفض أمام المحكمة . وفضلاً عن ذلك ، فإن إدراج أسماء الاشخاص في قائمة بموجب قانون الامن الداخلي يجعل استعمال أية عبارة صدرت في الماضي أو الحاضر عن أي شخص أدرج اسمه في القائمة ، جريمة يعاقب عليها بالسجن حتى ثلاث سنوات . ولذلك يتوجب على محرري الصحف البقاء على اطلاع كامل على تلك القائمة ، كيلا يقعوا تحت طائلة القانون . وحتى آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بلغ عدد الاشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة ٣٠٠ شخص (١٣) .

٥٧ - كما تمس التشريعات الامنية حرية الصحافة نظراً لبقاء صلاحية حظر المطبوعات على حالها بموجب قانون الامن الداخلي . ففي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أعلنت السلطات عن إلغائها تخفيف القيود المفروضة على وسائط الاعلام الذي دام ثلاثة أشهر ، وأن .../...

أنظمة "مناطق القلاقل" الجديدة ستحظر تلك المناطق على الصحفيين نظرا لأن وجودهم قد "يحرّض" على العنف . وقد بدأ نفاذ هذه المواد بعد أن تحدث أهالي سيبوكينغ إلى الصحفيين عن حوادث القتل في المنطقة بيوم واحد ، فادعوا تواطؤ الشرطة مع الأشخاص المهاجمين . وبالإضافة إلى ذلك ، لا تزال وسائل الاعلام مُقيّدة بقوانين مثل قانون المطبوعات ، وقانون حماية المعلومات ، وقانون الشرطة وقانون السجون وقانون الدفاع ، وقانون المخابرات . وعلى سبيل المثال ، وكنتيجة لقيام صحيفة Vrye Weekblad ، وهي صحيفة المعارضة الأفريقية ، بالإبلاغ عن أنشطة فرق الموت واليمين المتطرف التي تحظى بالموافقة الرسمية ، تواجه تلك الصحيفة قضية تعويض بمليون راند رفعها عليها نائب مفوض الشرطة . وفي حالات أخرى ، حُظر على الصحفيين الوصول إلى مناطق القاطنين بوضع اليد التي كانت الشرطة تقوم بهدم الأكواخ فيها .

#### (هـ) المحاكمات السياسية وأحكام الإعدام

٥٨ - في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أعلن الرئيس دي كليرك عن تعليق تنفيذ جميع أحكام الإعدام . إذ ألغى قانون تعديل القانون الجنائي رقم ١٠٧ لعام ١٩٩٠ الذي اعتمد خلال دورة البرلمان الأخيرة ، الغرض الإجباري لحكم الإعدام (الذي ينطبق على حالات جرائم القتل بلا ظروف مخففة) وخول المحكمة العليا صلاحية حسن التقدير في هذا الشأن . ويتمتع جميع الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام تلقائيا بحق الاستئناف ، حيث يُخول محامي الدفاع الاستئناف طلبا للرحمة إذا ما قرر المتهم عدم طلب ذلك . كما ينص القانون على تعيين فريق من الخبراء القانونيين وقضاة محكمة الاستئناف لاستعراض قضايا جميع الأشخاص الذي سبق الحكم عليهم بالإعدام . وبالإضافة إلى هذا ، لا يسمح القانون بإصدار حكم الإعدام على الشباب الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر عند ارتكابهم الجريمة . ومع ذلك ، ما برحت المحاكمات السياسية وأحكام الإدانة الصادرة عنها مستمر بموجب قانون الأمن الداخلي وغيره من التشريعات الأمنية . ويرى معارضو الفصل العنصري أن هناك حاجة إلى اعتماد قانون يمنع بشكل صريح تنفيذ أحكام الإعدام بسبب الجرائم السياسية . فحتى آب/أغسطس ١٩٩٠ ، كان هناك أكثر من ٢٩٠ محاكمة سياسية ، تتعلق بـ ١٨٠ ٣ شخصا على الأقل<sup>(١٣)</sup> . وحتى نهاية آب/أغسطس ١٩٩٠ ، كانت أسماء أكثر من ٢٠٠ سجين ما تزال في قائمة المحكومين بالإعدام منهم ٥٨ سجينا أدينوا لأسباب تتعلق بالسياسة<sup>(١٤)</sup> .

#### ٤ - العقوبات التي تعترض حرية النشاط السياسي

٥٩ - هناك عامل رئيسي يهدد حرية النشاط السياسي في جنوب أفريقيا ، كما يهدد عملية المفاوضات الهشة ، وهو العنف السائد حاليا في أجزاء من البلاد . إذ ما برحت أعمال أعداد كبيرة من أفراد قوات الأمن ، بالإضافة إلى أعمال جماعات الأمن الأهلية

وجماعات اليمين المتطرفة ، التي تُنفذ مباشرة أو عن طريق جماعات مرتبطة بتشكيلات الفصل العنصري ، مستمرة دون عائق وهي مسؤولة بشكل رئيسي عن مستوى العنف الحالي . وفي حين أن العنف هو تعبير عن النزاع السياسي ، فإن جذوره تكمن في العوامل الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن نظام الفصل العنصري . وقد تكون الآثار الطويلة الأجل المترتبة على هذا العنف خلق نزاع دائم وترويج "ثقافة العنف" التي ينفذ فيها القتل القاعدي ، والتي تصبح فيها القوة وليس النقاش الديمقراطي الحل المقبول لجميع أشكال الخلاف . ويشير المراقبون إلى أنه ما لم تتم السيطرة على العنف ، فقد يقوض بشكل خطير على الصعيد المحلي أو الإقليمي أي اتفاق يتم التوصل إليه على الصعيد الوطني بين السلطات والقوى المناهضة للفصل العنصري .

٦٠ - وقد حدد مراقبو حقوق الإنسان أشكالاً عديدة من العنف ، كلها ذات أثر خطير على المناخ السياسي الحالي : فهناك أعمال العنف التي ترتكبها قوات الأمن ، والهجمات التي تشنها فرق الاغتيال على الناشطين لمناهضة الفصل العنصري والمنظمات المناهضة للفصل العنصري ، والعنف الذي يمارسه اليمين المتطرف ، والعنف الذي تمارسه جماعات الأمن الأهلية ، والنزاع الدائر بين المنظمات السياسية . ويقدر عدد الأشخاص الذين قتلوا في شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ وحده بأكثر من ٧٠٠ شخص ، ويقدر عدد الذين أصيبوا من جراء أعمال العنف التي تقوم بها قوات الأمن ، وجماعات الأمن الأهلية واليمين المتطرف ، و فرق الاغتيال ، بأكثر من ٣٠٠ ٢ شخص (١٥) .

#### (١) أعمال العنف التي ترتكبها قوات الأمن

٦١ - استناداً إلى البيانات المعروضة على فريق الخبراء العامل المخصص لحقوق الإنسان في جنوب افريقيا والتابع للأمم المتحدة ، توفي ١٧٠ شخص وأصيب ١٥٠٠ شخص نتيجة لأعمال الشرطة في جنوب افريقيا ، ما بين ٢ شباط/فبراير و ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وقد ارتفع عدد الوفيات إلى ١٩٧ شخصاً وعدد الإصابات إلى ٢٤٩٠ شخصاً حتى تاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ (١٧) . وقد تكون هذه الخسائر الفادحة في الأرواح ناجمة إلى حد كبير عن كون التشريعات الأمنية تُخول ضباط الشرطة الذين هم بمرتبة أعلى من مرتبة الضابط المزودين بإذن استعمال الأسلحة ، بما فيها الأسلحة النارية ، لتفريق التجمعات . ففي إحدى الحوادث التي وقعت في بلدية سيبوكينغ (الواقعة في مقاطعة ترانسفال الجنوبية) في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أطلق رجال الشرطة النار على المتظاهرين ضد الفصل العنصري ، فقتلوا ١٨ شخصاً وجرحوا أكثر من ٢٨٠ شخصاً . وكانت التظاهرة احتجاجاً على ارتفاع أسعار الإيجار وتطبيق التفرقة العنصرية في المرافق المحلية (١٧) .

٦٢ - وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، صدر تقرير اللجنة الرسمية التي شُكلت للتحقيق في حادثة سي بوكينغ وترأسها القاضي ريتشارد غولدستون . وقد وجد القاضي غولدستون أن شرطة مكافحة الشغب قد استعملت قوة "لم تكن على الإطلاق معتدلة أو متناسبة مع أي هدف قانوني كان يلمس تحقيقه" ، وأنه لم يكن هناك أية "بيانات قابلة للتصديق توحى بأن سلوك الجماهير كان ، بشكل معقول ، من النوع الذي يمكن أن يجعل رجال الشرطة يشعرون بالخوف على حياتهم أو سلامتهم الشخصية" . كما وجد أن سلوك رجال الشرطة الذين استعملوا الذخيرة الحية عند إطلاقهم النار على الجماهير إنما يستحق اهتمام النائب العام . واقترح القاضي غولدستون بعض الوسائل لإجراء مشاورات سليمة بين قادة المتظاهرين والسلطات "المحلية ورجال الشرطة" ، وانتقد مع ذلك تحقيق الشرطة في الأحداث لكونه "عشوائيا وغير مهني" ، وأضاف قائلا إن التحقيق كان ذاتيا "ومن شأنه وضع صورة متحاملة ومتحيزة جدا أمام أي شخص يطلع على نتائج التحقيق" (١٨) . وشكك القاضي غولدستون في مسألة إدخال "رجال الشرطة الخاصة" (كيتسي كونستابلز) في "وحدة رد الفعل" ، التي أسهمت بشكل رئيسي في إطلاق النار . وأشار كذلك إلى "كذب" بعض ضباط الشرطة الذين انضموا إلى صفوف الشرطة أثناء الحادثة . وقال القاضي غولدستون : "... لقد أزعجني موقف اللامبالاة الذي اتخذته عدد صغير من رجال الشرطة الذين أدلوا بشهادتهم أمام اللجنة . فقد أبدوا موقفا يتسم بعدم الاكتراث بطبيعة ذخيرتهم المهلكة وبمواقب استعمالها . وهو موقف لا ينبغي لأي رجل من رجال الشرطة التهاون فيه ..." (٢٠) . وردا على هذا التقرير ، أفاد وزير القانون والنظام بأنه يجري الآن اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة لزيادة فعالية شرطة جنوب افريقيا .

٦٢ - وقد فض معظم المظاهرات التي نظمت احتجاجا على عنف الشرطة أفراد من شرطة جنوب افريقيا وقوات دفاع جنوب افريقيا مستخدمين الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي ، وأحيانا الذخيرة الحية . وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قتل ١٠ أشخاص في بلدية شابونغ قرب ويلكوم ، عندما أطلق رجال الشرطة النار على جمهرة من الناس كانت تتفرق عقب اجتماع جماهيري . ففي وقت لاحق ، في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قامت وحدات من قوات دفاع جنوب افريقيا ، دُعيت لتقديم الدعم للشرطة ، بإطلاق النار على المقيمين في سي بوكينغ ، فقتلت ١١ شخصا (٢٠) . وقد اتهمت المنظمات المجتمعية ، مثل منظمة الكسندرا المدنية ، قوات الأمن بقتل الناشطين لمناهضة الفصل العنصري عمدا ، مثل المدعو ميشالا كوينه الذي أطلق عليه النار في الكسندرا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وتقوم الشرطة الآن بالتحقيق في الظروف المحيطة بوفاته . وقد أرسل المؤتمر الوطني الافريقي تقريرا عن عنف الشرطة إلى الرئيس دي كليرك في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، طالبا وضع حد "للانسانية البشعة" التي تتمف بها أعمال الشرطة في المناطق الريفية . واستند التقرير إلى حوالي ٥٠ إفادة أدلى بها أمام المحامين ضحايا .../...

١٦٨٠ن(٩٠)

هذه الاعمال في البلدات الزراعية آشتون ونونتاغيو وروبرستون . كما وجه الانتقاد الى "عملية منع الجريمة" على نطاق الدولة المعروفة باسم "عملية كلب الحراسة" ، التي تغذت بين آذار/مارس وأيار/مايو من عام ١٩٩٠ وتضمنت عمليات مdahمة للبحث والمصادرة في البلديات .

#### (ب) اعتداءات فرق الاغتيال

٦٤ - أدت الاعتداءات التي قامت بها فرق الاغتيال السرية ، والتي يزعم أن شرطة جنوب افريقيا وقوات دفاع جنوب افريقيا تنظمها ضد الافراد والمنظمات الناشطين في مناهضة الفصل العنصري ، إلى إعاقة النشاط السياسي بصورة خطيرة ، وساهمت في إيجاد الخوف القائم الذي يسود البلد . ومنذ منتصف السبعينات ، أدت الاغتيالات السياسية بحياة أكثر من ١٠٠ من الناشطين لمناهضة الفصل العنصري . وكان من بين هؤلاء الضحايا عدد من أهم الشخصيات المرموقة في الحركة المناهضة للفصل العنصري . ومع ذلك ، لم ترفع قضايا إلا في حالتين اثنتين فقط .

٦٥ - وفي تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٩ ، اعترف اثنان من أفراد شرطة الامن السابقين ، هما بوتانا الموند نوفومبلا ودافيد تشيكالانغي ، ورئيسهما النقيب جوهانس ديرك كوتزي ، بأنهما كانا عضوين في إحدى فرق الموت المرخص بها رسميا والتي تمولها شرطة جنوب افريقيا . وكانت الفرقة معروفة باسم الوحدة سي ١ (Unit C1) ، وكان مقرها في مزرعة فلاكيلاس بالقرب من بريتوريا . وفي أوائل التسعينات ، تم الكشف عن فرقة موت أخرى معروفة باسم مكتب التعاون المدني وتشرف عليها قوات دفاع جنوب افريقيا . وفي أعقاب موجة من الاحتجاج العام إزاء انكشاف وجود هذه الفرق ، أعلن الرئيس دي كليرك في شباط/فبراير ١٩٩٠ عن إجراء تحقيق قضائي عام يرأسه القاضي لويس هارمز . وتمثلت ولاية اللجنة في التحقيق في هذه الادعاءات وفي أنشطة مكتب التعاون المدني . وتعين اجراء فحص دقيق لما مجموعه ٧١ جريمة قتل بما في ذلك تلك التي راح ضحيتها دافيد ويبستر ، الذي كان عضوا في لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، والذي أُغتيل في جوهانسبرغ في ١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، والدكتور لويس ريبيرو وزوجته اللذان قُتلا سويا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٦٦ - وكشف التحقيق النقيب عن وجود وحدات سرية في الشرطة والجيش على السواء ، إلا أنه لم يتم التوصل إلى وقائع مفصلة . وقد انتقدت منظمات عديدة مناهضة للفصل العنصري الولاية المحدودة الممنوحة للجنة والتي تُعنى فقط بالحوادث الحاصلة في جنوب افريقيا وليس خارج حدودها . ويشتهر في قيام فرق الاغتيال بارتكاب ما يزيد على

٦٠ جريمة وعملا من أعمال العنف في بلدان تبعد كثيرا عن جنوب افريقيا مثل فرنسا وبلجيكا . ومما قلل أيضا من أهمية التحقيق الذي قامت به اللجنة عدم استدعاء شهود مثل وزير دفاع جنوب افريقيا ووزير القانون والنظام وعدم الحصول على قائمة وافية بالوشائق من مكتب التعاون المدني .

٦٧ - ووفقا لما ذكره المجلس المستقل للتحقيق في القمع غير الرسمي ، فإن الاخفاء المتعمد لملفات المشاريع يعد محاولة لتمويه طابع الأنشطة التي يظطلع بها مكتب التعاون المدني . وعلاوة على ذلك ، طوّقت اللجنة في اجراءاتها بتحديات من جانب شهود رئيسيين ، من بينهم عدد من كبار الضباط العسكريين . واتهمت لجنة حقوق الإنسان والمجلس المستقل للتحقيق في القمع غير الرسمي كلاهما فرق الاغتيال بمواصلة تنفيذ عملياتها حتى خلال التحقيق الذي قام به القاضي هارمز . وفي شهر تموز/يوليه ١٩٩٠ وحده ، تم تسجيل ما لا يقل عن ١٠ عمليات قامت بها فرق الاغتيال أدت إلى مقتل ٤ أشخاص . وقد أشارت لجنة حقوق الإنسان بصورة خاصة إلى اغتيال الدوموغانو في بلدة الكسندرا في ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وسام تشاند (وهو عضو في مؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا) وأسرته في بوتسوانا ، في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وإلى الاصابات البالغة التي تعرض لها القس مايكل لابسلي من جراء انفجار طرد يحتوي على قنبلة أرسل إليه في هراري في نيسان/ابريل الماضي <sup>(٢١)</sup> أما مكتب التعاون المدني الذي شكّل ، فيما يبدو في عام ١٩٨٦ ، ويقوم بتشغيل ما يمل إلى ٦٤ مكتبا في جميع أنحاء العالم تضم نحو ٢٠٠ عميل ، فقد تم حله "رسميا" في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ <sup>(٢٢)</sup> .

٦٨ - وهناك لجنة أخرى ، هي لجنة هيسترا للتحقيق تم تشكيلها في آذار/مارس ١٩٩٠ ، للتحقيق في الادعاءات القائلة بأن مجلس مدينة جوهانسبرغ يدير منذ عام ١٩٨٦ شبكة للتجسس على المنظمات المناهضة للفصل العنصري مثل منبر الحريات الخمس ، وللقيام بأعمال التخويف والمضايقات . وقد استمع القاضي هيسترا إلى أدلة مفادها أن هذه المجموعة تعمل لصالح الاستخبارات العسكرية لجنوب افريقيا ، وأن أعضاءها يلجأون إلى استخدام العنف بصورة روتينية .

٦٩ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، صدر عن مشروع الجنوب الافريقي التابع للجنة المحامين المدافعين عن الحقوق المدنية بموجب القانون ، ومقره واشنطن ، تقرير بعنوان "فرق الموت في جنوب افريقيا" أوصت فيه اللجنة باتخاذ مجموعة من الخطوات "من أجل الكشف التام عن الاعتداءات المرتكبة على يد فرق الموت وانفاذ حكم القانون" <sup>(٢٣)</sup> . وضمن هذه الخطوات ، أوصت لجنة المحامين بأن يوسع نظام الحكم في



بريتوريا صلاحية لجنة هارمز بحيث تشمل التحقيق في الادعاءات المتعلقة بنشاط فرق الموت ليس فقط داخل جنوب افريقيا بل خارج حدودها أيضا ، وبتسليم اللجنة كل الوثائق ذات الصلة بنشاط فرق الموت ، وإقامة دعوى جنائية ضد أي موظف متورط في هذا النشاط ، ووقف أي تمويل أو دعم سوقي يقدم حاليا للشرطة والجيش تستفيد منه فرق الموت والتحقيق في أنشطة اليمين المتطرف ، والتشدد في إحالة أي عمل غير قانوني إلى القضاء . وأعلنت لجنة المحامين أيضا أنه ينبغي اتباع هذه الخطوات على وجه الاستعجال بغية وضع حد نهائي لنشاط فرق الموت الذي يخضع للإشراف الرسمي وضمان عدم استمرار هذا النظام من خلال المنظمات اليمينية المتطرفة (٢٣) .

#### (ج) أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات اليمينية المتطرفة

٧٠ - رغم أن الجماعات اليمينية المتطرفة ظلت ناشطة في جنوب افريقيا لعدة عقود ، فقد تصاعدت اعتداءاتها على الممتلكات والأفراد بصورة حادة بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس دي كليرك أمام البرلمان في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وتعارض هذه الجماعات بشدة أية عملية قد تؤدي إلى تحول ديمقراطي في جنوب افريقيا . وعلى سبيل المثال ، سجل في تموز/يوليه ١٩٩٠ وقوع نحو ٢٠ من حوادث الإرهاب المرتكبة على يد اليمين المتطرف ، مما أدى إلى مقتل ٩ أشخاص وإصابة ٥٩ شخصا . وفي آب/أغسطس ١٩٩٠ ، تم تسجيل ١٥ حادثة أدت إلى مقتل ٤ أشخاص وإصابة ٢٤ شخصا (٢٤) .

٧١ - وأجرى وفد مؤلف من عناصر يمينية متطرفة محادثات مع الرئيس دي كليرك في بريتوريا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وأعرب السيد جاب مارييس ، رئيس حزب الإصلاح الوطني ، وهو أحد الأحزاب الصغيرة ، ورئيس الوفد ، عما تولد بين الأفريكانيين من "شعور عميق بالقلق وعدم الأمن" بسبب السياسة الجديدة التي تتبعها السلطات ، وذكر أن الحزب الوطني لم يمنح أي ولاية لتنفيذ هذه الإصلاحات (٢٥) . وقد سبق لأعراب عن هذه الآراء في اجتماع عام نظم في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠ في مبنى الرواد التذكاري الواقع خارج بريتوريا ، وحضره قرابة ٥٠٠٠ شخص . وأعلنت المنظمات المشاركة عن خطط لتشكيل جيش قوامه ٣٠٠٠ رجل في بريتوريا "لحماية ممتلكات البيض ونسائهم وأطفالهم من السود" (٢٦) .

٧٢ - ويقدر الباحثون أن هناك عددا كبيرا من الجماعات المحاربة التابعة للأفريكان البيض يصل إلى ٤٦ جماعة . وفي مذكرة نشرت في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أورد المجلس المستقل للتحقيق غير الرسمي في القمع قائمة تضم ٢٩ من هذه الجماعات (٢٧) . أما أكبر هذه الجماعات اليمينية خارج البرلمان وأكثرها رسوخا ، فهي حركة المقاومة

الافريكانية (Afrikaner Weerstandsbeweging/AWB) التي شكلها في عام ١٩٧٤ يوجين تيربلانش ، وهو رقيب سابق في شرطة جنوب افريقيا . وتدرب حركة المقاومة الافريكانية المفاوير وتدعو صراحة إلى استخدام العنف . وتلاحق الشرطة الناميبية اثنين من أعضاء هذه الحركة فيما يتعلق بمقتل حارس للأمن في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، في هجوم على مكاتب فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وثمة منظمة أخرى ، هي "Blanke Veiligheid" (أمن البيض) ، شكلت في ويلكوم في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، بحجة مكافحة الجريمة عن طريق تسيير دوريات في شوارع المدينة ، لكن تبين أن الهدف الحقيقي من ورائها هو ارباب السود . وقد زادت هذه الاعمال بشدة من حدة التوتر في المدينة مما أدى إلى وقوع عدة حوادث قتل . أما حزب Boerstaatparty (حزب دولة البوير) ، برئاسة روبرت فون توندر وبييت رودولف ، فهو يدعو إلى إنشاء دولة للبوير تضم جمهوريات البوير القديمة في مقاطعة الترانسفال وأورانج فري ستيت وشمال ناتال . أما "الجناح المسلح" لحزب دولة البوير فيعرف باسم Boere-Weerstandsbeweging (BWB) . وعمد بييت رودولف ، الذي تبحث عنه الشرطة لاتهامه بسرقة أسلحة من مقر القوات الجوية لجنوب افريقيا في برييتوريا وارتكابه عدة حوادث عنف أخرى ، إلى إرسال شريط فيديو إلى صحيفة دي بيلد في تموز/يوليه ١٩٩٠ أعلن فيه الحرب على نظام الحكم وعلى المؤتمر الوطني الافريقي . وقد تم اعتقاله في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

٧٣ - وكان من أعمال العنف التي أعلنت هذه الجماعات مسؤوليتها عنها أو التي نسبت إليها هذه الاعمال إلقاء القنابل على مكاتب الاتحاد الوطني لعمال المناجم في مدينة ويلكوم ، وهو فرع تابع لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ومكاتب صحيفة فراي فيكبلات Vrye Weekblad في جوهانسبرغ في ٥ تموز/يوليه ، وتفجير قنبلة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ بالقرب من موقف سيارات أجرة مزدحم ، مما أدى إلى إصابة ٢٧ شخصا على الأقل من السود (٢٨) . وأعلن المجلس المستقل للتحقيق في القمع غير الرسمي في المذكرة المشار إليها أعلاه "أن زعماء اليمين المتطرف على ثقة بأنهم يتمتعون بتأييد عامة الجنود في قوات دفاع جنوب افريقيا وشرطة جنوب افريقيا" .

#### (د) أعمال العنف التي ترتكبها جماعات الامن الاهلية والنزاع بين المنظمات السياسية

٧٤ - خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ تدهورت حالة المواجهة العنيفة بين المنظمات السياسية والتي انطلقت دون قيد في مقاطعة ناتال لعدة سنوات ، وانتشرت في بلدات السود في مقاطعة ترانسفال . ووفقا لتقرير نشره معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية في

نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، فإن مستوى العنف الآن هو أعلى مستوى بلغه في العصر الحديث . وبناء على ما ذكره المعهد ، فإنه في عام ١٩٨٩ توفي ما لا يقل عن ٤٠٣ أشخاص ، أغلبهم من السود ، من جراء أعمال العنف السياسي ، في حين تحدد تقديرات عام ١٩٩٠ عدد الوفيات ما بين ٥٧٤ و ٩٦٦ في الأشهر الثلاثة الأولى فقط<sup>(٣٩)</sup> . ويشمل النزاع في مقاطعة ناتال أساسا أعضاء حركة إينكاشا (التي تغير اسمها مؤخرا ليصبح حزب الحرية لإينكاشا) ، ومقرها زولو ، ومؤيدي الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، الذين هم أساسا ، في تلك المنطقة ، من الناطقين بلغة الزولو . وبحلول نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، كانت معظم حوادث القتل تقع في ناتال حيث فرّ ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ شخص تاركين ديارهم نتيجة لموجة العنف . إلا أن التقرير حذر بالفعل من أن إحدى السمات البارزة لموجة العنف تمثلت في انتشارها خارج مقاطعة ناتال .

٧٥ - وأظهرت البيانات التي قدمها المعهد أن نسبة ٩ في المائة فقط من حوادث القتل وقعت خارج ناتال في عام ١٩٨٩ ، في حين ارتفعت هذه النسبة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٠ إلى ٢٨ في المائة . وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ قتل أكثر من ٤ ٠٠٠ شخص في ناتال . وكان من بين القتلى إيريس ماغوازا ، مسؤولة التنظيم على الصعيد الإقليمي للمؤتمر الوطني الافريقي في منطقة جنوبي ترانسفال ، والتي اغتيلت في مقر دارها على يد معتد مجهول الهوية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وكانت السيدة ماغوازا تقوم بتنسيق جهود السلم بين حركة إينكاشا والمؤتمر الوطني الافريقي في ناتال . وفي رسالة وجهتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى المؤتمر الوطني الافريقي وإلى أسرة السيدة ماغوازا ، استنكرت اللجنة هذا العمل من أعمال العنف "بوصفه عملا موجها ضد القوى التي تعمل من أجل تقليل حدة التوتر" وإحلال جو من السلم . وشهد شهرا آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أيضا وقوع عدد من الاشتباكات العنيفة في منطقة ريف (بمقاطعة ترانسفال) وبين أنصار حركة إينكاشا ، ومعظمهم من قاطني دور الإيواء ، والمقيمين بالبلدات ومعظمهم من أنصار المؤتمر الوطني الافريقي . وقد وقع أول اشتباك رئيسي في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ عندما شن قرابة ٤ ٣٠٠ رجل ، يرتدون عصابة للرأس مصنوعة من القماش ، وقيل يساندهم رجال بيض يتشحون بأقنعة صوفية ، غارة مسلحة على مبنى دار الإيواء في سيبوكينغ ، قرب فيرينينغ في أعقاب اجتماع عام لحزب الحرية لإينكاشا في الملعب الرياضي في سيبوكينغ . وقتل أربعة وعشرون شخصا ، منهم ١٩ عضوا في الاتحاد الوطني لعمال المناجم التابع للمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا . واستهدفت جماعات الأمن الأهلية مبنيين من مباني دار الإيواء ينزل بهما أعضاء ينتمون إلى الاتحاد الوطني لعمال المناجم في جنوب افريقيا ، ومضربون عن العمل في شركتين مختلفتين .

٧٦ - أما الاحداث التي جرت فيما بعد فقد شملت اعتداء آخر على دور الإيواء في سيبوكينغ ، وقنص عشوائي يستهدف المارة في شوارع جوهانسبرغ ، ومذبحة في قطار للركاب يعمل بين جوهانسبرغ وسويتو ، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . فقد قتل ستة وعشرون شخصا وجرح أكثر من ١٠٠ شخص عندما شنت إحدى العصابات هجوما منسقا على ركاب قطار مزدحم استخدمت فيه البنادق والسكاكين والبنافا . وربما بلغ العدد الاجمالي لضحايا هذه الكارثة ٣٦ قتيلًا و ٢٧٠ جريحًا<sup>(٣٠)</sup> . وتكشف الاحصاءات لشهر تموز/يوليه ١٩٩٠ عن وقوع ٧٢ هجوما على يد جماعات الامن الاهلية أدت إلى مقتل ١١١ شخصا . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، سجل ما يزيد على ٨٠٠ قتيل و ١٦٠٠ جريح من جراء أعمال العنف التي ارتكبتها جماعات الامن الاهلية .

٧٧ - وكما أعلنت اللجنة الخاصة في بيان صدر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، فإن أعمال العنف الجارية الآن هي "النتيجة المباشرة لسياسات الفصل العنصري ، أي سياسة "الاطوان" ونظام العمالة المهاجرة ، اللذان زادا من حدة التوترات في مجتمعات السود المحلية" . وأي محاولة لوصف النزاع بأنه نزاع "فيما بين القبائل" ليس من شأنها إلا تكريس الفكرة القائلة بأن أي نزاع . بين الافريقيين ينبع من "التقاليد القبلية" لافريقيا . ورغم أن أعضاء حركة إينكاشا ينتمون إلى قبيلة زولو فإن مؤيدي المؤتمر الوطني الافريقي لا ينتمون جميعهم إلى قبيلة كوسا ؛ وفي ناتال ، في معظم الحالات ، فإن أعمال العنف تؤلب الزولو على الزولو . ومع أنه وقعت بعض حوادث العنف التي اشترك فيها مؤيدو المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا ، ولا سيما في مقاطعة ترانسفال ، ومقاطعة كيب الشرقية فإن القدر الأكبر من العنف السياسي يشمل مؤيدي الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي وحركة اينكاشا . وفيما يتعلق بالجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا ، فإن هذه المنظمات بذلت جهودا من أجل السلم ولمنع وقوع هذه الحوادث .

٧٨ - وقد عزى النزاع في ناتال أيضا إلى مجموعة من العوامل الأخرى ، المنبثقة عن هياكل الفصل العنصري وسياساته ، مثل الفقر الهيكلي الذي يسود بلدان مقاطعة ناتال ومناطقها الريفية ، وما يترتب على ذلك من تنافس على الموارد الشحيحة ، والمنافسة بين المنظمات السياسية داخل مقاطعة ناتال ؛ والخصومات القائمة بين هياكل السلطة المحلية في المناطق السكنية للسود ؛ والانقسامات الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية السكانية للسود وفيما بينها والقائمة على تباين مستويات الحرمان المادي<sup>(٣١)</sup> .

ويمكن إبداء نفس الملاحظة فيما يتعلق بأسباب الاقتتال الأخير بين المقيمين في دور الإيواء وسكان البلدان المحيطة بجوهانسبرغ ، والذي يمكن أن يعزى إلى حد كبير إلى نظام العمالة المتبع بالنسبة للمهاجرين . وبالتالي فإنه على المقيمين في دور الإيواء وسكان البلدات أن يتنافسوا للحصول على الموارد الشحيحة ، أي الأرض والعمل والمرافق ، الأمر الذي يسهم في إفساد العلاقات التي هي متوترة بالفعل . ومن شأن ظروف المعيشة المخيفة في دور الإيواء المخصصة لأفراد من الجنس الواحد ، وفي مخيمات المستوطنين ، أن تؤدي إلى إمكانية اندلاع العنف . وعلى سبيل المثال ، ففي حين أن دور الإيواء الخمس في سويتو تستوعب رسميا ١٣ ٠٠٠ عامل ، فإن بعض التقديرات للمقيمين فيها بصورة غير رسمية تصل إلى ٣٩ ٠٠٠ شخص . وعموما ، فإن هناك قرابة ١٢٥ ٠٠٠ عامل مهاجر يعيشون في ٣١ دارا للإيواء في بلدان مثل سويتو وشرقي وجنوبي جوهانسبرغ (٣٣) .

٧٩ - وفي الشهادات الخطية التي جمعتها المجلس المستقل للتحقيق في القمع غير الرسمي ، ذكر الشهود أن الشرطة لم تتمكن من تجريد قاطني دور الإيواء من أسلحتهم ، وفي العديد من الحالات كانت الشرطة ترافقهم خلال الاعتداءات على المقيمين في البلدات . وشملت "الأسلحة التقليدية" التي حملها أعضاء إينكاشا بنادق من طراز AK47 و R١ و هراوات مصنوعة آليا ومناجل . وعلاوة على ذلك ، أشار شهود عيان إلى وجود أشخاص من البيض الذين طلبوا وجوههم باللون الأسود (أو ارتدوا أقنعة صوفية) بين الجماعات التي كانت تحرض على العنف . وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أذن لما يتراوح عددهم ما بين ٢٥ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ من أفراد الزولو ، ومعظمهم مزودون "بالسلحة تقليدية" حضور اجتماع عام في سويتو تكلم فيه ملك الزولو غودويل زويليتيني . ولدى مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا أدلة على أن الشرطة لم تستجب في عدة حالات إلى الإنذارات المبكرة التي وجهها المؤتمر بشأن الاعتداءات التي كان يجري التخطيط لها في دور الإيواء . وتشير كذلك البيانات التي أدلى بها سكان القرى إلى أن العنف الذي اندلع في منطقة ريف بدأ فور إعلان حركة اينكاشا تحويل نفسها إلى حزب سياسي وطني في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ (٣٣) .

٨٠ - ووفقا لما ذكره لويد فوغلان ، مدير المشروع المتعلق بدراسة العنف في جامعة فيتغاترستراند ، فقد :

"أصبحت دور الإيواء نقطة اندلاع للمواجهات الدموية . ونظرا لكونها معزولة وغالبا ما تشبه السجون ، فهي توفر منبعا للسلوك العدواني المتسم

بالخشونة والذي لا تحده قيود في ظل انعدام جو الاستقرار الذي توفره الاسرة .  
فالإقامة في دار للإيواء تساعد على تعزيز هوية جماعة ما ، ويعزى ذلك في  
المقام الاول إلى ما درجت عليه العادة من إدارة هذه الدور على أسس إثنية .  
ومن ناحية أخرى ، فإن نزلاء هذه الدور يتقاسمون الخبرات اليومية مما ييسر  
إلى حد كبير إمكانية تنظيمهم .

"ونتيجة لذلك ، يصبح بعض هذه الدور معاقل لمنظمات معينة . وهذا  
يساعد على تفسير جانب من الطابع المنظم لأعمال العنف الراهنة المركزة حول  
دور الإيواء . فالعنف الذي نشهده ليس اندلاعا عفويا لنزاع اثني . لكنه عنف  
جرى تنظيمه وتنسيقه وتخطيطه" .

٨١ - إن إنشاء "البانتوستانات" قد غرس بذور العنف ، إذ أن زعماء "البانتوستانات"  
أقاموا هيكلًا يتجدد ذاتيًا من العلاقات القائمة على "التقاليد" و "الولاءات" وهو  
ما عزمت حركات التحرير الوطني على إزالته . وفي ناتال ، يؤكد المؤتمر الوطني  
الافريقي والجهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا . إن سلطات  
بريتوريا وسلطات كوازولو ، ولا سيما قوات الشرطة التابعة لهما ، تشكلان عقبة رئيسية  
تعترض سبيل إيجاد تسوية سلمية في المنطقة بسبب تحييز كل منهما . وتشير هاتان  
المنظمتان إلى أنه على الرغم من مئات الاتهامات الموجهة إلى أعضاء إينكاشا بارتكاب  
أنشطة إجرامية في تلك المنطقة ، لم تتم المقاضاة إلا في ١٢ حالة . وطرحت ادعاءات  
مماثلة عن وجود تواطؤ بين شرطة جنوب افريقيا وشرطة كوازولو وأعضاء حركة إينكاشا  
فيما يتعلق بموجة العنف الأخيرة التي شهدتها منطقة ريف .

٨٢ - وقد انتقد نلسون مانديلا موقف قوات الامن في النزاع ، كما ذكر أيضا أن قوة  
على درجة عالية من التدريب مماثلة لقوة حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق تعمل  
بنشاط في جنوب افريقيا . وبعد أن قابل الرئيس دي كليرك في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ،  
قال إن الأخير سلم بأن ثمة "يدا خفية" تعمل ، فيما يبدو ، في إشاعة العنف الذي  
يجتاح مدن السود . وفي نفس اليوم ، أقر بيان صدر عن مكتب الرئيس دي كليرك بأن :  
"هناك قوى لا ترغب في نجاح المفاوضات السلمية" (٣٤) .

٨٣ - وقد أوجد العنف ، الذي تولّد عن هذا المزيج المعقّد من العوامل ، زخمه  
الخاص به ، وأخذ يصبح تهديدا خطيرا لعملية الاتجاه نحو المفاوضات . وقد اقترح  
المؤتمر الوطني الافريقي والجهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب

افريقيا عدة خطوات ينبغي للسلطات أن تتخذها للقضاء على العنف في ناتال ، بما في ذلك سحب صلاحيات الشرطة من رئيس الوزراء في بانتوستان كوازولو وإنشاء لجنة مستقلة للتحقيق . وقد أجرت هذه المنظمات ، مع أعضاء لجنة العمل المشتركة في ناتال ، مشاورات مع الرئيس دي كليرك وبعض من أعضاء مجلس وزرائه بشأن العنف في ناتال ، وقدمت توصيات إليه في هذا الشأن .

٨٤ - وقدمت لجنة الحقوقيين الدولية في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عقب زيارة قامت بها لمنطقة ناتال توصيات مماثلة . واقترحت لجنة الحقوقيين الدولية ، ضمن جملة أمور ، عقد اجتماع رباعي الأطراف بين المؤتمر الوطني الافريقي ، وإينكاثا ، والسلطات ، والكنائس . ويكون دور الطرفين الاخيرين هو ضمان أن ينفذ أي اتفاق يتم التوصل إليه أولاً "تسمى" اللجنة المركزية لإينكاثا مرة أخرى "إلى فرض وقف مؤقت للسلم - وهو مفهوم فريد من نوعه في تاريخ الدبلوماسية ولا يضيف ثقة على إينكاثا" (٣٥) .

٨٥ - وقامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وهي تردد مثل هذه الدعوات ، بمناشدة الاطراف المعنية السعي إلى إنشاء آلية توقف العنف وتمتدز إمكانية قيام المصالحة "الوطنية" في المستقبل . وأعربت عن مشاعر مماثلة منظمة الوحدة الافريقية ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي والجمعية العامة للأمم المتحدة . وبعد أن أعربت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٤٤/٤٤ المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، عن قلقها إزاء "تصاعد العنف في جنوب افريقيا" ، دعت إلى إنهاء العنف على الفور ، وحثت سلطات جنوب افريقيا على "اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهائه ، وذلك على وجه التحديد بتفكيك هياكل الفصل العنصري فضلا عن ضمان قيام قوات الامن باتخاذ إجراءات فعالة وغير متحيزة" . وطلبت الجمعية العامة أيضا "إلى جميع الاطراف المعنية المساهمة في إيجاد مناخ خال من العنف" .

٨٦ - وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة ، أثناء كلمته أمام الدورة الرابعة والاربعين المستأنفة للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ، عن مشاعر الاسى والقلق العميقة التي تنتابه لاستمرار حلقة العنف المتسارعة في جنوب افريقيا . وبالرغم من أن قصده لم يكن توزيع اللوم أو المسؤولية ، فقد أعرب الأمين العام عن "قلق خاص إزاء الاتهامات المتزايدة المتمثلة بتقمير عناصر من قوات الامن في هذه الحوادث [المتعلقة بالعنف]" (٣٦) .

٨٧ - وعقد اجتماع في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بين أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي ، الذين شكلوا لجنة فرعية خاصة للنظر في العنف في ناتال ، ووفد من اللجنة المركزية لحزب الحرية لإينكاشا . وكان هذا أول اجتماع بين مسؤولين رفيعي المستوى من المنظمين منذ الاجتماع الذي عقد في لندن في عام ١٩٧٩ . وفي ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ، اقترح المؤتمر الوطني الافريقي عقد اجتماع في المستقبل القريب مع نظيره حزب الحرية لإينكاشا يشترك فيه الزعيم مانغوشو بوثليزي ونلسون منديلا نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي . وقد وضعت الاعمال التحضيرية لهذا الاجتماع في ناتال في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ بعد توقيع اتفاقات السلم الاقليمية وعقد اجتماع رفيع المستوى بين الطرفين . وكان رئيس اساقفة كاب تاون ، دزموند توتو قد أعلن في وقت سابق أنه سيعقد اجتماعا عاجلا لجميع قادة الجماعات السياسية في جنوب افريقيا للوصول إلى موقف موحد وتنسيق الاستراتيجية إزاء المفاوضات مع السلطات . وبعد أن ذكر رئيس الاساقفة توتو أن هدف الاجتماع هو عقد "قمة سياسية للسود" ، قال إنه سيدعو جميع قادة حركات السود السياسية الكبيرة ... حتى يحكم شعبنا على الزعماء الذين يرفضون الحضور بأنهم أعداء للوحدة والسلم والتحرر" (٣٧) .

#### جيم - الحالة الحاضرة

٨٨ - سمح رفع الحظر التقييدات التي كانت مفروضة على المنظمات السياسية والافراد بممارسة حركات التحرير الوطني للنشاط السياسي العلني وبتركيز الجهود على إعادة بناء الهياكل وإيجاد فسحة زمنية سياسية للتداول والتشاور بشأن مستقبل جنوب افريقيا . ويشترك المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ومؤتمر الحدوديين الافريقيين لازانيا ومنظمات سياسية أخرى ، إلى جانب الجهات الحليفة المناهضة للفصل العنصري ، في عملية دينامية لمعالجة التحديات الجديدة في الموقف الاخذ في التطور . وتشترك جميع هذه المنظمات في إعادة هيكلة فروعها في المناطق من خلال إجراء عملية تعليم سياسي تجري فيها مناقشة حاضرمستقبل جنوب افريقيا . وتشترك منظمات أخرى مثل منظمة الشعب الازاني وحركة وعي السود في أنشطة مماثلة .

٨٩ - وفيما يتعلق بمفاوضات إنهاء الفصل العنصري ، ذكر مؤتمر الحدوديين الافريقيين لازانيا أنه رغما عن أن برييتوريا دعت إلى الانضمام إلى المحادثات الجارية بشأن المفاوضات ، فإنه لن يكون ، في هذا الوقت ، طرفا في هذه العملية ما دامت هذه المفاوضات لا تزال في المرحلة الاولى أو مرحلة ما قبل المساومة . ويؤيد مؤتمر الحدوديين الافريقيين لازانيا ، نقلا عن تصريح للعضو الاقدم في المؤتمر



كويدي مكاليبي ، المطالبة بإنشاء جمعية تأسيسية يقوم فيها ممثلو الشعب ، المنتخبون في انتخاب عام للراشدين ، بالتداول وبسن دستور جديد للبلد (٣٨) . وفي ظل هذه الظروف ، يطلب مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا إلغاء قانون تسجيل السكان ، وقانوني الاراضي ، والقانون الدستوري (المنشئ لنظام البرلمان ذي المجالس الثلاثة المنغلة عنصريا) وقانون تعليم البانتو ، والقوانين المنشئة للبانوتومات وجميع قوانين الامن التي تقيد حرية الكلمة والاجتماع . وفي جوهانسبرغ ، عقد مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا مؤتمرا وطنيا للمظلومين في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، نوقشت فيه ورقة عمل عن الاقتصاد بعنوان "عرض استكشافي وتشخيصي وطارئ" . ومن المقرر أن تناقش هذه الورقة ، التي تتصور قيام اقتصاد مخطط ، في فروع المنظمة في جميع أرجاء البلد قبل الانتهاء من وضع السياسة الاقتصادية في المؤتمر الذي تقرر أن يعقده مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

٩٠ - وبدأ المؤتمر الوطني الافريقي عملية مناقشة للمقترحات الدستورية وكذلك لاقتصاد ما بعد الفصل العنصري . ومما يساعد حاليا هذه المناقشة إلى حد كبير أعمال الاقتصاديين المرتبطين بمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا الذين دأبوا منذ فترة على تركيز اهتمامهم على الهيكل المستقبلي للاقتصاد في جنوب افريقيا . وثمة بعض مسائل رئيسية قيد التمهيع والمناقشة هي التأميم ، وسياسة التصنيع والاراضي ووضع ميثاق للعمال . وتجري هذه المناقشة في سياق الحلقات الدراسية وأفرقة المناقشة التي تعقدها فروع مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، والمؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا وجماعات أخرى . وسيناقش الاقتصاد والموضوعات الأخرى في المؤتمر الوطني للمؤتمر الوطني الافريقي المقرر عقده في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، والذي تعقد ، تحضيراً له ، سلسلة من اجتماعات المناطق .

٩١ - وأدلت منظمات سياسية عدة بتصريحات بشأن عملية المفاوضات الجارية ، وبصفة خاصة عقب الدعوة التي قدمتها بريتوريا إليها للمشاركة في المحادثات الجارية . وذكر قرار المنظمة الشعبية لازانيا المتعلق بالمفاوضات ، والذي اعتمدته في مؤتمرها السنوي التاسع المعقود في ٤ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أن توقيت المفاوضات كان سابقا لأوانه ، وطالب بدلا من ذلك بعقد مؤتمر لمنظمات المظلومين لإعداد أرضية مشتركة فيما بينها . وفي بلاغ مشترك صدر في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، رفضت المنظمة الشعبية لازانيا وحركة وعي السود عملية المفاوضات التي اقترحتها الرئيس دي كليرك بوصفها غير ديمقراطية لأنها تستدعي "منظمات المقاومة بشكل مستقل ومتباين" .

٩٢ - وتستمر مبادرات أخرى في الترويج لإجراء مناقشة ديمقراطية عن حاضر ومستقبل جنوب افريقيا . وقامت منظمات مثل معهد مناصرة إيجاد بديل ديمقراطي في جنوب افريقيا في الفترة الاخيرة بتنظيم سلسلة من المحافل بهدف تعريف البيض أساسا بمواقف المنظمات السياسية من خارج البرلمان . وفي آذار/مارس ١٩٩٠ نظم هذا المعهد مناسبة بعنوان "الممثلون على المسرح من خارج البرلمان" تحدث فيها ممثلو حركة الوجدويين الافريقيين (كانت حركة الوجدويين الافريقيين أو مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا داخلية في ذلك الوقت) وكذلك ممثلو الجبهة الديمقراطية المتحدة والمنظمة الشعبية لازانيا ومنظمات أخرى . وفي لوساكا ، استضاف المعهد والمؤتمر الوطني الافريقي في أيار/مايو ١٩٩٠ ، مؤتمرا عن "مستقبل الأمن والدفاع في جنوب افريقيا" ، كانت أهدافه ، ضمن جملة أمور ، استكشاف الطريقة اللازمة لوقف تصعيد النزاع وبدء مناقشة عن شكل ودور قوة دفاع مقبلة . وضم المشاركون وفدا مشتركا بين المؤتمر الوطني الافريقي/أومكونتو وي سيزوي (الجناح المسلح) ، وضباط في قوة المواطنين ، وقادة المواطن ، واستراتيجيين وأكاديميين عسكريين ، وضباط أقدم متقاعدين من قوة دفاع جنوب افريقيا ومجندين ، وعاملين في حملة إنهاء التجنيد وزعماء دينيين (٣٩) . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، نظم معهد مناصرة إيجاد بديل ديمقراطي في جنوب افريقيا محفلا عنوانه "النساء تواجهن المستقبل معا" ركزت فيه ١٢٥ امرأة مناقشاتهن على التجنيد .

٩٣ - وفي جوهانسبرغ ، استضافت حركة الاعمال التجارية الاستشارية في أيار/مايو ١٩٩٠ مؤتمرا حضره ٣٥٠ مندوبا ضموا قادة الاعمال التجارية والقيادات الاقدم في المؤتمر الوطني الافريقي . وكان الهدف من المؤتمر هو إجراء مناقشة لنهج الاقتصاد لتحديد الاسس والعقبات المشتركة في المناقشة ، وكان من المسائل التي نوقشت دور الاعمال التجارية في التغيير السياسي ، والسياسة الاقتصادية في جنوب افريقيا في المستقبل ، والتأميم ، والتحول إلى الملكية الخاصة ، والجزاءات ، والعنف في Natal ، وعودة المنفيين ودور نقابات العمال (٤٠) . وكانت حركة الاعمال التجارية الاستشارية قد بدأت بالفعل اتصالات مبدئية مع مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا والمنظمة الشعبية لازانيا وكذلك مع منظمات أخرى .

٩٤ - وأجرت القيادة الداخلية والخارجية لمؤتمر الوجدويين الافريقيين محادثات مكشفة ومستفيضة مع غرفة التجارة الامريكية في جنوب افريقيا في هاري في ١١ و ١٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ . ووجد مؤتمر الوجدويين الافريقيين ممثلي غرفة التجارة الامريكية في جنوب افريقيا مستنيرين ومتفتحي الذهن . فقد سلموا بالاجماع بضرورة حدوث تغييرات اساسية في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري . ووجدت غرفة التجارة الامريكية في جنوب افريقيا ان "مؤتمر الوجدويين الافريقيين متقدم في تموره وتخطيطه لاقتصاد جنوب افريقيا مستقبلا . وتبين وجود أرض مشتركة بشأن بعض المسائل المتصلة بالاقتصاد" .

٩٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اتخذت المنظمات الدينية في جنوب افريقيا خطوة هامة صوب الاتفاق على دور الدين المنظم في العملية السياسية الجارية . وبدأ مجلس الكنائس في جنوب افريقيا والكنيسة الهولندية الاملاكية حوارا حول دور الدين المنظم في عملية التغير وفي جنوب افريقيا في المستقبل . وفضلا عن ذلك ، قرر مجلس الكنائس في جنوب افريقيا ، في مؤتمره الوطني في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ان تفكيك الفصل العنصري سيكون نهائيا لا رجعة فيه حين (١) تنشأ جمعية تأسيسية ؛ (ب) وتسند سلطة سيادية إما الى الجمعية العامة أو الى كيان آخر مؤقت متفق عليه و (ج) لا يكون بوسع الاقلية البيضاء ان تقوم قانونا بعكس مسار هذه العملية أو الاعتراض عليها باستخدام الهياكل التشريعية الحالية . وقد أعرب مجلس الكنائس في جنوب افريقيا عن التزامه بالإعلان عن هذا التعريف على الصعيدين الوطني والدولي .

٩٦ - وفي حين يجري إحراز تقدم في اتجاه المفاوضات ، تستمر المراعات على المستوى الجماهيري سواء ضد البلديات المحلية وتعليم الفصل العنصري أو ضد عناد أرباب العمل . ويثور جدل مفاده ان للتعبة الجماهيرية والاحتجاج المنضبط أهمية استراتيجية في الحفاظ على الضغط الرامي إلى التعجيل بعملية المفاوضات .

#### دال - الهياكل المؤسسية للفصل العنصري

٩٧ - وعلى الرغم من التطورات الايجابية الحاصلة في جنوب افريقيا وإعلان الرئيس دي كليرك عزمه على انتهاج سياسة لتفكيك الفصل العنصري ، مازالت الهياكل المؤسسية للفصل العنصري متماسكة في واقع الحال . وفي هذا الصدد ، لاحظ تقرير الامين العام ان هناك توافقا في الآراء في جنوب افريقيا على أنه ما لم تتم إزالة ركائز [قوانين] الفصل العنصري ، فإن التمييز العنصري سوف "يستمر في تفريق الامة" . والحرمان

والاضطهاد اللذان أوجدهما هذا النظام القانوني هما واقع صارخ اليوم ومستمر آثارهما بعد إزالة الفصل العنصري بوقت طويل . وثمة ركيزة واحدة فقط هي التي أزيلت بين ركائز الفصل العنصري ، وذلك على النحو المبين أدناه .

٩٨ - وينص قانون تسجيل السكان ، رقم ٢٠ لعام ١٩٥٠ ، على تسجيل جميع المواطنين عند الولادة إما كبيض ، أو آسيويين ، أو سود أو ملونين ، رغم أن الفئات الثلاث الأخيرة تعتبر نفسها من السود . وعلى ذلك فإن قانون تسجيل السكان ، بهتديده جميع الجنوب الأفريقيين حسب الجنس ، يعتبر حجر الزاوية في الهيكل المؤسسي للفصل العنصري .

٩٩ - وقد أقام قانون أراضي الافارقة لسنة ١٩١٣ وقانون التطوير الاستثماري والأرض لسنة ١٩٣٦ والتعديلات اللاحقة التي ادخلت عليهما مبدأ الفصل المكاني الذي يحصل السود والبيض وفقا له على الأراضي في مناطق منفصلة معينة ويقيمون فيها . والمناطق الخمسة للسود لا تزيد نسبتها عن ١٣,٦ في المائة من مساحة البلد . وهذان القانونان هما الأساس القانوني الذي يستند اليه الفصل العنصري الكبير ، وهو تقسيم جنوب افريقيا إلى ١٠ أوطان أو بانتوستانات على أساس إثني . ولا يحق لأي شخص أسود أن يصبح مقيما في جنوب افريقيا "البيضاء" ويتمين عليه أن يعيش ويمارس حقوقه السياسية في البانتوستانات .

١٠٠ - وقانون مناطق الجماعات ، رقم ٤١ لسنة ١٩٥٠ ، المميز بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ ، يخول النظام أن يعلن تخصيص مناطق للاستخدام ، سواء للاسكان ، أو للتعليم ، أو للتنمية الصناعية حسب الجنس وحده . وانتهاكات هذا القانون تخضع لعقوبات شديدة . والتشريع الذي تم الأخذ به في عام ١٩٨٩ يمنح السلطات صلاحيات جديدة لتنفيذ العزل في أماكن الإقامة دون أي تدخل من المحاكم . وفي الفترة الأخيرة ، جعلت أزمة الإسكان في المدن ، بالإضافة الى تحدي القانون ، أحكام هذا القانون غير قابلة للتنفيذ . ولم ينفذ القانون بشكل منهجي نظرا لأن السلطات اضطرت إلى السماح بانتقال سكان سود إلى "مناطق بيضاء" .

١٠١ - وينص قانون حفظ المرافق العامة المنفصلة رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه يمكن لأي شخص مسؤول عن أو مشرف على أية أماكن عامة (مثل المتنزهات أو المسابح) أو سيارات عامة أن يحجز هذه الأماكن أو السيارات للاستخدام من قبل أشخاص ينتمون إلى عرق معين دون سواهم من الأشخاص . وكما في حالة قانون مناطق الجماعات ، أصبح من المتعذر

الدفاع عن هذا القانون في الواقع العملي . وقد أصدرت مدن مثل جوهانسبرغ وكيب تاون أنظمة بلدية تنص على الاندماج العنصري في بعض المرافق . وقد بدأ نفاذ قانون إلغاء التشريع التمييزي المتعلق بالمرافق العامة ، الذي أنهى العزل العنصري في المرافق العامة ، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ . ومع ذلك فقد نشأت مقاومة للاندماج العنصري في مناطق عديدة من البلد ، حيث رفضت بلديات يسيطر عليها حزب المحافظين تنفيذ القانون الجديد . وتتصرف البلديات حسب تقديرها في السماح للمقيم فيها فقط باستخدام المرافق ، زاعمة أن تنفيذ القانون سيؤدي إلى "الاكتظاظ" . وفي هذا السياق ، ستسمح أحكام قانون مناطق الجماعات ، بحكم تعريفها ، بأن يستمر الفصل . (انظر الفقرة ٣٥ أعلاه) .

١٠٢ - وفي حين تشكل القوانين المذكورة أعلاه الأساس القانوني الذي يقوم عليه نظام الفصل العنصري ، فإن قانون دستور جمهورية جنوب إفريقيا رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٣ الذي أنشئ بموجبه برلمان قائم على الفصل العنصري مؤلف من مجالس ثلاثة مخصصة للبيض والملونين والاسيويين ، يستبعد على وجه التحديد السكان السود من التصويت على انتخاب الحكومة المركزية . وهذا الاستبعاد تعززه أحكام قانون جنسية الاوطان الذي استحدث في عام ١٩٧٠ . وهذا القانون ينص على إقامة بانتوستانات "مستقلة" ، ولو أن وضعها غير معترف به إلا من قبل جنوب إفريقيا وحدها . وقد أعلن "استقلال" أربعة منها ، وهي ترانسكاي ، وبوفوئاتسوانا ، وفندا ، وسيكاي . ونتيجة لذلك ، أعلن الملايين من السود مواطنين في هذه البانتوستانات وأصبحوا أجانب في أرض مولدهم . والبانتوستانات الستة الباقية هي ما يسمى بالاقاليم المتمتعة بـ "الحكم الذاتي" .

١٠٣ - وقد أوجد العزل العنصري من ناحية قوانين الفصل العنصري المذكورة أعلاه قدرا من عدم المساواة سيصبح تعديله مهمة مخيفة لأي حكومة مقبلة في جنوب إفريقيا . وفي الدراسة المعنونة "اقتلاع الفقر : التحدي في الجنوب الأفريقي" ، يدفع المؤلفون بأن الفقر الهيكلي في جنوب إفريقيا مسألة سياسية أساسا ويمكن تفسيرها بعوامل عدة ، بما في ذلك الدرجة الواسعة من التفاوت بين الأغنياء والفقراء ، ومدى تسبب سياسة الفصل العنصري المتعمدة في الفقرة القائم . ومن هذه الزاوية ، يعتبر العنف الهيكلي لنظام الفصل العنصري قاسيا في هجومه على الأغلبية السوداء قسوة أي مواجهة جسدية<sup>(٤١)</sup> . وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أعلنت السلطات إنشاء صندوق استثماري خاص رأسماله ٣ بلايين من الراندات لتخفيض مجموعة من "حالات التأخير" في الإسكان ، والتعليم ، والتدريب ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والصحة الأساسية . غير أنه ، وفقا لتقدير وضع مؤخرا ، ستكون شمة حاجة إلى جميع الأموال تقريبا كل عام حتى عام ٢٠١٠ لمعالجة حالات التأخير في الإسكان في المناطق الحضرية الإفريقية فقط .

١٠٤ - وتبدو أوجه اللامساواة هذه التي تسببها سياسات العزل هذه في أقوى صورها في خمسة مجالات رئيسية ، هي الأرض ، والإسكان ، والتعليم ، والصحة ، والبطالة ، وأحوال العمل . وأكد الأمين العام في تقريره النتائج المترتبة على أوجه عدم المساواة هذه ، فلاحظ وجود حاجة إلى تدابير فعالة لمعالجة أوجه الاختلال الاجتماعية والاقتصادية في هذه المجالات (٤٢) .

#### ١ - الأرض

١٠٥ - يحتل التنفيذ المارم لقانوني الأراضي مكانة كبيرة بين العوامل التي أدت إلى أزمة الأراضي الحادة التي يواجهها السود في جنوب افريقيا اليوم . ومنذ عام ١٩٥٠ ، نقل قسرا نحو ٤ ملايين من السود إلى وحدات أو بانتوستانات مقسمة اثنيا . ولا يزال أكثر من ٣ ملايين آخرين مهددين بالنقل أو الطرد . والبانتوستانات ليست كيانات مكتفية ذاتيا وانما تعتمد اعتمادا كلياً على جنوب افريقيا ماليا واقتصاديا وعسكريا . فمثلا ، قام نظام جنوب بريتوريا ، في ميزانية ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، بتمويل بانتوستان كوازولو بمبلغ ٤٦٣ مليون راند يمثل ٧٤ في المائة من إيراداته (٤٣) .

١٠٦ - ويزيد من تفاقم المستوى البالغ للفقر والبطالة والمرض في البانتوستانات أن مواردها النادرة كثيرا ما تستخدمها الفئات الحاكمة المؤيدة من السلطات كأدوات لغرض السلطة وكسب الولاء . والقسر والقمع هما الممارسة اليومية في معظم البانتوستانات ، والاستياء عميق في نفوس الشعب الذي يُرغم على أن يصبح أجنبيا في أرض مولده .

١٠٧ - وفي العام الماضي وقعت سلسلة من الاحداث في البانتوستانات كانت نذيرا بنهاية سياسة الفصل العنصري الكبير . فقد حدثت أعمال جماهيرية شعبية في بانتوستان في الشهور الاخيرة ، وبمعة خامة في البانتوستانات "المستقلة" . ففي سيسكاي كان هناك منذ عدة سنوات مقاومة شديدة للقمع الذي يمارسه النظام السابق لهذا الموطن . وفي عام ١٩٨٩ ، أدى الكفاح ضد الادمج القسري لمناطق معينة في سيسكاي الى نسف المنازل وهروب السكان بحثا عن ملجأ في الكنائس في مدينة كنفغ وليامز . وفي عام ١٩٨٩ قامت ثمانية مجتمعات محلية كان مقررا إدماجها بتنظيم "حملة ايقاف الادمج" ، بوضع عريضة وطنية وقّع عليها ٢٤ ٠٠٠ من السكان لكسب التأييد ضد الادمج ونظام البانتوستانات . وقبل نهاية عام ١٩٨٩ نظمت مجتمعات محلية ريفية صغيرة عدة مقاطعات للسلع الاستهلاكية . وأعقب ذلك قمع شديد اشتركت فيه الشرطة

والجيش . وفي ٤ آذار/مارس ١٩٩٠ ، اسقط العميد اوبا غفوزو نظام الحكم في البانتوستان ثم أعرب بعد ذلك عن استعداده لمناقشة إعادة ادماج سيسكاي في جنوب افريقيا .

١٠٨ - وفي بوفوئاتسوانا قامت مسيرة احتجاج اشترك فيها أكثر من ٨٠.٠٠٠ شخص يطالبون باستقالة زعيم "الموطن" لوكس منغوبي قوبلت بالغازات المسيلة للدموع وإطلاق الرصاص . وكانت قد حدثت قبل ذلك احتجاجات مماثلة في مناطق أخرى نجحت عنها بعض الوفيات . ودعي إلى الانقطاع عن العمل ومقاطعة السلع الاستهلاكية للاحتجاج على القمع .

١٠٩ - وبالإضافة إلى ذلك ، نجحت مجتمعات محلية أخرى عديدة في مقاومة ادماجها في بوفوئاتسوانا وسيسكاي . وحدثت أيضا مهرجانات ، ومظاهرات ، ومقاطعات لمقاومة النقل القسري لمجتمعات محلية محددة .

١١٠ - وقد أعرب وزير التعليم في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٠ عن تغيير معين في نظرية بريتوريا إلى مستقبل نظام البانتوستانات . فأعلن أن الهدف الرئيسي للسلطات الآن هو اشتراك جميع الجنوب الافريقيين في العملية السياسية وأن مستقبل الولايات المتمتعة بها يسمى بـ "الحكم الذاتي" مسالة للتفاوض .

١١١ - وقال وزير التطوير الدستوري في حزيران/يونيه ١٩٩٠ إن قانوني الاراضي موف يلغيا في أوائل شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وقال الرئيس دي كليرك ، في معرض ايجازه للأشار الدستورية التي ينطوي عليها قانونا الاراضي ، ولاسيما على صعيد الحكم المحلي ، أن "أي اصلاحات فيما يتعلق باستخدام الاراضي لابد أن تأخذ في الاعتبار مبادئ النشاط الاقتصادي الحر ، والأمن ، وضمان ملكية الاراضي وحقوق الملكية المكتسبة" . وسيترتب على إلغاء قانوني الاراضي آثار فورية وضخمة في المناطق الريفية . ويحذر المراقبون من أنه إذا لم تشمل عملية الإلغاء المجتمعات المحلية المعنية ، فقد تؤدي إلى حرمان أهد كثيرا من ذلك الذي نشأ عن سياسة النقل القسري . ويجري التفاوض في الوقت الحاضر بشأن هذه المسألة بين السلطات وزعماء البانتوستانات فقط (٤٤) .

١١٢ - وبصفة عامة ، تشير هذه التطورات الايجابية في عام ١٩٨٩ وفي الأشهر الاولى من عام ١٩٩٠ إلى أن سياسة البانتوستانات قد يجري التخلي عنها وقد تصبح المواطنين الموحدة في جنوب افريقيا حقيقة واقعة في المستقبل القريب . ومن المهم ملاحظة أن الأعمال الجماهيرية الشعبية المستمرة في البانتوستانات هي نتيجة لكفاح طويل الامد

على المستوى المحلي الذي يشكل العمود الفقري لهذه الاعمال الجماهيرية وإن كان يختلف من قرية إلى قرية . وفي هذا السياق ، أدت الاستجابة إلى المظالم الفورية ، وبصفة خاصة ارتفاع الايجارات ورسوم الخدمات ، وتدني الأجور ، وأحوال العمل غير الصحية ، إلى تكوين منظمات ريفية قوية . ويمكن أن تصبح درجة التنظيم السياسي في البانتوستانات أمرا حاسما في وضع سياسة مستقبلية للأراضي في جنوب افريقيا .

## ٢ - الإسكان

١١٣ - أدى تنفيذ قانون مناطق الجماعات ، بتحويله العزل العنصري إلى قانون وتغيير هيكل مدن جنوب افريقيا ، إلى اختلال في استخدام الأراضي فرض مزيدا من القيود على الأراضي المخصصة للسود غير الكافية أصلا . وبالإضافة إلى ذلك ، أدى التنظيم القائم على العزل لغرض الإسكان إلى نشوء أنماط للانتقال بين المنزل والعمل تتسم بطول المسافة وارتفاع التكلفة على نحو لا ضرورة له . وقد ثبت أن سياسة بريتوريا في إنشاء سلطات محلية في مدن السود هي عملية لا يمكن تنفيذها سياسيا وماليا ليس فقط بسبب عدم تمتع هذه الهيئات بشعبية واسعة ولكن لأنها أيضا لا تملك صلاحيات لغرض الضرائب ولأنها تتلقى دعما أقل من ذلك الذي تتلقاه مدن البيض . والقدرة المحدودة للسلطات المحلية على الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية أدت إلى تدهور خطير في الخدمات . وقد ارتبطت السلطات المحلية السوداء بصفة عامة بالايجارات المرتفعة ، وأحوال المعيشة السيئة ، والنقص الحاد في الاسكان ، والفساد . وتتمثل المطالب الرئيسية لمنظمي مقاطعة دفع الايجارات في المطالبة بمرافق محسنة ، ونقل الملكية إلى أولئك الذين يقومون بدفع الايجار لعقود من الزمن ، وإلغاء السلطات المحلية السوداء المنفصلة .

١١٤ - وقد حدث تباطؤ متعمد في توفير المساكن في أحياء السود على مدى عقود عديدة ، إذ كان ينظر إلى السود على أنهم "مقيمون مؤقتون" في المدن ، سيتم إيواءهم في بلدات خاضعة للعزل ستدوي مع عودة السود إلى "بانتوستاناتهم" . وأدى الافتقار إلى المساكن المنخفضة الكلفة وإلى فرص التمويل المناسب للعائلات المنخفضة الدخل إلى زيادة تقييد إمكانية الحصول على السكن .

١١٥ - وأفضى هذا المزيج من التشريعات القائمة على العزل وأوجه اختلال التوازن الاجتماعي - الاقتصادي إلى حالة متفجرة تميزت بتفاوت رئيسي بين سرعة تنامي الحاجة إلى مساكن ملائمة وندرة المنازل أو أراضي البناء المتاحة . ونجم عن النقص الحاد في



المساكن في المناطق الحضرية اكتظاظ في المرافق القائمة وتوسع سريع في المستوطنات . ووفقا لوزارة التخطيط وشؤون المقاطعات ، يوجد في جنوب افريقيا حاليا ٩٠٠ ٠٠٠ مستوطن في حين أن لجنة الاراضي الوطنية ، وهي منظمة راعية كانت تعرف سابقا باسم اللجنة الوطنية لمكافحة عمليات نقل السكان ، تقدر عدد المستوطنين بما يربو على مليوني شخص (٤٥) . وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ عدد الوحدات السكنية التي تأخر إنجازها في المناطق الحضرية وحدها ٨٥٠ ٠٠٠ وحدة . ومع أنه يلزم بناء ١٣٠ ٠٠٠ وحدة سنويا لتلبية الاحتياجات ، لم يتجاوز عدد الوحدات التي بنيت في العام الماضي ٤٠ ٠٠٠ وحدة (٤٦) . ويقدر أن حوالي ٧ ملايين شخص يعيشون في "مساكن غير رسمية" أو في أكواخ (٤٧) .

١١٦ - وكان رد فعل السلطات على الزيادة السريعة في عدد المستوطنين ، اعتماد قانون منع الاستقطاب غير المشروع ، في عام ١٩٨٨ . وبالنظر الى ما يتصف به القانون من سمات قمعية ، ذكر معهد العلاقات بين الاجناس في جنوب افريقيا أنه [أي القانون] "يمكن أن يشجع على المنازعات وهو بالتالي يشكل تهديدا على الاستقرار الحضري يفوق ما يفترض أن يشكله الاستيطان نفسه" (٤٨) . وأدى إنفاذ هذا القانون الى أعمال عنف ، انطوت على وفيات ، مثلما حدث في دوبسونفيل وفي شوزوكا حيث قاوم القاطنون هدم أكواخهم بواسطة الجرافات .

١١٧ - وتبرهن الإحصاءات الرسمية التالية على عدم كفاية الخدمات المتاحة للسكان السود في المناطق الحضرية والريفية على السواء : إن ٩٥ في المائة من الأسر الافريقية في ولاية أورانج فري ، و ٩٣ في المائة في ناتال ، و ٨٧ في المائة في الكاب و ٧٩ في المائة في ترانسفال تفتقر الى الكهرباء . وأن حوالي ثلث المنازل فقط في سويتو وبلدة ريبيميدو المجاورة تحصل على مياه جارية داخل المنازل ، وأن ٣٠ في المائة فقط من سكان ترانسكاي يحصلون على إمدادات مأمونة من المياه (٤٩) ، وفي هذا السياق ، فإن مقاطعة دفع بدلات الإيجار ، وتشمل رفض القاطنين دفع زيادات حادة في بدلات الإيجار ورسوم الخدمات تواصلت في كثير من البلدات في سائر أنحاء البلد خلال ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وبلغت المتأخرات المستحقة للسلطات المحلية السوداء بحلول كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ في المقاطعات الأربع ٧٦٣ مليون راند (٥٠) . ويقول المقيمون القاطنون في هذه المناطق لسنوات عديدة بأنهم دفعوا أثمان المنازل أضعافا وأنه ينبغي نقل الملكية إليهم . وفي تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ، بدأت البلديات التي يديرها حزب المحافظين في سحب الخدمات ، مثل الماء ، والكهرباء ، من المنازل لحمل السكان على دفع الفواتير . ويبدو أن محاولتها كانت تستهدف إشارة المنازعات في البلدات من أجل تقويض العملية الحالية المتجهة نحو المفاوضات .

١١٨ - وبرزت في بعض البلدات جمعيات مدنية حسنة التنظيم نسبيا تطالب بإقامة إدارات وحيدة ذات قاعدة ضريبية موحدة . وفي سويتو ، أفضت المفاوضات القائمة منذ وقت طويل بين وفد سويتو الشعبي وبين السلطات الى اتفاق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ لشطب بدلات الإيجار المتأخرة مقابل وضع حد للمقاطعة . ويجري النظر في اقتراح من شأنه أن يدمج جوهانسبرغ وسويتو تحت إدارة واحدة ذات قاعدة ضريبية واحدة . وتكمن أهمية هذه المفاوضات على الصعيد المحلي فيما تتيحه من فرصة لتنظيم هياكل المجتمعات المحلية دعما للمطالب الشعبية . ثم إن قدرة هذه الجمعيات على التأثير على القرارات على الصعيد المحلي قد تعزز بدورها عملية المفاوضات الوطنية .

### ٣ - التعليم

١١٩ - ساعدت الإضرابات ، والتوقف عن التدريس ، ومسيرات الاحتجاج التي نفذها المعلمون مؤخرا على تسليط الضوء على أزمة التعليم المتواصلة في جنوب افريقيا . وتتضح هذه الأزمة من التفاوت بين التعليم المقدم الى الاطفال البيض والاطفال السود . ولما كان عدد من قوانين التعليم يفصل تماما التلاميذ السود عن التلاميذ البيض وينشئ مناهج تعليمية مختلفة لكل من الفئتين ، فلا يزال نظام التعليم في جنوب افريقيا نظاما ظالما في جوهره . وينفق نظام الحكم ، في المتوسط ، ٣.٨٢ راندا على تعليم كل طفل أبيض مقابل ٧٦٤,٧٣ راند على كل طفل أسود<sup>(٥١)</sup> . والتعليم في الواقع ليس إلزاميا للسود في جنوب افريقيا ، ولكنه إلزامي للبيض والملونين والآسيويين لفاية من ١٦ سنة . والى جانب ذلك ، توجد حاليا ١٧ إدارة للتعليم ، تضاعف الهياكل وتستنزف الموارد ، مما يحد على نحو أكثر من الاموال المخصصة لتعليم السود . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الاوضاع في مدارس السود تدعو للجزع . فبينما تفيد التقارير بأنه أغلق في عام ١٩٨٩ ما مجموعه ٢٤ مدرسة ابتدائية حكومية لتعليم البيض تستوعب ١٠٤ ٤ طلاب ، بلغ النقص في المدارس الابتدائية والثانوية للسود خلال الفترة نفسها ٨٤٩ ١٥٩ فصلا (وهذا الرقم لا يشمل البانتوستانات)<sup>(٥١)</sup> . وهكذا نجد أن انخفاض عمليات التسجيل يهدد بقاء العديد من مدارس الاطفال البيض في المدن الداخلية ، بينما يتفاقم الاكتظاظ في مدارس السود . وفي حالات كثيرة ، تم تأجير مدارس الاطفال البيض التي أغلقت لشركات تجارية .

١٢٠ - ومن جراء النقص في عدد الفصول الدراسية ، يعمل معظم مدارس الاطفال السود وفقا لنظام الفترات اليومية ، بحيث يحضر التلاميذ الدروس إما في الصباح أو بعد الظهر . كما يسهم الافتقار الى المعلمين المؤهلين في ضعف معايير التعليم في مدارس الاطفال السود . ووفقا للجنة الوطنية المعنية بأزمة التعليم ، فإن ٤٠ في المائة من

المعلمين البيض هم من حملة الشهادات الجامعية ، بينما معظم المعلمين السود غير حائزين إلا على شهادة لتدريب المعلمين لمدة سنتين . وهناك نقص لا يقل عن ٧ ٠٠٠ معلم في مدارس الأطفال السود<sup>(٥٢)</sup> . وتبلغ نسبة المعلمين الى التلاميذ في مدارس الأطفال السود معلما واحدا لكل ٢٩ تلميذا في المدارس الابتدائية ومعلما واحدا لكل ٢٢ تلميذا في المدارس الثانوية<sup>(٥٣)</sup> . وإضافة الى ذلك ، لا يتوافر للطلاب السود سوى عدد قليل من الكتب المدرسية ، ولا يسمح لهم بأخذ الكتب الى منازلهم . ونتيجة لتدهور نوعية التعليم المقدم للأطفال السود ، لم تتجاوز نسبة الناجحين بين الطلاب السود ممن تقدموا لامتحان التأهيل الجامعي في ختام المرحلة الثانوية ٤١ في المائة في عام ١٩٨٩ مقابل نسبة نجاح بلغت ٩٦ في المائة بين الطلاب البيض<sup>(٥٤)</sup> .

١٢١ - وتشير تقديرات اللجنة الوطنية المعنية بأزمة التعليم الى أن ثلاثة فقط من كل ألف من السود حائزون على درجة جامعية مقابل ٢٥ لكل ألف من البيض . ومن الأمور الأشد إثارة للقلق أنه وفقا لدراسات حتى ، مثل الدراسة التي أجراها برنامج المهنة التقنية ، يوجد زهاء ٥ ملايين طفل من المؤهلين للدراسة غير ملتحقين بالمدارس إما بسبب انعدام الاموال أو بسبب انعدام المرافق<sup>(٥٤)</sup> .

١٢٢ - وكثيرا ما تقدم أرقام التعليم الخاصة بالسود بوصفها الأرقام التي تنطبق على إدارة التعليم والتدريب ، والتي تستثني التلاميذ في الاوطان العشرة . فمن بين التلاميذ السود في المدارس في عام ١٩٨٨ ، وعددهم ٦,٦ مليون تلميذ ، كان ٢٩ في المائة منهم فقط ملتحقين بمدارس تديرها إدارة التعليم والتدريب ، في حين كان ٧١ في المائة منهم ملتحقين بمدارس تديرها إدارة التعليم في البانتوستانات<sup>(٥٤)</sup> . وتطفي الظروف السيئة في مدارس البانتوستانات على الظروف السيئة في مدارس إدارة التعليم والتدريب .

١٢٣ - وأعلن وزير التعليم والثقافة في آذار/مارس ١٩٩٠ أنه سيتم التخلي عن مبدأ التعليم الحكومي القائم على العزل ، وستنتهي إدارة المدارس على أسس عنصرية . واقترح نموذجين يمكن من خلالهما لأولياء أمور الأطفال في المدارس الحكومية المختصة للبيض حصرا قبول طلاب من أجناس أخرى للعام الدراسي الذي يبدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وبمقتضى أحد النموذجين ، يمكن للمدارس الحكومية المختصة للطلاب البيض والتي تريد الدمج أن تسجل نفسها بوصفها مدارس خاصة . وستحصل هذه المدارس عندئذ على إعانة أعلى مما تحصل عليه المدارس الخاصة في الوقت الحاضر ، ولكنها أقل مما كانت تحصل عليه بوصفها مدارس حكومية . وبمقتضى النموذج الثاني ، يمكن لأولياء الأمور الطلب الى إدارة التعليم والتدريب الموافقة على قبول الطلاب السود

.../..

أو الملونين في المدارس الحكومية ، ولكن الافضلية ستمنح للأطفال الذين يعيشون في "منطقة التغذية الطبيعية للمدرسة" . وقد يكون القبول قاصرا على الطلاب الذين "بوسعهم الاستفادة من التعليم المقدم" . وفي كلتا الحالتين ، يتعين اتخاذ القرار "على أساس من تصويت بالأغلبية لا لبس فيه" من قبل أولياء أمور الأطفال البيض الملحقين بهذه المدارس .

١٢٤ - ونتيجة تنفيذ قانون مناطق الجماعات فإن قلة فحسب من أطفال الاجناس الأخرى هي التي تعيش ضمن "منطقة التغذية الطبيعية" لمدارس البيض . وعلاوة على ذلك ، فإن زيادة تكاليف التشغيل في المدارس التي تختار أن تتحول الى مدارس خاصة تعني ضمنا فرض رسوم دراسية مرتفعة للغاية بالنسبة لمعظم عائلات السود . ولذلك ، فإن أثر التغييرات التي ينادي بها نظام الحكم سيكون محدودا . ويبدو أن السلطات لم تلتزم بعد التزاما واضحا بإقامة نظام تعليمي موحد غير عنصري ، وذلك حسبما يتضح من مختلف البيانات الصادرة عن وزير التعليم والثقافة التي تطمئن السكان البيض في جنوب افريقيا بأنه لن يكون هناك دمج قسري وبأن فتح مدارس البيض سيكون اختياريا فحسب .

١٢٥ - وبالمثل ، بالرغم من الصندوق الخاص الذي اعتمد مؤخرا بمبلغ ٨٠٠ مليون راند لإدارة التعليم والتدريب لأغراض مثل التصدي للتأخير المتراكم في توريد الكتب المدرسية ، لاتزال ميزانية ١٩٩١/١٩٩٠ تتميز بتفاوت صارخ في توزيع الموارد لتعليم البيض والسود . فمن المجموع المخصص للتعليم خلال فترة السنتين هذه وقدره ١٣,٤ بليون راند ، سيخصص مبلغ ٥,٥ بليون راند لتعليم البيض ، بينما سينفق ٤,٩ بليون راند على تعليم السود و ٢ بليون راند على تعليم الملونين .

١٢٦ - إن حركات التحرر الوطني ، فضلا عن اللجنة الوطنية المعنية بأزمة التعليم واتحاد التعليم الوطني لجنوب افريقيا وغيرها من هيئات التدريس ، ترى أن إقامة نظام تعليمي موحد وغير عنصري للجميع هي الرد الوحيد على أزمة التعليم . وتعتقد أنه لن يتم تقييم الاحتياجات وتخصيص الموارد على أساس من الإنصاف والمساواة ما لم تكن إدارة واحدة للتعليم هي التي تبت بالأولويات .

#### ٤ - الصفحة

١٢٧ - تتضح أوجه التباين في القطاع الصحي من المؤشرات الديمغرافية الأساسية كمعدل وفيات الرضع . ووفقا لوكالة بيترمارتسبورغ للوعي الاجتماعي المسيحي ، فإن ما بين ٩٤ و ١٢٤ من الأطفال السود من بين كل ألف يموتون قبل بلوغهم سن ١٢ شهرا ، بينما لا تتجاوز هذه النسبة بين الأطفال البيض تسعة وفيات لكل ١٠٠٠ من المواليد

الأحياء . ولا يتجاوز متوسط العمر المتوقع للسود في جنوب افريقيا ٦٢ سنة مقابل ٧٢ سنة للسود<sup>(٥٥)</sup> . وتمكن هذه الأرقام سياسة في مجال الصحة قائمة على العزل العنصري والتي بموجبها تكون الموارد المخصصة والخدمات المتاحة للمرضى السود أدنى من تلك المتوافرة للمرضى البيض . ويقدر مؤتمر العاملين الصحيين في جنوب افريقيا أن السلطات تنفق ٤٥١ راند سنويا على الرعاية الصحية للمرضى البيض و ١١٥ راند للمرضى السود<sup>(٥٦)</sup> . وقد جرى تركيز غير متكافئ على الرعاية الطبية المتطورة والوحدات ذات الهبة . وفي السنوات الأخيرة ، خصص ٤٣ في المائة من ميزانية الصحة لثلاث عشرة مستشفى من مستشفيات التعليم الأكاديمي والأساليب التكنولوجية المتقدمة المتخصصة<sup>(٥٧)</sup> . ويشدد التعليم الطبي على توفير تدريب للأطباء موجه نحو التكنولوجيا المتقدمة ، ويوجد الآن نقص في الممارسين في الطب العام . وأعطيت أولوية أيضا للمناطق الحضرية ، وبالتالي أهملت المناطق الريفية (لا سيما البانتوستانات) . ووفقا لوكالة بيترمارتسبورغ للوعي الاجتماعي المسيحي ، يبلغ متوسط عدد الأطباء لكل ١٠٠٠ نسمة في جنوب افريقيا (باستثناء البانتوستانات) ٧,٢ طبيبا ، ولكن هذه النسبة هي ١,٢ في البانتوستانات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تشتت السلطات الطبية إلى ١٤ إدارة صحية يمثل عبئا إضافيا ثقيلًا على قطاع الصحة .

١٢٨ - ونتيجة لهذه السياسة العنصرية التوجه وللغفر والأحوال المعيشية المكتظة السائدة في مناطق السود ، فإن الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها بواسطة التحصين أو يمكن معالجتها بسهولة فيما لو سُخِمت لاتزال مميتة بين مجتمع السود . ويقدر أن ٦١ في المائة من الوفيات بين الأطفال السود هي نتيجة لسوء التغذية والولادات الخديجة ، والأمراض المعدية المتصلة بها ، وخاصة التهابات المعدية والمعوية<sup>(٥٨)</sup> . وبالمثل ، في حين تبدو الحصبة أقل انتشارا بين البيض والملونين والآسيويين ، كانت نسبة حدوثها بين السود عالية وربما في ازدياد . ووفقا لجمعية السل الوطنية في جنوب افريقيا ، كان ما يقدر بإثني عشر مليون شخص في جنوب افريقيا مصابين بالسل الهاجع في عام ١٩٨٩ ، وأن ١٥ في المائة منهم مصابون بالمرض بشكل كامل . كما تتوقع تقارير أخرى مشيرة للهلج أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، سيصاب ملايين من سكان جنوب افريقيا بفيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)<sup>(٥٩)</sup> . وفي الوقت نفسه ، بات النقص في الأطباء والممرضين والمرشحات أشد حدة ، مما يفاقم ظروف العمل الشاقة للموظفين الحاليين . وأوضحت الأرقام الرسمية التي نشرت في عام ١٩٨٨ أن ٢٠ في المائة من وظائف التمريض في جنوب افريقيا كانت شاغرة وأن ٨٠ في المائة من العاملين في مهنة التمريض تركوا القطاع العام في غضون ثلاث سنوات من استكمال تدريبهم<sup>(٦٠)</sup> . كما أن الكثير من الأطباء المدربين في جنوب افريقيا يتركون المستشفيات العامة ليهاجروا إلى بلدان مثل كندا أو نيوزيلندا .

١٢٩ - وفي عام ١٩٨٩ ، أصبحت هذه السياسات هدف حملة التحدي حين طالبت سلميّا أعداد كبيرة من المرضى السود بإدخالها الى المستشفيات المخصصة للبيض . واستجابة لهذه الحملة جزئيا ، أعلنت وزيرة الصحة وتنمية السكان في أيار/مايو ١٩٩٠ أن جميع مستشفيات المقاطعات ستفتح أبوابها لجميع الأجناس . وذكرت أنه لو جرى تطبيق نسبة عادية قدرها ثلاثة أسرّة لكل ألف نسمة ، توجد الآن في المستشفيات طاقة فائضة قدرها ٧٠٠ ١١ سرير للبيض ويوجد نقص قدره ٧٠٠٠ سرير للسود ، وأعلنت أن السلطات ستجعل جميع الأسرّة المتاحة في جميع المستشفيات العامة في متناول الناس كافة ، وأنه سيتم نموذج لإجراء هذا التغيير "بطريقة منظمة" . وأعلنت السلطات أيضا عن تغيير في أولويات سياستها الصحية ، حيث سيتم تكريس مزيد من الاهتمام للرعاية الصحية الأولية . وستخصص الوزارة أموالا وموارد إضافية للبدء في إنشاء نحو ٢٠ عيادة للرعاية الصحية الأولية ستركز على التشخيص الصحي والتحصين ورعاية الأمومة ورعاية الأطفال والإصحاح . كما طلبت الوزيرة وقفا اختياريا لإنشاء ١٢ مستشفى جديد للبيض . وأخيرا ، سوف يحصل الممرضون والممرضات على علاوة استثنائية .

١٣٠ - ورحبت حركات التحرير الوطنية ومجموعات الدعم المتخصصة مثل الجمعية الوطنية للطب وطب الأسنان ، ومؤتمر العاملين الصحيين في جنوب افريقيا ، بالقرار الرسمي المتخذ ، مع أنها حذرت من إمكان تقويض السياسة الجديدة بفعل جهود النظام الجارية لنقل الرعاية الصحية إلى القطاع الخاص ، فضلا عن المواقف العنصرية الراسخة على الصعيد المحلي . كما أن أحكام "قانون مناطق التجمعات" تبطل أثر هذه السياسة الجديدة لأنه لن يكون في ومع معظم المرضى السود القيام برحلات طويلة باهظة التكاليف إلى المستشفيات الواقعة في مناطق البيض . ولن يكون لهذه السياسة إلا أثر محدود على البيض ، لأن ٨٥ في المائة منهم يستفيدون من نظم تأمين طبية تتيح لهم الاستفادة من العيادات والمستشفيات الخاصة .

#### ٥ - ظروف البطالة والعمل

١٣١ - أفسد تنفيذ قوانين العمل العنصري ، ولا سيما القوانين التي تنظم علاقات العمل سوق العمالة ، وأخل بأوجه التوازن الرئيسية . ومع أن تقديرات عدد عاطلين تختلف بشكل ملموس ، بيّن مكتب العمل الدولي في عام ١٩٩٠ "أن المحللين الشكايات يتفقون على أن عدد العاطلين عن العمل لا يقل عن ٤,٥ مليون وأن جميعهم تقريبا من السود" (٦١) . وفي بعض المناطق الحضرية تزيد نسبة بطالة السود على ٣٠ في المائة ، ويزداد هذا الرقم في المناطق الريفية ولا يستفيد إلا ٨ في المائة منهم رسميا من استحقاقات البطالة .

١٣٢ - والمقدر أن الحاجة تدعو إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة على الأقل سنويا لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمالة . ولولا القطاع غير الرسمي - الذي يستوعب نحو ١٥٠ ٠٠٠ من الوافدين الجدد إلى سوق العمالة وعددهم ٣٥٠ ٠٠٠ - "لكانت اتجاهات البطالة كارثة" (٦٨) . لكن حجم القطاع غير الرسمي ما انفك مصدر نزاع وتكهنت عدة سنوات . ففي شهر آذار/مارس ١٩٩٠ ، نشرت دائرة الإحصاء المركزي دراسة تبين أن ٢,٦ مليون من السود يعملون في القطاع غير الرسمي . وثلثا هؤلاء تقريبا عمال متفرغون . وهم غير مشمولين بأي نظام للرعاية الاجتماعية ، كما أن دخلهم منخفض : فدخل نصف أصحاب المهن الحرة من العاملين في القطاع غير الرسمي (٨٦) في المائة من المجموع) ينقص عن ٢٥٠ راندا في الشهر .

١٣٣ - وظروف العمل لأكثريّة سكان جنوب افريقيا السود العاملين تتسم بالقصور . وعمال المزارع بشكل خاص يعانون من انخفاض الاجور وقلّة الحماية . وقد طلبت السلطات مؤخرا من لجنة القوى العاملة الوطنية دراسة مسائل معلقة ، مثل نص التشريعات العمالية على حماية عمال المزارع ، وأعلنت أن النظر جار في قانون ينص على شروط الحد الأدنى لعمل عمال المزارع . ومن المسائل الرئيسية الأخرى في مجال ظروف العمل مستوى السلامة في صناعة التعدين . فمنذ عام ١٩٨٣ ، قضت مناجم الذهب والفحم الحجري في جنوب افريقيا على أرواح ٥٩٤ ٤ عاملا في المناجم ووقعت معظم حالات الموت والإصابات في مناجم الذهب حيث يُقتل عامل منجم لكل طن من الذهب المستخرج . وذكرت نقابة عمال المناجم الوطنية أن ٢٣٨ شخصا لقوا مصرعهم في المناجم وأصيب ٩٣٩ ٣ عامل تعدين خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٠ (٦٣) . وانتقدت هذه النقابة بشدة قانونا جديدا مقترحا للمعادن ، لأنه ينقل المسؤولية عن مراقبة السلامة في المناجم من مهندسي التعدين بالحكومة إلى إدارة كل منجم .

١٣٤ - وترى لجنة القوى العاملة الوطنية أن جنوب افريقيا لن تكون قادرة على تحقيق إمكاناتها الإنمائية إذا ظلت تحاول تلبية احتياجاتها من القوى العاملة الرفيعة المستوى من السكان البيض بشكل رئيسي . فالمقدر أنه بحلول العام ٢٠٠٠ ، سيكون نحو ٧٧ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا سودا ، و ١١ في المائة فقط من البيض (٦٣) . وبصرف النظر عن "هجرة الادمغة" ، لا تزال القوى العاملة الماهرة وما فوقها يشغلها البيض . وفي حين أن ٨٠ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا من السود ، يشغل البيض نحو ٩٥ في المائة من الوظائف الإدارية (٦١) . ومع أن "حاجز اللون" أو وقف الوظائف على البيض قد زال نظريا من معظم المهن ، فإن تلكؤ الإدارات في توظيف أو ترقية السود المؤهلين قد أبقي على حاجز اللون في واقع الأمر .

١٢٥ - وفي الفترة قيد الاستعراض ، أشارت محاولات السلطات وأرباب العمل إنفاذ قانون عمل قمعي وعنصري صراعا مهنيا شديدا . وبقي قانون علاقات العمل المعدل في ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ سببا في مواجهة محتدمة بين العمال وأرباب العمل طوال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . ويذكر أكبر اتحادين لنقابات العمال في البلاد ، وهما مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال ، أن أحكام قانون علاقات العمل يحد من الحرية النقابية ويرسخ النزعة النقابية العنصرية ويحد كذلك من حرية الاحتفاظ بالعمل ، وكلها أمور منافية لمعايير العمل الدولية التي اقترتها منظمة العمل الدولية .

١٣٦ - وبعد عملية مفاوضات طويلة ، توصل مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال واللجنة الاستشارية لأرباب العمل بشأن شؤون العمل في جنوب افريقيا إلى اتفاق في شهر ايار/مايو ١٩٩٠ يُقر بأن لجميع العمال حقوقا أساسية منها حق المساومة الجماعية ، والحرية النقابية وحرية البقاء في العمل ، وهو يقترح تعديلات محددة في قانون علاقات العمل . وهذا الاتفاق هام ، لأن هذه هي المرة الأولى ، التي يتشارك فيها العمال وأرباب العمل باقتراح تشريع للعمل . على أنه بالرغم من التوصية التي قدمتها لجنة القوى العاملة الوطنية بقبول أكثرية المقترحات التي يتضمنها الاتفاق ، رفضت السلطات إصدار الاتفاق خلال دورة انعقاد البرلمان عام ١٩٩٠ ، بدعوى وجود خلافات بين نقابات العمال البيض وبعض المؤسسات ، أي المؤسسات شبه الحكومية . وعندئذ حذرت الاتحادات النقابية من أن عدم قيام بريتوريا بإضفاء صفة القانون على هذه التعديلات قد يؤزم النزاع النقابي ، على نطاق لم يسبق له مثيل . وعلى أثر اجتماع بين مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا واللجنة الاستشارية لأرباب العمل حول شؤون العمل في جنوب افريقيا والرئيس دي كليرك ، عُقد يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أنشئ فريق عامل للنظر في طرق حل الأزمة . وتم التوصل إلى اتفاق فيما بين مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال واللجنة الاستشارية لأرباب العمل حول شؤون العمل في جنوب افريقيا ووزارة القوى العاملة ، في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، مهد السبيل أمام حذف الكثير من تعديلات عام ١٩٨٨ من لوائح النظم الأساسية ، وبدأ عملية توسيع لنطاق حقوق نقابات العمال بحيث تشمل جميع العمال ، بما في ذلك عمال القطاع العام وعمال الزراعة والمنازل . على أن مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا حذر في نشرة صحفية من أن أي عبث بالتغييرات القانونية المقترحة سيكون نكسة للعملية . وذكرت هذه النشرة أيضا أن "ما في جنوب افريقيا من قوانين عمل لا يزال دون مستوى المعايير الدولية ولا بد من اتخاذ خطوات سريعة لتأمين تمتع جميع العمال بكامل الحقوق في المساومة الجماعية وفي الإضرابات" (٦٤)



١٢٧ - واستمر ازدياد أعضاء النقابات ، ومن المقدّر أنه أصبح يقارب ٢,٥ مليون عضو في المنطقة<sup>(٦٥)</sup> . وفي الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٠ ، ضاع قرابة ١,٢ مليون يوم عمل في الإضرابات ، أي ثلاثة أضعاف أيام العمل الضائعة في ١٩٨٩ (٨٦٤ ٤٦٣) ، وخمسة أضعاف ما ضاع في ١٩٨٨ (٦١٤ ٢٣٩) . وكانت أكثر من نصف حالات الإضراب بسبب المطالبة بأجور أعلى ، تليها في الأهمية الإضرابات لأسباب الشكاوى والفصل من الخدمة . وتعكس هذه الأرقام تزايد توقعات القوى العاملة إزاء التطورات السياسية الأخيرة وركود الاقتصاد . وحدث أيضا ارتفاع في أشكال احتجاج أخرى مثل عمليات الاعتصام ، ومنع العمل الإضافي ، والتوقف عن العمل ، والمظاهرات في مكان العمل . وقد أدت الإضرابات الكبرى التي حدثت في القطاعات العامة (البلديات والمستشفيات) وقطاعات النقل والتعدين وتجارة التجزئة والمطاعم والأغذية إلى كثرة تدخل الشرطة ، والتخويف والعنف .

١٢٨ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٠ ، لبي نحو ٣ ملايين عامل الدعوة إلى الإضراب عن العمل التي وجهها مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والجبهة الديمقراطية المتحدة والمؤتمر الوطني الافريقي احتجاجا على العنف في ناتال ، وللمطالبة بأن تتخذ بريتوريا سلسلة من التدابير لوضع حد للعنف . وذكرت غرفة التجارة في جنوب افريقيا أن الإضراب سبب للاقتصاد خسارة في الإنتاج تقدر بـ ٧٥٠ مليون راند . وفي هذه الاثناء ، بلغت حملة نقابة عمال المناجم الوطنية في سبيل العدالة والسلام والديمقراطية أوجه عندما تحدى عمال التعدين السود التمييز العنصري والقمع في المناجم . وجرت عمليات اعتصام تدعو إلى أمور منها إنهاء نظام العمال المهاجرين والاعتراف بحقوق العمال في ممارسة الأنشطة النقابية بحرية في المناجم .

١٢٩ - وكشف مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا حملته التي تعارض تحويل الاقتصاد إلى القطاع الخاص ، والحملة من أجل وضع حد وطني أدنى للأجور ، وحملة وضع ميثاق للعاملين . ومحور هذه الحملات هو المناقشة المستمرة داخل اتحاد النقابات لوضع سياسة اقتصادية في جنوب افريقيا بعد زوال الفصل العنصري . أما المجلس الوطني لنقابات العمال ، فواصل أيضا مناهضته لتحويل الاقتصاد إلى القطاع الخاص ، مع تركيزه في نفس الوقت على ضرورة العمل لمواجهة مسائل ، مثل التشرد ، والبطالة ، وسوء ظروف العمل ، والتعليم العنصري . وتقرر في آخر اجتماع لفروع المجلس الوطني لنقابات العمال اعتماد قرار يتعلق بالمفاوضات . وهو ينص على "إعطاء صوت واحد للفرد الواحد في بلد موحد لا عنصري ، وإعادة توزيع الموارد ، ولا سيما الأراضي ، هي الشروط المسبقة اللازمة التي يمكن في ظلها مناقشة تسوية بالتفاوض"<sup>(٦٦)</sup> .

الجدول ١ - جنوب افريقيا : المؤشرات الاقتصادية  
الرئيسية ١٩٨٧ - ١٩٨٩

(النسبة المئوية للتغيير السنوي بأسعار  
عام ١٩٨٥ الثابتة)

	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	
(ربيع سنوي)				
٤	٣	٢	١	
١,٥-	١,١	١,٣	٢,١	الناتج المحلي الإجمالي
٧,٣-	٧,٥-	١,٣-	٦,١	الانفاق المحلي الإجمالي
٠,٦	٠,٢	١,٣	١,٩	الاستهلاك الخاص
٥,٣-	٧,٩-	٦,٣-	٤٢,٠	الاستهلاك الحكومي
٢,٢-	٠,٦	٤,٦	٥,٦	الاستثمار الثابت الإجمالي
٠,٨-	١٢,٧-	٥٢,٣	١٤,٥-	الصادرات
٢٠,٧-	٣٨,٤-	٥١,١	٥,٦-	الواردات
٠,٨	٢٦,٤	١٢,٧	-	رصيد الحساب الجاري
١٥,١	١٥,١	١٥,٠	١٣,٦	الأسعار للمستهلك
				أسعار الفائدة (الإقراض
٢١,٠	٢٠,٠	١٩,٧	١٨,٧	الأساسي)
٢,٣	٢,١	٥,١-	٤,٠-	سعر الصرف الفعلي (١)
				سعر صرف دولار الولايات
٥,٥	٣,٥	٨,٠-	٧,١-	المتحدة مقابل الراند

المصدر : مصرف الاحتياطي التابع لجنوب افريقيا ، 'Quarterly Bulletin' ، آذار/مارس ١٩٩٠ .

(١) سعر الصرف المتوسط المرجح مقابل معظم العملات الهامة .

١٤٠ - ولقد نضجت الحركة النقابية في جنوب افريقيا مؤخرا وأصبحت من صناع مستقبل جنوب افريقيا . وتتنامى مكانتها ومصداقيتها وأهميتها ، وهي تساعد على تعزيز الدور الاساسي الذي ستضطلع به علاقات العمل في مجتمع ما بعد فترة الفصل العنصري .

#### هاء - الحالة الاقتصادية

##### ١ - نظرة عامة

١٤١ - ظلت الحالة الاقتصادية في جنوب افريقيا مقلقلة خلال الفترة قيد الاستعراض . وعندما توقفت فعليا تدفقات رأس المال الجديدة إلى الداخل في شكل قروض مصرفية واستثمار أجنبي ، إلى حد بعيد ، نتيجة للجزاءات والمناخ غير المؤاتي للأعمال التجارية في البلد ، أصبحت جنوب افريقيا أمة مصدرة لرأس المال . ويحتاج البلد إلى الحفاظ على فوائض تجارية كبيرة من أجل خدمة دينه الاجنبي . وفي عام ١٩٨٩ تحسّن ميزان المدفوعات بسبب حدوث زيادة كبيرة في الصادرات وبقاء معدل الواردات ثابتا فعليا . وفي الوقت نفسه ، بينما انخفض معدل النمو وبقي التضخم على مستويات مرتفعة ، بدا أن الاقتصاد يتجه نحو الانكماش .

١٤٢ - وأحدثت سلطات جنوب افريقيا تحولا في السياسة الاقتصادية من الحفاظ على معدل نمو اقتصادي مرتفع صوب ضمان تسديد الالتزامات المتعلقة بالدين من خلال تنفيذ تدابير انكماشية . وتتألف الاستراتيجية الاقتصادية المتبعة حاليا من (أ) سياسات تشبيبت قصيرة الاجل و (ب) سياسات تكيف هيكلية طويلة الاجل . وتشمل الاولى رفع أسعار الفائدة لتشجيع المدخرات وتقليل الاستهلاك ، وانتهاج سياسة نقدية ثابتة ترمي إلى التقليل من التضخم وتخفيض العجز في الميزانية إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وتشمل سياسات التكيف الهيكلية برنامجا طموحا للتحويل إلى القطاع الخاص ورفع الضوابط التنظيمية عن النظام المالي ووضع مشروع حوافز عام جديد للمبادرات وإصلاح هيكل التعريفات الجمركية . وتستهدف هذه الاستراتيجيات تحقيق نمو تتوجه الصادرات ويرافقه تصنيع "موجه إلى الداخل" يعزز الأنشطة ذات العمالة الكثيفة المنطوية على واردات منخفضة . وما زالت النتائج مختلطة حتى الآن . وعلى الرغم من التقدم المحرز في التحكم في التضخم ، فإنه ما زال مرتفعا . وعلى الرغم من التحسينات التي حدثت في ميزان المدفوعات ، لا سيما في الاحتياطيات الأجنبية ، فقد كان للأثار الإنكماشية المترتبة على السياسات الجديدة تأثير سلبي على مشكلة البطالة القائمة .

١٤٣ - وعلاوة على ذلك ، فإن سياسة بريتوريا فيما يتصل بدور الدولة في الاقتصاد وجهودها المتجهة نحو رسم هذا الاقتصاد بطابع القطاع الخاص ، أصبحت مصدر للجدل السياسي . وقد تم بيع شركة الحديد والصلب ، المملوكة للدولة سابقا ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، والهدف القادم للتحويل إلى القطاع الخاص هو شركة الفوسفات (Foskor) التي تنتج هذه المادة . وعلاوة على ذلك ، فإن كلا من دائرة البريد وشركة Transmit (لنقل العام) وهيئة الإمدادات الكهربائية (Eskom) والمستشفيات التي تديرها الدولة إما يعد مرشحا قويا كي يمتلكه القطاع الخاص أو أنه ، بالفعل ، في مرحلة مختلفة من مراحل التمليك . وتعارض الاتحادات النقابية ، وهي بالتحديد مؤتمر نقابة عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال ، معارضة قوية ويحاولان ضمان عدم نقل هذه الأصول الاقتصادية من الايدي العامة إلى الايدي الخاصة في تدهور شروط العمل لأعضائهما وعدم إضعاف قوتها إزاء أرباب العمل الجدد . ولا يقتصر موقف المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين والاتحادات على ضعف شقتها في "اليد الخفية" الخيرة التي للاقتصاد السوقي المحرر فحسب ، بل إنها تعتبر السياسة الحالية أيضا بمثابة جهد للحد من قدرة أية حكومة غير عنصرية مقبلة على تحقيق إعادة تشكيل لاقتصاد جنوب افريقيا وتوزيع الدخل فيها توزيعا جديدا .

١٤٤ - وفي حالة عدم حدوث أي تحسن رئيسي في الشقة في الاعمال التجارية وعدم عكس اتجاه تدفق رأس المال الحالي إلى الخارج ، فإن الاحتمالات القصيرة الاجل للاقتصاد تبقى غير مؤكدة ، وينبغي مواصلة الضغط على النظام من أجل إحداث تغيير سياسي أساسي . وتتضمن الفروع التالية تحليل التطورات الاقتصادية الاخيرة في جنوب افريقيا بمزيد من التفصيل .

### ٢ - الاداء الاقتصادي

١٤٥ - تأثر أداء اقتصاد جنوب افريقيا في عام ١٩٨٩ بأثار السياسة النقدية القائمة على الضغط المتواصل والسياسة المالية التقيدية ، التي تنتهجها السلطات .

١٤٦ - وانخفض النمو الاقتصادي ، محسوبا بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، بنسبة ٢,١ في المائة في عام ١٩٨٩ من ذروته التي بلغت في السنة الماضية نسبة ٣,٧ في المائة (انظر الجدول ١) . وفي الربع الاخير من عام ١٩٨٩ سجل مجموع الإنتاج لعام ١٩٨٩ انكماشا بنسبة ١,٥ في المائة وهو أول انخفاض يحدث منذ الربع الاول من عام ١٩٨٦ . ويدل حدوث انخفاض تقديري آخر ، بالحجم ذاته ، في الربع الاول من عام ١٩٩٠ على أن الاقتصاد قد دخل مرحلة انكماش طفيف ومن المتنبأ حدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٢ في المائة على وجه التقريب لعام ١٩٩٠ بأكمله .

١٤٧ - وأظهرت اتجاهات الإنتاج القطاعي اختلافات هامة . فقد زاد الإنتاج الزراعي بنسبة ١٠ في المائة عن عام ١٩٨٨ وأصبح القطاع الوحيد الذي سجل نموا . وظهرت انخفاضات هامة في إنتاج الصناعات التحويلية وفي التجارة بينما لوحظ حدوث انخفاضات معتدلة في النقل والتمويل والانفاق الحكومي . وبقي قطاع التعدين دون تغيير هام نتيجة لظهور زيادة في الإنتاج الحقيقي للقطاع الفرعي "التعدين الآخر" يقابله انخفاض في تعدين الذهب .

١٤٨ - وارتفع الانفاق المحلي الإجمالي ارتفاعا قويا (٦ في المائة) في الربع الأول من عام ١٩٨٩ ، بيد أنه انخفض في الأرباع التالية بسبب السياسات التقييدية التي اتبعتها النظام . وسجلت جميع المكونات الرئيسية للإنفاق المحلي اتجاهها نحو الانخفاض خلال السنة . وازداد الاستهلاك الخاص بنسبة ٢,٩ في المائة بالمقارنة ب ٤,٩ في المائة في عام ١٩٨٨ . ويعزى هذا التدني إلى انخفاض الإنفاق على السلع المعمرة بعد الانتعاش الذي حصل في السنة السابقة .

١٤٩ - وكان المقصود من ميزانية السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ تحسين أداء الاقتصاد من خلال تحقيق إنعاش مالي في العرض . وكان من المخطط بالنسبة للعجز قبل الاستدانة أن يرتفع من مستواه المنخفض في السنة السابقة البالغ ٣,٨ بليون راند إلى ما يقل عن ٨ بلايين راند ، أي بنسبة ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التقديري . وتهدف الميزانية إلى حفز قدرة القطاع الخاص على إيجاد الثروة من خلال تخفيضات في الضرائب تبلغ ٤ بلايين راند ومن خلال إلغاء ضريبة أرباح رأس المال المفروضة على الأسهم المملوكة لما يزيد على ١٠ سنوات . ومن المقرر أن هذا التدبير يمكن أن يسفر عن زيادة الاستثمارات الجديدة بما يتراوح بين ٨ بلايين و ١٨ بليون راند . وتمثل الميزانية تحولا معينا في أولويات بريتوريا من الإنفاق على قوى الأمن إلى معالجة بعض أوجه عدم التوازن الاقتصادي الناجم عن الفصل العنصري . وعلى الرغم من أن نفقات الدفاع انخفضت بالقيمة الحقيقية (ازداد مجموع النفقات بمقدار ١٣٣,٥ مليون راند) ، فقد حصلت زيادات في المبالغ المخصصة للموظفين والمعدات .

١٥٠ - وأعلنت السلطات أيضا إنشاء صندوق استثماري خاص برأسمال قدره ٣ بلايين راند للتصدي "للتراكمات الاقتصادية" ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإسكان وتعليم السود . ويتكون هذا الصندوق من فائض غير متكرر يبلغ ٦ بلايين راند من الإيرادات بعد الاقتراض . وفي هذا الصدد ، ذكرت السلطات أنها لا تنوي مواصلة تمويل الصندوق في السنوات المقبلة . وعلى العموم ، فعلى الرغم من التحسينات التي أدخلت على هذه الميزانية بالنسبة للميزانيات السابقة ، فهي تميل إلى توسيع جوانب عدم المساواة في الدخل بين البيض والسود .

١٥١ - وأكد النزوع إلى ضعف الاستثمارات الثابتة ، لا سيما في أواخر عام ١٩٨٩ ، مناخ ضعف الثقة السائد في الأعمال التجارية . ونظرا للحالة السياسية التي تشوبها الشكوك ، تبدو الأعمال التجارية أقل اهتماما باستثمار رأسمالها في المصانع والآلات الجديدة وأكثر اهتماما بتصدير رأسمالها إلى ما وراء البحار .

١٥٢ - وحدث الاتجاه العام نحو الاستثمار الثابت نتيجة لانخفاض الاستثمار في الزراعة والتعدين والتجارة نظرا لأن توقعات المحاصيل كانت أقل من أن تكون مبشرة في قطاع الزراعة ونظرا أيضا لتقلص أرباح الشركات وارتفاع أسعار الفائدة والنزوع نحو انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية للسلع فضلا عن انخفاض الطلب المحلي . وانخفضت نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى نقطة انخفاض (٢١,٦ في المائة) في الربع الثاني ، بيد أنها عادت إلى الارتفاع في الربعين التاليين .

١٥٣ - وبلغت نسبة التضخم ، محسوبا بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ، ١٤,٧ في المائة في عام ١٩٨٩ بالمقارنة بـ ١٢,٩ في المائة في عام ١٩٨٨ ، على الرغم من التقلص الخفيف الذي أصاب الطلب المحلي والتباطؤ التدريجي في معدل نمو العرض من النقود (انظر الجدول ١) . ويعتبر ، على العموم أن الرقم القياسي الرسمي للتضخم يقدر المعدل الحقيقي لزيادات الأسعار تقديرا ناقصا . والمعروف أن سكان جنوب أفريقيا يشهدون مستوى مرتفعا من التضخم وقدرة شرائية أدنى للرائد وبالتالي انخفاضاً في مستويات المعيشة . ومع ذلك ، فقد طلب وزير المالية من أرباب العمل التقليل من زيادات الأجور ، ومن رأيه أن زيادة الأجور في عام ١٩٨٩ بنسبة ١٨ في المائة كانت تضخمية لأنه لم تحدث مكاسب في الإنتاجية تدعم هذه الزيادة .

١٥٤ - وانخفض سعر صرف الراند بالنسبة للعملة الرئيسية الأخرى بمعدل ٣,٨ في المائة خلال عام ١٩٨٩ وضعف كذلك بمعدل ١,١ في المائة في الشهرين الأولين من عام ١٩٩٠ . وانخفضت قيمة الراند بالنسبة لدولار الولايات المتحدة انخفاضا متواصلا خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٩ ، وذلك بصورة رئيسية بسبب القوة المتجددة للدولار ، مما أفقد الراند ٦,٧ نقطة مئوية وبقي شابتا إلى حد بعيد في بداية عام ١٩٩٠ .

١٥٥ - ويقدر بصورة عامة أن هناك حاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي بمعدل قدره ٥ في المائة في السنة لاستيعاب القادمين الجدد لسوق العمل ، فضلا عن تخفيض البطالة القائمة . ومقابل هذا الاحتياج ، لم يسجل الناتج المحلي الإجمالي نموا إلا بنسبة ٣,١ في المائة في عام ١٩٨٩ . وقدرت ميزانية فترة ١٩٩٠/١٩٩١ حدود معدل نمو قدره ١ في المائة فقط ، وتعتبر التدابير المتعلقة بالميزانية محاولة "لتخفيف" أثر الاتجاه النزولي على الأعمال التجارية .

## ثالثا - العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا

### الف - العلاقات الاقتصادية

١٥٦ - يرتبط الاداء الاقتصادي لجنوب افريقيا ارتباطا وثيقا بالعلاقات الاقتصادية التي تقيمها مع البلدان الاخرى . واقتصادها معرض للخطر ليس أمام تباطؤ الاقتصاد العالمي وأمام التغييرات في أسعار السلع فحسب بل أيضا أمام الضغوط التجارية والاستثمارية والمالية المفروضة من الخارج .

١٥٧ - ولقد تحسّن ميزان مدفوعات جنوب افريقيا إلى حد كبير في عام ١٩٨٩ . وازداد فائض الحساب الجاري بنسبة ٤,١ بليون راند مقابل ٢,٩ بليون راند في عام ١٩٨٨ . ويرجع التحسن إلى مزيج من توقف فعلي للنمو الشامل للواردات التي انخفضت بصورة شابتة في النصف الثاني من السنة ومن أداء ملحوظ للمصادر ، على وجه الخصوص ، في الربع الثاني ، ساعدته إلى حد ما زيادات في الصادرات من الذرة التي شهدت محصولا يقارب الرقم القياسي . وازداد الحجم الكلي للمصادر التجارية ، باستثناء الذهب ، بنسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٨٩ عما كان عليه في عام ١٩٨٨ ، وهي نسبة تضاهي نسبة التوسع التقديري في حجم التجارة العالمية التي بلغت ٧ في المائة في عام ١٩٨٩ . بيد أن رصيد السلع غير المنظورة قد تدهور ووصل إلى عجز بلغ ١١ بليون راند في عام ١٩٨٩ . ويرجع هذا التدهور ، بصورة رئيسية ، إلى ارتفاع قوي في المدفوعات الصافية للخدمات والتحويلات ، التي هي في معظمها مدفوعات لحساب فوائد الديون الخارجية الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية فضلا عن تحول المستثمرين الأجانب عن الاستثمارات في أسهم جنوب افريقيا إلى السندات المالية التي تترتب عليها فوائد ، مثل السندات المالية الحكومية . وفي حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ، انخفض صافي تدفق رأس المال من جنوب افريقيا ، غير المتصل بالاحتياطات ، إلى ٥,٦ بليون راند ، بعد أن بلغ ٦,٥ بليون راند في عام ١٩٨٨ ، نتيجة لتدفقات أصغر إلى حد كبير من رأس المال القصير الاجل . وتقلصت الاحتياطات الصافية من الذهب والاحتياطات الاخرى بمقدار ١,٤ بليون راند بعد انخفاض بلغ ٣,٦ بليون راند خلال السنة السابقة .

١٥٨ - وبحلول نهاية عام ١٩٨٨ بلغ مجموع الدين الخارجي لجنوب افريقيا أقل بقليل من ٣١,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ثلثاها مستحقان للمصارف الدولية ، ويتألف معظم المتبقي من سندات مالية مستحقة لمالكين من خارج البلد . ومن أصل هذا الدين ، كان مبلغ ٩,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة ضمن ما يسمى بالصافي المجمد (الدين المؤجل) وتغطية الاتفاقية المؤقتة الثانية الممددة . وفي

١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ توصلت جنوب افريقيا إلى إبرام اتفاق مؤقت ثالث مع المصارف الدائنة الرئيسية ، تغطي مبلغ ٨,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة .

#### ١ - التجارة والنقل

١٥٩ - إن اقتصاد جنوب افريقيا ، مثل اقتصاد البلدان الاخرى المنتجة للسلع الأولية ، اقتصاد حر . وفي عام ١٩٨٩ بلغت نسبة الواردات من السلع والخدمات زهاء ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما بلغت نسبة الصادرات ٣٣ في المائة .

١٦٠ - ويبين الجدول ٢ الاتجاهات الأخيرة في حجم تجارة جنوب افريقيا . ووفقا لما يذكره مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا ، فقد زاد حجم الصادرات الإجمالية (بما في ذلك الذهب) في الفترة ما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩ بنسبة ١١,٣ في المائة . وإذا استثنى الذهب ، فإن الزيادة في الفترة ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ تصل إلى ٢٦,٣ في المائة . وفي الفترة نفسها ، زاد حجم الواردات بنسبة ٢٤,١ في المائة (٦٧) .

١٦١ - وتؤكد هذه الاتجاهات الاستنتاجات المستخلصة في تقرير اللجنة الخاصة السابق (٦٨) ، التي مفادها ، بوجه عام ، أن الجزاءات المتعلقة بتقييد الصادرات إلى جنوب افريقيا كانت أقل نجاحا من الجزاءات المتعلقة بتقييد الواردات من ذلك البلد . وسبب ذلك هو حدة المنافسة في أسواق الصادرات ، وتكالب المتنافسين على أي حصة سوقية يتخلل عنها أحد المصدرين . وفي الوقت ذاته ، فإن إنفاذ القيود على الواردات من جنوب افريقيا يحتمل له أن يلقي التأييد من جانب جماعات الضغط المؤيدة للحماية داخل شركائها التجاريين .

١٦٢ - ومع ذلك ، فإن الاتجاهات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بحجم التجارة ليست إلا مؤشرات جزئية عن فعالية الجزاءات التجارية . وفي واقع الامر ، فإن الجزاءات لها أثر كبير على الأسعار : فهي تميل إلى الارتفاع بالنسبة لواردات جنوب افريقيا ، وإلى الانخفاض بالنسبة لصادراتها . وبطبيعة الحال ، فإن التغيرات في الأسعار التي تحدث بسبب الجزاءات يصعب للغاية فصلها عن التفسيرات الناجمة عن أوجه التباين في معدل التضخم وأسعار الصرف .

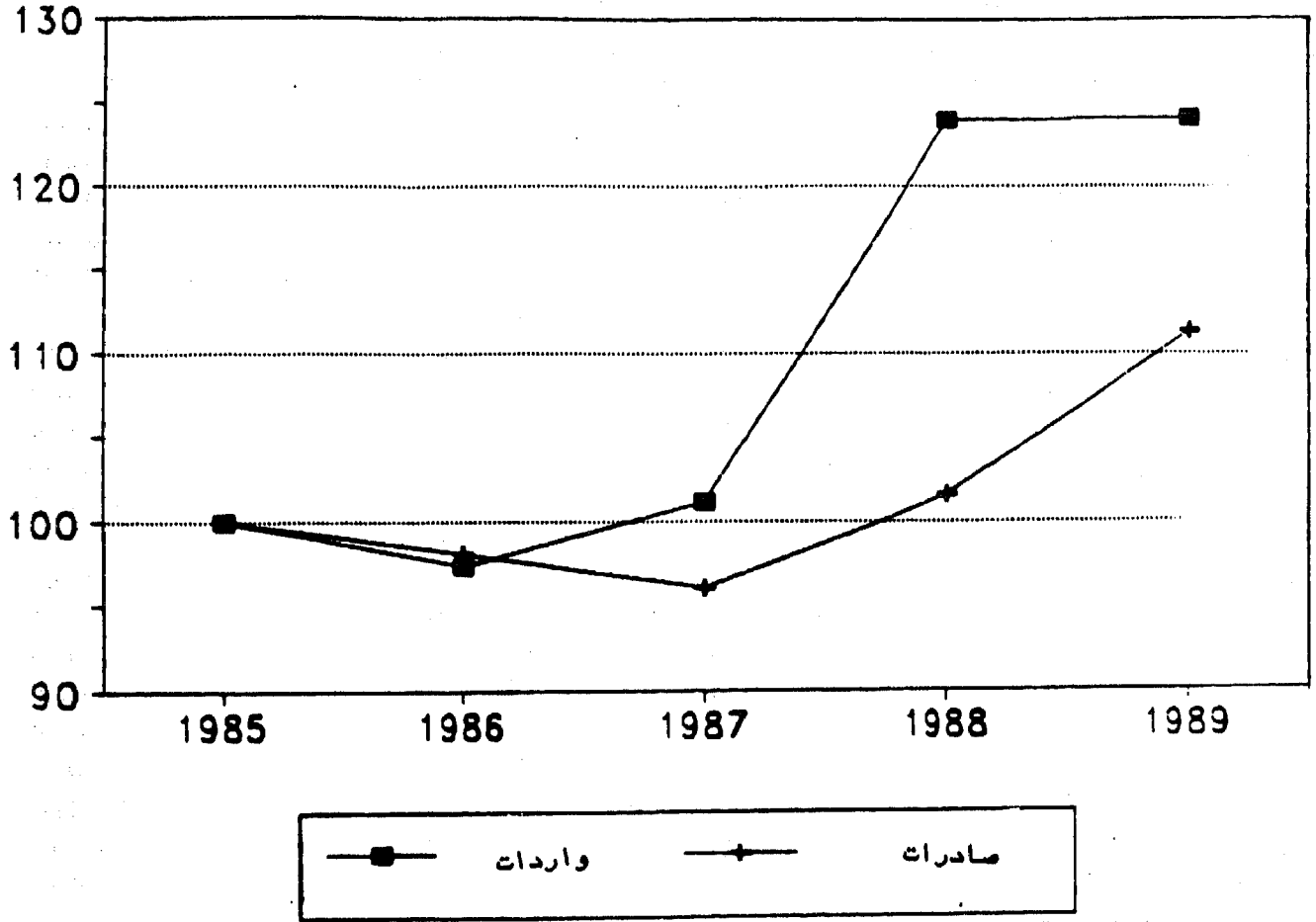
١٦٣ - ويبين الجدول ٣ قيمة التجارة بين جنوب افريقيا وشركائها التجاريين الرئيسيين في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . ومن بين الشركاء الرئيسيين الخمسة تحتل جمهورية ألمانيا الاتحادية المرتبة الاولى ، إذ بلغ إجمالي التجارة في عام ١٩٨٩ أكثر من ٣ بلايين دولار لكل منهما ، وتليها اليابان وإيطاليا والولايات المتحدة والمملكة



المتحدة . وبصرف النظر عن هذا الترتيب ، فقد برزت إيطاليا بوصفها العميل الرئيسي لجنوب افريقيا بزيادة في الواردات عن السنة السابقة بنسبة ٢٧,٥ في المائة . وأغلب واردات إيطاليا من جنوب افريقيا هي الذهب لاستخدامه في صناعة الحلي ، ويمثل على الأقل ثلث جميع صادرات جنوب افريقيا من الذهب<sup>(٦٩)</sup> . وفضلا عن ذلك ، زاد إجمالي حجم التجارة مع إيطاليا بنسبة ٢٤,١ في المائة ، مقابل انخفاض في حجم التجارة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، التي هي المُمدر الرئيسي (-٢,١ في المائة) واليابان (-٥ في المائة) والمملكة المتحدة (-٦,٤ في المائة) . وأصبحت المملكة المتحدة تحتل المرتبة الخامسة بين الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا حيث تفوقت عليها إيطاليا والولايات المتحدة . أما أكبر الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا الذين يحتلون المراتب التالية ، لاسيما بلجيكا ولكسمبرغ وأسبانيا ، فقد زادوا جميعا من معاملاتهم التجارية مع جنوب افريقيا زيادة كبيرة في عام ١٩٨٩ ، وكانت هولندا هي الشريك التجاري الوحيد الذي سجل انخفاضا .

١٦٤ - وإلى جانب البلدان المبينة في الجدول ٣ ، فقد أقامت جنوب افريقيا مؤخرا علاقات تجارية ، أو عززت العلاقات القائمة فعلا ، مع عدد من البلدان الأخرى . ففي افريقيا ، تبلغ قيمة مجموع صادراتها إلى بقية بلدان القارة ما لا يقل عن ٥ ملايين راند في السنة . وتذكر تقارير وسائط الإعلام أن بعض البلدان مثل كوت ديفوار وزائير تستخدم بوصفها "نقاط انطلاق" لإنشاء مستودعات كبيرة لتسليم تدفقات صادرات جنوب افريقيا إلى البلدان المحيطة في تلك المنطقة<sup>(٧٠)</sup> . وأعلنت مدغشقر أنها ستقيم روابط مع جنوب افريقيا في مجالي التجارة والنقل نتيجة لاتفاق بين البلدين تم إبرامه في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس دي كليرك . وبموجب هذا الاتفاق ، سيبحث التعاون في مجالات تتراوح من الزراعة ، والتمويل والأعمال المصرفية ، إلى السفر والسياحة<sup>(٧١)</sup> .

الجدول ٢ - الأرقام القياسية لحجم واردات ومصادرات  
جنوب افريقيا ، ١٩٨٥-١٩٨٩



المصدر : بيانات هذا الجدول مستمدة من Quarterly Bulletin ، آذار/مارس  
١٩٩٠ ، الصادرة عن مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا .

الجدول ٣ - التجارة بين جنوب افريقيا (١) وشركائها  
التجاريين الرئيسيين ، ١٩٨٨ و ١٩٨٩  
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

إجمالي التجارة			الواردات من جنوب افريقيا			المصادر الى جنوب افريقيا		
تغيير النسبة المئوية			تغيير النسبة المئوية			تغيير النسبة المئوية		
١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٨
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٥٠٥٨	٤٩٥١	٢,١-	١٧٢٧	١٦٩٣	٢,٠-	٢٢٣١	٢٢٥٨
اليابان	٤٠٠٣	٣٨٠٣	٥,٠-	١٩٥٦	٢٠٥٨	٥,٢	٢٠٤٧	١٧٤٤
ايطاليا	٢٧٨١	٢٤٥٢	٢٤,١	٢١٨٠	٢٧٧٩	٢٧,٥	٦٠١	٦٧٢
الولايات المتحدة الامريكية	٢٢٢٧	٢٢١٥	٠,٣-	١٥٣٥	١٥٤٣	٠,٥	١٦٩٢	١٦٧٢
المملكة المتحدة لبريطانيا								
العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٢٧٤	٣١٥٩	٦,٤-	١٤٥٦	١٤٥٤	٠,١-	١٩١٨	١٧٠٥
تايبوان ، إقليم الصيني	١٤٥٣	(ب)	-	٨٣٧	(ب)	-	٦٣٦	(٢)
فرنسا	١٢٨٩	١٢١٧	٢,٢	٧٠٨	٧٥٥	٦,٦	٥٨١	٥٦٣
بلجيكا - لكسمبرغ	٩٣١	١١١٧	٢٠,٠	٢٦٨	٢٨٥	٤,٦	٥٦٣	٧٢٢
سويسرا	٨٧٠	١٠٣٩	١٩,٤	٥٤٧	٧٢١	٢١,٨	٢٢٣	٢١٨
اسبانيا	٥٢٨	٦٠٣	١٤,٠	٢٨٣	٤٧٦	٢٤,٣	١٤٥	١٣٦
هونغ كونغ	٤٩٣	٥٠٣	١,٨	٣٧٣	٣٨٤	٢,٩	١٢٠	١١٨
هولندا	٥٥١	٤٩٦	١٠,٠-	٢١٦	١٩٨	٨,٣-	٢٣٥	٢٩٨
كندا	٢٤٨	٢٩٩	٢٠,٦	١٣٦	١٨٧	٢٧,٥	١١٢	١١٢
التمبا	٢٢٦	٢٨٣	٢٥,٢	١٢٨	١٧٩	٢٩,٨	٩٨	١٠٤
اسرائيل	٢٤٣	٢٤٦	١,٨	١٥٧	١٦٢	٣,٢	٨٦	٨٤
تركيا	١٧٧	١٨٣	٣,٨	١٧٢	١٧٧	٢,٩	٥	٥
ايرلندا	٦٩	١٠٤	٥٠,٧	٩	١٦	٧٧,٨	٦٠	٨٨
نيوزيلندا	٤١	٤٨	١٧,١	٢٦	٢٢	٢٣,١	١٥	١٦
النرويج	٢١	٢٣	٥٧,١	٢٠	٢٢	٦٥,٠	١	-
الدانمرك	٢٣	٩	٥٩,١-	٧	-	-	١٥	٩

المصدر : استنادا الى منشور 'الإحصاءات الشهرية المتعلقة بالتجارة الخارجية' (Monthly Statistics of Foreign Trade) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وذلك باستثناء هونغ كونغ واسرائيل وإقليم تايبوان الصيني ، التي استخدمت بشأنها البيانات الواردة في الكتاب السنوي لمندوب النقد الدولي لعام ١٩٩٠ بشأن اتجاه الإحصاءات التجارية .

(١) بما في ذلك ناميبيا .

(ب) لا تتوفر ارقام .

٠٠/٠٠

١٦٤٧

١٦٥ - وعقب زيارة إلى المغرب استغرقت يوما واحدا ، أعلن الرئيس دي كليرك أن المغرب وبريتوريا قد شرعتا في التباحث حول إنشاء روابط دبلوماسية وتجارية وجوية . وذكرت الأنباء أيضا أن حكومة موريشيوس قد افتتحت مكتبا لترويج التجارة مع جنوب افريقيا .

١٦٦ - فضلا عن ذلك ، فإن علاقات جنوب افريقيا التجارية مع اوربا الشرقية أخذت في النمو . فقد قامت هنغاريا مؤخرا بإرسال الاسس لإقامة روابط اقتصادية وثيقة مع بريتوريا ، التي افتتحت "مكتب مصالح" في بودابست<sup>(٧٣)</sup> . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وقعت رومانيا وجنوب افريقيا اتفاقا تجاريا . كذلك اتفقت بولندا وجنوب افريقيا على إقامة "مكتب مصالح" في كل بلد منهما . ومن المتوقع أن تشتري بولندا البولندية مؤخرا اتفاقات اقتصادية مع الغرفة التجارية لمقاطعة ترانسفال ، تشمل الاضطلاع بمشاريع اقتصادية مشتركة والتعاون في المجالات الاقتصادية الأخرى<sup>(٧٤)</sup> . وفي وقت سابق في عام ١٩٩٠ ، زار المسؤولون التجاريون في جنوب افريقيا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وطبقا لما ذكرته المصادر السوفياتية ، فإن الغرض من الزيارة كان مناقشة الاشار الناجمة عن حادث تشيرنوبيل<sup>(٧٥)</sup> .

١٦٧ - ويبين التكوين السلمي لصادرات جنوب افريقيا أن الذهب لا يزال يشكل حتى الآن أكبر مصدر لحصيلة الصادرات ، بما قيمته ٨,٦٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ . ومن شأن حدوث انخفاض كبير في قيمة الذهب أن يؤدي إلى انخفاض خطير في حصيلة النقد الأجنبي وارتفاع معدل التضخم وحدث خسارة في الاحتياطي من العملات الأجنبية . وتحتل المعادن الخسيسة المرتبة التالية كمصدر لعائدات التصدير (٢,٩٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) ، تليها المنتجات المعدنية (٢,٢٠ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) ، وفي مقدمتها الفحم ، الذي سجلت صادراته قرابة ٤٣ مليون طن في عام ١٩٨٨ ، كما سجلت رقما قياسيا قدره ٤٧ مليون طن في عام ١٩٨٩ والبلاطين (١,١ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) ، والغذية والمشروبات والتبغ (١,٠٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة)<sup>(٧٦)</sup> . وفي جانب الواردات ، كانت الآلات ولا تزال هي المنتج الرئيسي الذي يجري استيراده ، بنفقات بلغت ٥,٤٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ . وتحتل معدات النقل والكيماويات المرتبة الثانية ، بما قيمته ٢,٤٧ من بلايين دولارات الولايات المتحدة و ١,٨٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة على التوالي<sup>(٧٦)</sup> .

١٦٨ - وتقدر واردات جنوب افريقيا من النفط والمنتجات النفطية ب ١٣ إلى ١٤ مليون طن في السنة ، بتكلفة اجمالية تتراوح بين ١,٥ و ٣ من بلايين دولارات الولايات

المتحدة . ووفقا لتقديرات وردت في تقرير صدر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عن مكتب بحوث النقل البحري ، ومقره أمستردام ، فإن جنوب افريقيا أنفقت في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠ ما يربو على ٢٥ بليون دولار بالإضافة إلى تكلفة نفطها الخام التي تبلغ نحو ٢٩ بليون دولار للتغلب على الآثار المباشرة وغير المباشرة للحظر النفطي<sup>(٧٧)</sup> . وانخفض اعتماد جنوب افريقيا على الواردات من النفط ، الذي بلغ ذروته في السبعينات ، إلى نسبة تقدر حاليا بـ ٧٠ في المائة ، مع الاستعانة بعملية استخراج النفط من الفحم لتلبية نسبة ٣٠ في المائة تقريبا من احتياجاتها العامة . وتبين تقديرات الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا أن نحو ٨٠ في المائة من واردات جنوب افريقيا من النفط تسلم في شكل نفط خام عن طريق ناقلات النفط أو الناقلات الجامعة ، وتسلم نسبة ٢٠ في المائة تقريبا في شكل منتجات نفطية<sup>(٧٨)</sup> . ويبين تقرير مركز بحوث الشحن البحري أن شركات الشحن البحري التي توجد مقارها في اليونان والمملكة المتحدة ، فضلا عن تلك الموجودة في هونغ كونغ ، تقوم بإرسال شاحنات النفط إلى جنوب افريقيا . ومنذ منتصف عام ١٩٨٩ ، كانت هناك زيادة ملحوظة في استيراد المنتجات النفطية ، ربما تعزى إلى الحرائق التي شبت في مصانع استخراج النفط من الفحم . وتذكر التقارير أن إمستردام هي القناة الرئيسية لتسليم المنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا<sup>(٧٧)</sup> .

١٦٩ - واقتحمت جنوب افريقيا مجالات أخرى من مجالات الجزاءات . وذكرت التقارير أن رئيس كوت ديفوار قال إن حكومته ستعيد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع جنوب افريقيا اذا فاز في انتخابات الرئاسة في شهر تشرين الاول/اكتوبر . وأعلنت مدغشقر أنها ستعيد الوصلات الجوية مع جنوب افريقيا . ووافقت حكومة اسبانيا على استئناف رحلات الشحن الجوي إلى جنوب افريقيا<sup>(٧٩)</sup> . وبدأت الخطوط الجوية لجنوب افريقيا المملوكة للدولة حملة دعائية ضخمة استعدادا للقيام في المستقبل برحلات مباشرة بدون توقف إلى أوروبا عبر افريقيا ، بعد أن كانت تقوم برحلاتها الجوية حول الجزء الغربي من القارة لعدة سنوات<sup>(٨٠)</sup> .

١٧٠ - ورغم المقاطعة السياحية لجنوب افريقيا ، فإن عدد الاشخاص الذين زاروا ذلك البلد في عام ١٩٨٩ بلغ رقما قياسيا قدره ٣٩٣ ٩٣٠ شخصا ، بزيادة قدرها أكثر من ١٥ في المائة على سنة ١٩٨٨ . وقد جاء معظم الزوار من أوروبا . ولا سيما من المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية . وحدد مجلس السياحة لجنوب افريقيا ميزانية للإعلانات المطبوعة قدرها ١,٧٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لسنة ١٩٩٠ ، كما قامت بشراء مساحات إعلانية في عدد من المجلات الدولية ، وخاصة في الولايات المتحدة ، في محاولة جديدة لكسر طوق المقاطعة السياحية<sup>(٨٠)</sup> .

١٧١ - كما بدأ نظام الحكم في بذل الجهود لتوظيف العمال الماهرين من بلدان أوروبا الشرقية ، عارضا تغطية ما يصل إلى ٨٠ في المائة من تكاليف سفرهم . وأمام إغراء الاعلانات عن تزايد الفرص الاقتصادية ، سعى أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من مواطني تلك البلدان إلى الهجرة إلى جنوب افريقيا خلال الشهور الثلاثة الاولى من عام ١٩٩٠ (٨١) .

## ٢ - القروض والائتمانات

١٧٢ - لا يزال عبء الدين الخارجي يشكل قيدا خطرا على اقتصاد جنوب افريقيا ويعهد عاملا ذا شأن يؤثر في التغييرات السياسية التي بدأت السلطات إجراؤها . وجرى التفاوض بشأن ثالث وأحدث اتفاق بشأن مدفوعات الدين ، والذي يبدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ويستمر حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، بشروط أكثر مواتاة لجنوب افريقيا (٨٣) . ويتيح الاتفاق لبريتوريا فرصة لتخفيف أعبائها المالية في وقت تخيم فيه أزمة الدين على البلد . ويتيح الاتفاق للسلطات سداد التزاماتها من الديون الأجنبية بطريقة ميسرة على مدى فترة أطول مما كان متاحا لها في السابق . ويرد في الجدول ٤ بيان بمدفوعات الدين العام .

### الجدول ٤ - جنوب افريقيا : تقديرات إجمالي مدفوعات الدين : ١٩٩٠ - ١٩٩٣ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

نوع المدفوعات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أصل ديون مجمدة	٢٤٠ (١)	٤٣٦	٤٤١	٥١٣
أصل ديون أخرى	١ ٤٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٦٠٠
المجموع	١ ٦٤٠	١ ١٣٧	١ ١٤١	١ ١١٣

المصدر : United States General Accounting Office, South Africa: Relationship with Western Financial Institutions, GAO/NSIAD-90-189 (Washington, D.C), June 1990

(١) يشمل المدفوعات النهائية المستحقة بموجب الاتفاق المؤقت الثاني ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

١٧٣ - وكما يتضح من الجدول ٤ ، فإن الاتفاق المؤقت الثالث يقلل مدفوعات الديون المجمدة في ١٩٩٠ ، وهي سنة تستحق فيها مدفوعات عالية تتعلق بالديون الأخرى . وبموجب هذا الاتفاق ، يستمر الدائنون في الحصول على سعر فائدة أعلى بقليل ، أي ما يصل إلى ١ في المائة ، بالمقارنة مع أسعار الفائدة الأصلية للقروض . وفي نهاية هذا الاتفاق ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، سيظل هناك مبلغ مجمد قدره ٦,٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة تقريبا ، وسيحتاج إلى إعادة جدولته .

١٧٤ - كما تم تيسير مدفوعات الديون وتأجيلها بواسطة اللجوء إلى خيار يقضي بأخذ قروض انسحاب لمدة عشر سنوات بموجب الاتفاق المؤقت الثاني . وبموجب أحكام هذا الاتفاق ، لا يُسدد رأس المال لفترة السنوات الخمس الأولى ، لكنه يسدد بعد ذلك بالكامل في عشرة أقساط متساوية ، قسط كل ستة أشهر . وبموجب الاتفاق المؤقت الثالث ، جرى تضييق الشروط الخاصة بخيار الانسحاب . وقد اقترحت جنوب أفريقيا الآن أن يدفع لأي دائن يختار تحويل الدين إلى قرض لمدة عشر سنوات حتى نهاية عام ١٩٩٣ (أي نهاية الاتفاق المؤقت الثالث) بنفس السعر الذي يحصل عليه أصحاب الديون المجمدة . وبعد ذلك ، تمر فترة أربع سنوات لا تدفع فيها تسديدات لرأس المال ، أما بعد هذه الفترة فستدفع الديون غير المسددة كاملة على فترة ٣٠ شهرا في خمسة أقساط متساوية يدفع منها كل ستة أشهر . وقد قامت المصارف الدائنة بالفعل بتحويل أكثر من ٤ بلايين من دولارات الولايات المتحدة من ديون مجمدة إلى قروض انسحاب نظرا للأولوية العليا التي تعطى للسداد في قروض الانسحاب .

١٧٥ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بلغ مجموع رأس المال المتدفق إلى خارج جنوب أفريقيا ما لا يقل عن ١٠,٨ من بلايين دولارات الولايات المتحدة ، منها ٣,٧ من بلايين دولارات الولايات المتحدة على شكل مداد قروض للمصارف وغطى مبلغ ٧,١ من بلايين دولارات الولايات المتحدة تسديدات ديون أخرى وتهريب رأس المال من جانب المستثمرين الحذرين .

١٧٦ - وفيما بين الدائنين الرئيسيين في الولايات المتحدة ، تفاوتت السياسة إزاء "خيار الانسحاب" ، الذي يعطي جنوب أفريقيا فترة إعفاء من مداد الديون تمتد أربع سنوات . فقد قرر سيتي كورب Citicorp وبنك تشيس مانهاتن Chase Manhattan Bank وسكويرتي باسيفيك كوربوريشن Security Pacific Corporation تحويل قروضهم لجنوب أفريقيا إلى "خيار الانسحاب" . أما مانيوفاكتشرز هانوفر تراست Manufactureres Hanover Trust و كيميكال بنك أوف نيويورك Chemical Bank of new York وبنك كارن تراست Bankers Turst وكونتيننتال بنك كوربوريشن Continental Bank Corporation

فقد حولت بعض قروضها فقط ، في حين أن ج. ب. مورغان J.P.Morgan وريبابليك نيويورك Republic New York كانت ملتزمة بعدم تحويل أي قرض<sup>(٨٣)</sup> . فضلا عن ذلك مارست مؤسسات هي : بانكرز ترست وبنك تشيس مانهاتن وسيتي كورب ومانيوفاكتشرز هانفور تراست و ج. ب. مورغان وبنك نورث كارولينا ناشيونال ، ما زالت تحتفظ كلها بملات المراسلين مع مؤسسات مالية في جنوب افريقيا .

١٧٧ - وما زالت مصارف المملكة المتحدة الدائن الرئيسي لبريتوريا ، إذ تشكل القروض المستحقة لها أكثر من ربع مجموع القروض المصرفية المستحقة . وكان إجمالي القروض المستحقة لها معادلا لما يقارب ٣,٩ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وبدا أنه شديد التركيز في مؤسستين هما مصرفا باركليز Barclays وستاندرد تشارترد Stanndard Chartered . ولهذين المصرفين ما لا يقل عن ٤٥ في المائة من مجموع القروض<sup>(٨٤)</sup> .

١٧٨ - كما أن من المؤسسات التي لها قروض كبيرة المؤسسات المالية الفرنسية ، التي على رأسها كريدي ليونيه Credit Lyonnais واندوسوز Indosuez وكريدي كومرسيال دي فرانس Credit Commercial de France . وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، سجل آخر تقرير رسمي لمصرف بنك دي فرانس Banque de Fraance مجموع التزامات فرنسية بما يعادل ٣,١٩ من بلايين دولارات الولايات المتحدة<sup>(٨٥)</sup> .

١٧٩ - وبما أن المصارف الدولية والمستثمرين الدوليين مازالوا مترددين في تقديم قروض متوسطة الاجل وطويلة الاجل إلى جنوب افريقيا أو تشغيل استثمارات فيها ، فإن المصدر الوحيد عمليا لرأس المال الجديد المتاح لجنوب افريقيا هو الاثتمان التجاري . ورغم أن المبلغ الكامل لدين جنوب افريقيا من الاثتمان التجاري غير معروف ، فهناك بعض الاحصاءات بشأن قروض الوكالات فيما يتعلق باثتمانات التصدير . وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أبلغ برن يونيون Berne Union عن المعلومات التالية بالنسبة للشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا<sup>(٨٦)</sup> :

(١) لدى مصرف هرمز Hermes للتصدير والاستيراد (جمهورية ألمانيا الاتحادية) أكبر مجموع التزامات مستحقة لجنوب افريقيا ، وهو ٢٨١,٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة على الاجل القصير و ٢,٧٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة على الاجلين المتوسط والطويل ؛



(ب) لدى إدارة ضمان ائتمانات التصدير في المملكة المتحدة التزامات بائتمانات على الأجل القصير لمصادر إلى جنوب افريقيا بمبلغ ١٩٧,٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة والتزامات متوسطة الأجل وطويلة الأجل بمبلغ بليونين من دولارات الولايات المتحدة ؛

(ج) لدى وكالة ائتمانات التصدير في فرنسا ، Compagnie Francaise d'Assurance du Commerce Extérieur مبلغ ١,٢ من بلايين دولارات الولايات المتحدة للالتزامات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل و ١٧٨,٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة من الالتزامات قصيرة الأجل ؛

(د) لدى وزارة التجارة والصناعة الدولية في اليابان التزامات قصيرة الأجل بمبلغ ٦٩١,١ من ملايين دولارات الولايات المتحدة للصادرات إلى جنوب افريقيا و ٢٥١,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة من التزامات بالائتمانات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل . ويبدو أن الحكومة اليابانية تحد من الائتمانات إلى جنوب افريقيا نظرا لوجود حساسيات سياسية معينة . وهكذا فإن من المحتمل أن توفير القسط الأكبر من الائتمانات لدعم التجارة اليابانية في جنوب افريقيا يتم من مصادر داخلية بواسطة الشركات التجارية اليابانية نفسها .

١٨٠ - وخلاصة الامر ، أن مقادير الائتمانات التجارية الجديدة المقدمة الى جنوب افريقيا محدودة . وقد توصل مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة مؤخرا ، بالاعتماد على بيانات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصرف التسويات الدولية ، الى حسابات تفيد أن مجموع تدفق الائتمانات الجديدة المضمونة المتعلقة بالتجارة ، بما فيها الائتمانات المصرفية التي تضمنها الحكومة ، في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٦ الى نهاية حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بلغ ١,٠٦٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة . ويخلص تقرير مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة الى أن "الاستعاضة عن الائتمانات التجارية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل بالاقتراض التقليدي قد تقدم لجنوب افريقيا شيئا من الفرج من مشكلة ميزان مدفوعاتها ، لكنه لا يعوضها بصورة كاملة عن ندرة الاقتراض المصرفي التقليدي " (٨٢) .

١٨١ - وقد جاء في تقرير حديث عن اقتصاد جنوب افريقيا وضعه عن صندوق النقد الدولي أن إلغاء الجزاءات المالية سيمنح ذلك البلد من زيادة نموه الاقتصادي السنوي من ٠,٢ في المائة الى ٢,١ في المائة . وجرى النظر في هذا التقرير في مشاورات عام ١٩٩٠ المتعلقة بالمادة الرابعة بشأن جنوب افريقيا المعقودة في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ بين المدراء التنفيذيين لصندوق النقد الدولي وسلطات جنوب افريقيا (٨٦) .

٣ - سحب الاستثمارات ، والاستثمار الاجنبي  
في جنوب افريقيا

١٨٢ - استمر انسحاب الشركات عبر الوطنية من جنوب افريقيا خلال السنة الماضية رغم أن عدد الشركات التي تنسحب قد انخفض انخفاضاً شديداً . ويستفاد من مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أنه تم ، في الفترة بين آب/أغسطس ١٩٨٥ و آب/أغسطس ١٩٩٠ ، سحب استثمارات ما مجموعه ٥٦٠ من الشركات عبر الوطنية من ذلك البلد . وفي منتصف عام ١٩٩٠ كانت ٢٠٩ من الشركات التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة ، و ١٢٧ شركة يوجد مقرها في الولايات المتحدة ، و ١٠٦ من الشركات التي يوجد مقرها في جمهورية المانيا الاتحادية لا تزال تحتفظ بمصالح سهمية في جنوب افريقيا .

١٨٣ - ويستفاد من مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أن سحب الاستثمارات كان أبرز ما يكون في حالة الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة . وفي آب/أغسطس ١٩٩٠ ، كان ما مجموعه ٣١٤ من الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة قد سحبت استثمارات من جنوب افريقيا ، مقابل ١٣٩ من الشركات التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة و ٣٤ من الشركات التي يوجد مقرها في جمهورية المانيا الاتحادية ( انظر الجدول ٥ ) . غير أن من المعروف أن ١٠٣ من أصل ٣١٤ من الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة قد احتفظت بروابط غير سهمية مع فروعها السابقة في جنوب افريقيا ، بالمقارنة مع ١٤ شركة من المملكة المتحدة و ١١ شركة من جمهورية المانيا الاتحادية . والترتيبات غير السهمية كثيراً ما تضمن استمرار تدفق التكنولوجيا وخدمات الدعم التقني ذات الاهمية للتنمية الصناعية لجنوب افريقيا .

الجدول ٥ - الشركات عبر الوطنية التي تخلعت من مصالحها  
السهمية في جنوب افريقيا وناميبيا ، حسب  
البلدان ، والتي لها مصالح غير سهمية  
معروفة في آب/أغسطس ١٩٩٠

البلد	عدد الشركات (١)	مصالح سهمية يُعرف ما هو معلق منها	مصالح غير سهمية
استراليا	٢٣	..	٤
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٣٤	٢	١١
ايرلندا	١	..	..
ايطاليا	٧	..	٢
بلجيكا	٦	..	٣
الدانمرك	٢	..	..
السويد	١٠	..	١
سويسرا	٦	١	٢
فرنسا	١١	١	٢
فنلندا	٢	..	..
كندا	٣٢	٣	٢
المملكة المتحدة لبريطانيا			
العظمى وايرلندا الشمالية	١٣٩	٢	١٤
النرويج	٣	..	..
النمسا	٢	..	..
نيوزيلندا	٣	..	..
هولندا	١٠	..	٣
الولايات المتحدة الامريكية	٣١٤	١٣	١٠٣
المجموع	٦٠٥	٢٢	١٤٧

ملاحظة : يمكن عادة الحصول على البيانات بشأن سحب الاستثمارات وبشأن الاستثمارات غير السهمية بسهولة أكبر بالنسبة للشركات عبر الوطنية للولايات المتحدة منها بالنسبة لشركات البلدان الاخرى .

المصدر : وفر هذه الأرقام مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية .  
(١) بما في ذلك الشركات الأم والشركات الفرعية/المنتسبة ان عرف أن هذه

الآخيرة تعمل بصورة مستقلة .

١٨٤ - ومن العوامل الرئيسية التي يعزى إليها سحب استثمارات الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة الضريبة المضاعفة على الأرباح التي فرضها تعديل رانغل the Rangel Amendment في الولايات المتحدة . وقد ألغى هذا التعديل ، الذي سنه كونغرس الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٨٧ ، ائتمانات الضرائب الأجنبية بالنسبة للضرائب التي تدفع إلى بريطوريا بدءاً من عام ١٩٨٨ . فضلا عن ذلك ، نجحت حركة مناهضة الفصل العنصري في الولايات المتحدة ، بقدر أكبر منه في الدول الأخرى ، في الضغط على سلطات الولاية والمقاطعة والسلطات البلدية كي تتبع سياسات مختارة في الشراء و/أو التعاقد تؤدي إلى منع أي تعامل مع الشركات التي لها روابط مع جنوب أفريقيا .

١٨٥ - ووفقا لأحدث دراسة استقصائية أجراها مركز البحث في مسؤولية المستثمر وهو مركز مقره في واشنطن ، فإن معدل سحب استثمارات الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة استمر في الانخفاض . فقد انخفض عدد انسحابات الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة من الذروة البالغة ٤٠ في عام ١٩٨٧ إلى ٢٥ في عام ١٩٨٨ و ٢٤ في عام ١٩٨٩ ، في حين أن ٨ شركات فقط سحبت استثماراتها حتى الآن في سنة ١٩٩٠ . وقد يعزى هذا الاتجاه إلى انخفاض على مر الزمن في عدد الشركات التي لها مصالح في جنوب أفريقيا (٨٧) .

١٨٦ - وقد حدث سحب الاستثمارات بصورة رئيسية من طرق هتي : عن طريق بيع أصول الشركة عبر الوطنية إلى شركات في جنوب أفريقيا وعن طريق بيعها إلى الإدارة المحلية ، وعن طريق بيعها إلى شركات أجنبية أخرى ، وبإنهاء العمليات المحلية ، أو بتحويل الأصول إلى وديعة . وقد استعملت الطريقتان الأوليان أكثر كثيرا من الطرق الأخرى ، ويعود اليهما حوالي ثلثي حالات سحب الاستثمارات التي تعرف فيها طريقة السحب .

١٨٧ - ويمكن للتغييرات السياسية أن تحفز على حدوث تدفق جديد للاستثمارات إلى جنوب أفريقيا ، لكن مثل هذه الخطوة لم تظهر بعد . وقد حمل تطور ملحوظ تمثل في انخفاض الملكية الأجنبية للاسهم في جنوب أفريقيا في قطاع التعدين الاستراتيجي . فمن ذروة بلغت ٤٢ في المائة في عام ١٩٧٩ وأكثر من ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٨ انخفضت الممتلكات الأجنبية باستمرار إلى ١٤,٥ في المائة في عام ١٩٨٩ . وقد يتعلق هذا الانخفاض بموقف حركات التحرير الوطني الإيجابي إزاء سياسة تأمين قطاع التعدين (٨٨) . وفي الوقت ذاته ، قال وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا ، في مقابلة أجريت معه مؤخرا ، إن صناعة المحركات تخطط لاستثمار أجنبي قد يصل إلى ٤,٥ من بلايين الرانندات ، على شكل توسعات في مصانع مرسيدس بنز ، وتويوتا ، وفولكس واغن .

١٨٨ - وهناك استثمارات أخرى بـ ٥٠٠ مليون راند تهدف الى تصنيع مكونات حوافز صنع السيارات ، وذلك أساسا للتصدير . وسوف تقوم أكبر مجموعة لتصفية وتسويق البلاتين في العالم ، هي جونسون ماثي Johnson Matthey ، قريبا بانتاج ما يصل الى مليوني محول بيئي حفاض للسيارات في جنوب افريقيا . وسيكون معظم هذا الانتاج لمنتجات السيارات في جمهورية المانيا الاتحادية ، وهم BMW ، وديملر بنز ، وأوبل (وهي فرع لشركة جنرال موتورز التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة) (٨٩) . كما يتوقع حدوث زيادة كبيرة في الاستثمارات من جانب شركات من تايوان ، الاقليم الصيني ، بعد افتتاح مصرف لها في جوهانسبرغ في آذار/مارس ١٩٩٠ ، هو مصرف الاستثمار الدولي . والغرض من هذا المكتب هو تسهيل تدفق رأس المال الى جنوب افريقيا من تايوان (٩٠) .

١٨٩ - وعلى الرغم من اتخاذ قرارات كقرار المملكة المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٠ برفع الحظر الطوعي على الاستثمارات الجديدة ، فإن من غير المحتمل بالنسبة للشركات عبر الوطنية التي خاضت العملية المكلفة لسحب الاستثمارات أن تعكس ذلك الاتجاه في المستقبل القريب . وعلى الرغم من أن جنوب افريقيا هي سوق محتمل كبير في مقاييس القارة ، يبدو أنها ذات أهمية ثانوية بالنسبة لمعظم الشركات عبر الوطنية في هذه المرحلة (٩١) .

١٩٠ - وقد هبطت قيمة مجموع تدفق الاستثمارات المباشرة لجنوب افريقيا في الولايات المتحدة الى ٥٩ مليون دولار في عام ١٩٨٩ بعد أن وصلت الى ذروة بلغت ٢٦٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧ و ٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ، في حين أن مجموع قيمة استثمارات جنوب افريقيا في الولايات المتحدة بلغ ٣٥٣٨ مليون دولار (٩٢) .

١٩١ - وفي آذار/مارس ١٩٩٠ ، أعلنت شركة مناجم دي بيرز De Beers الموحدة ، وهي شركة تملكها جنوب افريقيا وتسيطر على ٨٠ في المائة من السوق العالمية للماس غير الممقول ، عن نقل السيطرة على جميع ممتلكاتها الأجنبية الى "دي بيرز سينتري إي جي" De Beers Centenary AG ، وهي شركتها التي يوجد مقرها في لوسرن (سويسرا) (٩٣) . وشركة "دي بيرز سينتري إي جي" تراس شبكة دي بيرز العالمية للماس ، ومخزون هذه الشبكة من الجواهر الذي تبلغ قيمته ٢,٥ بليون دولار ، ومناجمها في افريقيا وجميع استثمارات الأجنبية . وكان هناك تكهن بأن هذه الخطوة تتعلق بوجود مخاوف من إمكانية حدوث التأميم من جانب حكومة تأتي بعد نظام الفصل العنصري ، رغم أن الشركة أنكرت ذلك (٩٤) .

### باء - تقييم أثر الجزاءات على اقتصاد جنوب إفريقيا

١٩٣ - فرضت الجزاءات قيوداً ضخمة على اقتصاد جنوب إفريقيا ، وذلك أساساً عن طريق رفض منحها قروضا ورأس مال من أجل الاستثمار . وتتفاوت تقديرات التكلفة الكلية المترتبة على الجزاءات الاقتصادية تفاوتاً كبيراً ، ولكن خلصت دراسة حديثة إلى أنه لولا وجود هذه الجزاءات ، لفاق اقتصاد جنوب إفريقيا مستواه الحالي بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٥ في المائة<sup>(٩٥)</sup> . فقد كلف حظر النفط في حد ذاته اقتصاد جنوب إفريقيا ما يقدر بمبلغ ٢٣,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٨<sup>(٩٦)</sup> . وعندما يضاف هذا الرقم إلى تكلفة تجنب حظر الأسلحة الإلزامي ، والخسارة في عائدات التصدير ، وزيادة تكاليف الاستيراد ، وهروب رأس المال الأجنبي ، واستبعاد جنوب إفريقيا العالمي منذ عام ١٩٨٥ من الحصول على قروض دولية ، يمكن أن يقدر مجموع تكلفة الجزاءات الاقتصادية بما لا يقل عن ٢٧ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة<sup>(٩٧)</sup> .

١٩٣ - وأثرت الجزاءات تأثيراً هاماً على البيض في جنوب إفريقيا . وغدا المفهوم السياسي بأن الجزاءات قد حثت من الخيارات المتاحة لبريتوريا ، واسع الانتشار حالياً في الدوائر الحاكمة في جنوب إفريقيا وقد أشير إليه صراحة بوصفه عاملاً حاسماً أدى بالسلطات إلى إضفاء الطابع القانوني على المعارضة السياسية المحظورة وإلى تحرير نيلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الإفريقي . وكان الراحل جيرهارد دي كوك محافظ بنك الاحتياطي في جنوب إفريقيا قد حذر بالفعل في أيار/مايو ١٩٨٩ من أن "الأهداف المثلثية المتعلقة بتحقيق الحد الأقصى من النمو وخفض التضخم ورفع مستوى المعيشة لن تتحقق دون إحراز تقدم كاف في ميدان الإصلاح السياسي" . ولاحظت نشرة "الاستعراض الاقتصادي" التي يصدرها ستاندرد بانك في عددها الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٠ أنه بالنسبة لجزء كبير من العقد الماضي "فرضت الجزاءات مشكلة إضافية كلفت البلد خسارة ٢ في المائة على الأقل في السنة من النمو الاقتصادي" . وقد اعترف الرئيس دي كليرك بالحاجة إلى التحرر من قيود هذه العزلة الدولية بالوسائل السياسية في كلمة ألقاها أمام جلسة مشتركة للبرلمان في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وأعلن في ذلك الحين : "إننا لا يمكننا أن نعيش في معزل عن بقية العالم . إننا نحتاج إلى التجارة الخارجية والاستثمار . ونحتاج إلى التفاعل التكنولوجي والثقافي والرياضي مع البلدان الأخرى" .

١٩٤ - وفي الوقت نفسه تزايد الاعتراف بأن آثار الضغط الدولي تعتمد إلى حد بعيد على التدابير التي تتخذها سلطات جنوب إفريقيا رداً على الضغط أو استعداداً له .

والواقع أن مجرد التهديد بفرض جزاءات قد أجبر السلطات على اتباع سياسات مكلفة لتحقيق الاكتفاء الذاتي بهدف التقليل من الاعتماد على العالم الخارجي ، الأمر الذي قلص نمو الإنتاجية إلى حد بعيد . ومن المقرر أن هذه السياسات ، وما صاحبها من خسارة لعملية لتدفقات رأس المال من الخارج قد أسفرت عن انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال العشرين عاما الماضية بنسبة تتراوح بين ٢ و ٣,٥ في المائة . وخلصت أحدث دراسة أجراها مركز بحوث مسؤولية المستثمرين ، عن أثر الجزاءات على جنوب إفريقيا إلى أن سياسات إحلال الواردات التي انتهجتها السلطات خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٥ قد خفضت النمو الحقيقي للواردات الوسيطة بنسبة ٤٧ في المائة<sup>(٩٨)</sup> .

١٩٥ - وأبرزت المناقشة التي جرت حول آثار الجزاءات عدم كفاية أعمال الرصد فضلا عن أن تنفيذ الجزاءات الحالية هو أقل من أن يكون فعالا من جانب الدول الاعضاء . وقد خلص الأمين العام ، في تقريره المعنون "التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة والحكومات والوكالات غير الحكومية لرصد الجزاءات المفروضة على جنوب إفريقيا" ، إلى أن ضعف دور التنسيق الذي تؤديه الحكومات في تطبيق الجزاءات واتباع نهج مختلفة تجاه تنفيذها أوجد بعض المنافذ للتهرب التي يمكن استخدامها بل واستخدمت فعلا لتفادي الجزاءات وإضعاف فعاليتها . ويبدو أن هذا ينطبق أيضا على التدابير التي أعدتها كل دولة بمقررها والتدابير التي اعتمدها عدد من الحكومات بصورة مشتركة . ولاحظ الأمين العام كذلك أن عملية الرصد ستعزز كثيرا إذا قامت جميع الدول باعتماد آليات لتطبيق الجزاءات ومنع انتهاك هذه التدابير .

#### جيم - العلاقات العسكرية

١٩٦ - قامت جنوب إفريقيا للمرة الأولى ، طيلة عدة سنوات بتخفيض الاعتماد المخصص في ميزانيتها لنفقات الدفاع . ففي عام ١٩٨٩ ، بلغت نسبة نفقات الدفاع ١٥,٤ في المائة من مجموع الميزانية أي ٤,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، أما في ميزانية عام ١٩٩٠ فقد بلغت هذه النسبة ١٤ في المائة و ٣,٧ في المائة على التوالي . وهكذا فإنه بالمقارنة بميزانية العام الماضي تم في عام ١٩٩٠ تخفيض النفقات العسكرية الفعلية بنسبة ١٥ في المائة تقريبا<sup>(٩٩)</sup> . بيد أن ميزانية الدفاع تضمنت اعتمادا بمبلغ ٥ ٠٠٠ مليون راند للحساب الخاص للدفاع الذي لا يخضع للتدقيق العام وهو أكبر من الاعتماد المخصص للرعاية الاجتماعية . وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللجنة الخاصة قد لغت الانتباه في الماضي إلى استخدام الحساب الخاص للدفاع في أنشطة سرية من بينها الحصول على أسلحة سرية من الخارج (لتفادي الحظر المفروض على الأسلحة) وزعزعة

استقرار دول الجنوب الإفريقي . وعلاوة على ذلك زاد الاعتماد المخصص للشرطة زيادة كبيرة وقُدِّر بمبلغ ٢ ٩٠٠ مليون راند بالمقارنة بـ ٢ ٤٩٠ مليون راند المتوخى في ميزانية ١٩٨٩ (١٠٠) .

١٩٧ - وأعلنت السلطات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ إجراء مزيد من التخفيضات العسكرية التي ستؤدي إلى إغلاق أو إدماج ١٦ وحدة من وحدات الجيش ووحدات القوات الجوية . وأكد هذا الإعلان إسقاطات الميزانية العسكرية ومثل نوعا من التغيير في استراتيجية بريتوريا من التركيز على القوات العسكرية إلى التركيز على الشرطة . وحصلت هذه التغييرات في أعقاب قرار صدر سابقا بتخفيض مدة الخدمة العسكرية وتخفيض عدد موظفي شركة إنتاج الأسلحة في جنوب إفريقيا (ARMSCOR) . وقدر أن ميزانية الشركة ستخفض بنسبة ٤٠ في المائة .. وعلاوة على ذلك ألفي ١١ مشروعا رئيسيا للأسلحة كان من المقرر أن تبدأ شركة إنتاج الأسلحة في جنوب إفريقيا في تنفيذها في عام ١٩٩٠ (١٠١) .

١٩٨ - وفي الوقت نفسه ، أفادت الأنباء أن مؤسسة أطلس للطائرات في جنوب إفريقيا قد كشفت النقاب ، في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، عن أحدث ملاح لديها ، وهو الطائرة العمودية الداعمة للعمليات القتالية ROOIVALK XH.2 ويمكن تزويد هذه الطائرة العمودية ذات المقعدين ، متعددة الأدوار التي تحمل أسلحة ، بقذائف جو جو وجو أرض وصواريخ ومدفع للدعم في ميادين القتال . وأعلن المدير العام لشعبة الطائرات في شركة إنتاج الأسلحة في جنوب إفريقيا أن الغرض من صنع هذه الطائرة هو التصدير وأن أنشطة التسويق ستبدأ عما قريب (١٠٢) . وبالرغم من إدعاء السلطات بأن ١٠٠ في المائة من الطائرة العمودية مصنوع محليا فإن معظم الخبراء العسكريين متفقون على أن صناعة الأسلحة في جنوب إفريقيا لا تزال تعتمد على استيراد الأجزاء الأساسية لإنتاج مثل هذه المعدات العسكرية .

١٩٩ - وادعى نظام بريتوريا في أحوال كثيرة أنه لم يعد يعتمد على الأسواق الخارجية من أجل الحصول على عتاده العسكري والتكنولوجيا . ومع ذلك ما زالت الأنباء الواردة تصف مدى التعاون العسكري مع بلدان وشركات أخرى . وأشارت الأنباء إلى أن شركة انترناشيونال سيفنال آند كنترول International Signal and Control التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة والتي اشترتها شركة فيرانتي Ferranti (المملكة المتحدة) متورطة في انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة . وقيل أن الهدف الرئيسي للشركة هو العمل على تشغيل عملية الجزاءات وتمكين جنوب إفريقيا من الحصول على عقود للأسلحة . وتفيد التقارير الصحفية أن دائرة الجمارك في الولايات المتحدة وفي بريطانيا وممثلي



الاتهام في الولايات المتحدة يقومون بالتحقيق في أنشطة كل من شركتي انترناشيونال سيفنال آند كنترول وفيرانتي . وسوف يتناول التحقيق على وجه الخصوص مسألة ما إذا كانت عقود القذائف السرية التي أبرمتها شركة فيرانتي تضمنت بالفعل استخدام أجزاء من جنوب إفريقيا .

٢٠٠ - وفي تطور ذي صلة ، قدم ممثلو الادعاء أوراقا في محكمة الولايات المتحدة المحلية في فيلادلفيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ادعوا فيها للمرة الأولى أن نائب رئيس شركة فيرانتي انترناشيونال الدولية السابق "أدار" شخصيا بعض أنشطة الاحتياط . وتضمنت الأوراق معلومات تفيد بأن شركة انترناشيونال سيفنال آند كنترول قد شحنت معدات عسكرية إلكترونية إلى جنوب إفريقيا دون الحصول على تراخيص التصدير اللازمة من الولايات المتحدة . وكشف النقيب كذلك عن أن شركة انترناشيونال سيفنال آند كنترول قد أنشئت في عام ١٩٧١ بهدف القيام بالتصدير غير المشروع للأسلحة والتكنولوجيا العسكرية إلى جنوب إفريقيا . ولدى قيام شركة فيرانتي بشراء شركة انترناشيونال سيفنال آند كنترول في عام ١٩٨٧ ، اختلق نائب الرئيس الجديد ، وهو تاجر أسلحة من بنسلفانيا ، عقودا مزيفة مع عملاء وهميين حولت عن طريق عدد من الشركات التي استخدمت كواجهة و ٣٩ حسابا مصرفيا في الولايات المتحدة وسويسرا (١٠٣) .

٢٠١ - وفي الولايات المتحدة اعترف رجل أعمال بأنه مذنب في التهمة الموجهة إليه بتورطه مع مواطن من جنوب إفريقيا يقيم في تورونتو (كندا) في مخطط لتصدير أجهزة جيرومكوب العسكرية إلى جنوب إفريقيا لتستخدم في القذائف المضادة للدبابات . وقدرت تكاليف هذا المخطط بمبلغ ٥٠ مليون دولار (١٠٤) .

٢٠٢ - وأفادت الأنباء أن حكومة العراق قد اشترت في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ من جنوب إفريقيا ٢٠٠ مدفع من طراز هاوتزر FH-70 عيار ١٥٥ مم . وتضمنت الصفقة إمداد جنوب إفريقيا بالنفط العراقي مقابل مدافع هاوتزر هذه . وعلى الرغم من أن سلطات جنوب إفريقيا رفضت الادعاء بأن جنوب إفريقيا كانت تزود العراق بالأسلحة ، فإن وزير خارجية جنوب إفريقيا أعلن مؤخرا أن بريتوريا أوقفت جميع أنواع التجارة مع العراق (ومن بينها مبيعات الأسلحة) وأكد قرار بلده بالالتزام بالجزاءات المفروضة على العراق من قِبَل مجلس الأمن (١٠٥) .

٢٠٣ - وكانت مسألة علاقات جنوب افريقيا العسكرية بالبلدان الاخرى ومنها انتهاكات حظر الاسلحة الالزامي المفروض بقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، محل اهتمام خاص من اللجنة الخاصة ، والدول الاعضاء والمجتمع الدولي ككل .

٢٠٤ - ومازال تعاون جنوب افريقيا مع اسرائيل ، الذي طال به العهد ، في الميدان العسكري مستمرا بلا هوادة . وتبين تقارير موثوق بها في الاونة الاخيرة أن هذا التعاون قد أسفر عن استحداث جنوب افريقيا صواريخ متوسطة المدى ذات رؤوس ذرية بمرافق اختيار كاملة . ويتضمن الجزء الثاني من هذا التقرير معلومات حديثة عن ذلك التعاون .

٢٠٥ - ويمثل تغيير الحكومة في شيلي والبيانات التي أدلت بها الحكومة المنتخبة حديثا فيما يتعلق بالتزامها بالتقيد بقرارات مجلس الامن المتعلقة بحظر الاسلحة ، خطوة إيجابية بسبب التعاون العسكري الوثيق الذي كان يوجد بين حكومة شيلي السابقة ونظام بريتوريا<sup>(١٠٦)</sup> . وبالنظر الى الجهود التي تبذلها حكومة شيلي الجديدة ، فإن جنوب افريقيا لم تتمكن من الاشتراك في المعرض الدولي للطيران في شيلي لعام ١٩٩٠ . بيد أنه ذكر أن معدات عسكرية من جنوب افريقيا هي مدافع هاوتزر G 5 و G 6 من عيار ١٥٥ مم عرضت تحت رعاية شركة كاردوتين الصناعية . وتجدر الاشارة الى أن مسؤولي شركة كاردوين اعترفوا في آذار/مارس ١٩٨٩ بأن الشركة تساهم مع شركة أرمكور في إنتاج مدافع G 5 عيار ١٥٥ مم المخصصة للتصدير<sup>(١٠٧)</sup> .

٢٠٦ - وظلت اللجنة الخاصة لسنوات عدة تتابع التطورات المتمثلة بتسليم شركتين مركزهما في جمهورية ألمانيا الاتحادية وهما HOAWLDSWERKE-DEUTSCHE WERFT AG و INGENIEURKONTOR LUBECK ، أفلاما مجهرية لتصميمات الغواصة U-209 الى جنوب افريقيا . وتجدر الاشارة الى أن مسألة الافلام المجهرية ظهرت في تقارير سنوية سابقة للجنة الخاصة<sup>(١٠٨)</sup> .

٢٠٧ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، تلقت اللجنة الخاصة نسخة من رسالة من الممثل الدائم بالنيابة لجمهورية ألمانيا الاتحادية موجهة الى رئيس لجنة مجلس الامن المنشأة بقرار مجلس الامن ٤٣١ (١٩٧٧) . وجاء في تلك الرسالة أن مكتب المدعي العام في محكمة كييل الاقليمية بدأ اتخاذ اجراءات رسمية ضد أفراد من الشركتين المذكورتين أعلاه على أساس إمكان أن يكونوا قد ارتكبوا جريمة بموجب الباب ٣٤ من قانون التجارة

والمدفوعات الأجنبية . كما أحيطت اللجنة الخاصة علما بأن مكتب المدعي العام سيكون عليه أن يبت في الاتهامات الرسمية . ووصفت الرسالة أيضا الأحكام القانونية والتعديلات المدخلة عليها حتى حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، والتي تستهدف تطبيق الحكومة الاتحادية لحظر توريد الأسلحة تطبيقا أكثر دقة . وجدير بالذكر أنه تبين في عام ١٩٨٩ أن الجمهورية الاتحادية تفتقر إلى تشريعات فعالة لتنفيذ حظر توريد الأسلحة (١٠٩) .

٢٠٨ - وكشفت المعلومات التي أتاحها بعض أعضاء البوندستاغ للجنة الخاصة النقاب عن النتائج التي توصلت إليها المحكمة ، والتي مؤداها أن مديري الشركتين لم يرتكبا أية جريمة جنائية . على أن المحكمة انتهت إلى أن ثمة أسبابا كافية لإجراء تحقيق في "انتهاك للقواعد الإدارية" . وخلصت المحكمة أيضا إلى أن مشروع تعميمات الفواصة لم يلحق ضررا كبيرا بالعلاقات الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية . وفي هذا الصدد ، أفاد بعض أعضاء البوندستاغ بأن الحكومة الاتحادية قد أمرت المكتب المالي الإقليمي لكييل ببدء إجراءات المقاضاة ضد مديري الشركتين لانتهاك القاعدة الإدارية بموجب قانون التجارة والمدفوعات الأجنبية . وعلى الرغم من أن محكمة كييل الإقليمية قضت بأن الجرم الذي ارتكبه الشركتان هو جنحة ، فإن بعض أعضاء البوندستاغ يدعون أن التعميمات قد سلمت إلى جنوب إفريقيا في سنة ١٩٨٧ . وقد أدى رد الدعوى الجنائية إلى رد فعل قوي من جانب الناطق بلسان الحزب الديمقراطي الاشتراكي وقادة حزب الخضر (١١١) .

٢٠٩ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض ، قدمت لجنة مجلس الأمن المنشأة بقرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ المتعلق بمسألة جنوب إفريقيا تقريراً عن أنشطتها من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ . وقد شمل التقرير مخططاً للنقاط الرئيسية التي أشارها المتحدثون في جلسات الاستماع المغلقة التي عقدتها اللجنة في ١٤ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في نيويورك . وكان من بين تلك النقاط أن حظر الأسلحة لم يكن سوى أداة من عدة أدوات للضغط على جنوب إفريقيا ، وأن الفترة الراهنة تدعو إلى مزيد من اليقظة لرصد وتعزيز هذا الضغط . ورأي بعض المشتركين أن من المهم جعل قرارات مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ و ٥٩١ (١٩٨٦) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ أكثر شمولاً . وتم التشديد على أن يقوم منهج تحليل حظر الأسلحة على جميع العوامل الخارجية التي تعزز نمو القدرة العسكرية لجنوب إفريقيا . وفي هذا الصدد ، ينبغي التأكيد بوجه خاص على دراسة التعاون مع جنوب إفريقيا في ميادين تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية والمواد الجديدة والهندسة الوراثية وعلم

بيولوجيا الجزيئات والبحث النووي . كما أثير الى أن اعتماد تعريف أوضح لـ "الأسلحة والمعدات المتصلة بها" الذي أوصت به لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي قد يساعد على تنفيذ حظر الأسلحة بشكل فعال (١١٢) .

٢١٠ - وقد كررت الاستنتاجات الواردة في تقرير لجنة مجلس الأمن نداء يدعو جميع الدول "... الى إحكام جهودها في التمهيم وزيادة يقظتها فيما يتعلق بإجراءات استصدار تراخيص لتصدير المعدات العسكرية أو إعادة تصديرها كيلا يمل أي جزء منها الى جنوب افريقيا انتهاكا لمقررات مجلس الأمن . وتود اللجنة أيضا أن تناشد الدول الاعضاء العمل على ضمان تطبيق أحكام الحظر تطبيقا كاملا في تشريعاتها الوطنية والقيام بتحقيقات مستفيضة في أية انتهاكات مدعاة يوجه انتباهها اليها . ومن الضروري للحيلولة دون انتهاك الحظر أن يدرك من يمكن أن تسول لهم أنفسهم توريد أسلحة الى جنوب افريقيا أن انتهاك الحظر سيؤدي لعقوبات صارمة" (١١٣) .

#### دال - أشار زعزعة الاستقرار

٢١١ - كان لعدة تطورات سياسية أثر إيجابي في الجنوب الافريقي أثناء الفترة قيد الاستعراض . وأدى التحسن الناشئ في العلاقات السياسية بين الدول الكبرى الى تحسين مناخ التعاون الدولي وأفضى الى سعي نشط لتسوية النزاعات الاقليمية بالوسائل السلمية ، ولاسيما في ناميبيا . وقد وقعت جنوب افريقيا اتفاقا مع أنغولا وكوبا مكن من تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ لتحقيق استقلال ناميبيا . وينطوي الاتفاق على انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وإغلاق مرافق المؤتمر الوطني الافريقي في أنغولا ، وتعمد جنوب افريقيا بوقف العدوان ضد أنغولا ومنه الدعم العسكري الذي تقدمه لقوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) . وأجريت انتخابات لانشاء جمعية تأسيسية لناميبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ تحت اشراف فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وحصلت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) على أغلبية الاصوات . وفي نهاية المطاف ، حصلت ناميبيا على الاستقلال في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ وبدأ نفاذ الدستور الديمقراطي الذي تم اعتماده بتوافق الآراء .

٢١٢ - كما حدثت تطورات مشجعة في أنغولا وموزامبيق ، وهما أكثر بلدين تأثرا بسياسة العدوان وزعزعة الاستقرار التي تتبعها بريتوريا ضد جيرانها . وفي أعقاب انهيار اتفاق غبادوليت ، عقدت الحكومة الانغولية وممثلو الاتحاد الوطني للاستقلال التمام

لانغولا جولة محادثات في البرتغال بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . ولم يشترك ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اشتراكا مباشرا في المحادثات غير أنهم ظلوا تحت التصرف إذا اقتضت الضرورة أية "مشورة فنية" بشأن المسائل العسكرية<sup>(١١٤)</sup> . ورغم عدم التوصل الى اتفاق رسمي أو الى وقف لاطلاق النار ، تتزايد على ما يبدو احتمالات تسوية النزاع في أنغولا . فبعد فشل المحاولة الاولى لتنظيم اجتماع بين ممثلي الحكومة الموزامبيقية والمقاومة الوطنية في موزامبيق في بلانتير بملاوي في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، عقدت محادثات بين الجانبين في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٠ في روما . وحضر الاجتماع أربعة مراقبين منهم عضو في البرلمان من الحزب الاشتراكي الايطالي يمثل السلطات الايطالية . وصدر بيان رسمي وصف الاجتماع بكونه "مفتوحا وصريحا" وتحدث عن ضرورة "تنمية ما يفرق بيننا والتركيز على ما يوحدنا" ، ولكنه لم يقدم أية تفاصيل عن احتمال اعتماد برنامج أو عملية لانتهاء الحرب .

٢١٣ - وقد أنكرت سلطات جنوب افريقيا مرارا أنها قدمت أية مساعدة الى المقاومة الوطنية في موزامبيق . بيد أنه ظهرت أدلة على ما يبدو على استمرار تمويل شوار المقاومة الوطنية في موزامبيق عبر حدود جنوب افريقيا . وذكرت مقالة نشرتها صحيفة ويكلي ميل التي تصدر في جوهانسبرغ ما يلي : "كشف تحقيق استمر شهرا عن وجود نقاط تجمع على طول الحدود (التي يبلغ طولها ٥٠٠ كيلومتر) ظلت تستخدم بمورة متقطعة لدعم عصابات المقاومة الوطنية في موزامبيق . ويشير نطاق هذه الأدلة الى احتمال استمرار وجود وحدة عسكرية سرية -- تقوم بوزع الاموال السرية وتجنيد أصحاب المهن - على غرار "مكتب التعاون المدني" -- ترمي الى زعزعة الاستقرار في موزامبيق ، وعلى الأرجح دون علم الحكومة"<sup>(١١٥)</sup> . كما اقتبست المقالة تقريراً نشرته صحيفة South Africa Quaker Peace Initiative (مبادرة جماعة الكويكر للسلم في جنوب افريقيا) جاء فيه ما يلي : "هناك أدلة قوية على أن بعض العناصر في جنوب افريقيا (وخاصة في قوات الدفاع) لاتزال تقوم بتجنيد الموزامبيين لدعم المقاومة الوطنية في موزامبيق وتقديم الدعم المادي والسوقي الى رجال العصابات" . وردا على رسالة مفتوحة من المحفيين والمثقفين والفنانين في موزامبيق الذين طلبوا الى مواطني جنوب افريقيا المساعدة على وضع حد للحرب في موزامبيق ، قام عدد من منظمات مناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا بتشكيل لجنة العمل المؤقتة للتضامن مع موزامبيق . وتقول هذه اللجنة بأنه "ليس لدى المقاومة الوطنية في موزامبيق أي استراتيجية سياسية مميزة وأنها قامت بشن حرب على أساس إرهاب الاهالي وتدمير كل ما يوجد من هياكل أساسية اجتماعية واقتصادية" ، وتقوم اللجنة بحملة للمطالبة بتحقيق عام في مصادر دعم المقاومة

الوطنية في موزامبيق من جنوب افريقيا ، وبسن تشريع يجعل تقديم المساعدة الى المقاومة الوطنية في موزامبيق جرماً يُعاقب عليه (١١٦) .

٢١٤ - وقد كان أثر الصراعات التي نزلت بأنغولا وموزامبيق من حيث الخسارة الاقتصادية والمعاناة البشرية هائلاً . ففي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، نشرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة تقريراً بعنوان "زعزعة الاستقرار الذي تقوم به جنوب افريقيا : التكاليف الاقتصادية لدول خط المواجهة التي تقاوم الفصل العنصري" (١١٧) . وبعد أن قدرت الدراسة أن العدوان العسكري لجنوب افريقيا على جيرانها وما تقوم به من زعزعة الاستقرار قد كلف المنطقة أكثر من ٦٠ بليون دولار خلال العقد الماضي ، أظهرت أن زعزعة الاستقرار كانت السبب الرئيسي للنكسات الاقتصادية في المنطقة . أظهرت الدراسة أيضاً أن الاهداف الرئيسية لاستراتيجية زعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا كانت وصلت النقل في المنطقة . إذ تعتبر الهياكل الأساسية للنقل في موزامبيق بوجه خاص شريان الحياة للتجارة الخارجية للمنطقة ، وتعتبر أمراً أساسياً لتخفيف اعتماد المنطقة على جنوب افريقيا . وقد قام شوار المقاومة الوطنية في موزامبيق خلال الاشهر القليلة الماضية بتعميد هجماتهم في موزامبيق وتدمير الطرق والسكك الحديدية وخطوط الطاقة الكهربائية التي تربط العاصمة مابوتو .

٢١٥ - ويبين "مؤشر المعاناة الانسانية" لدى لجنة الازمات السكانية في واشنطن أن موزامبيق تتصدر جميع البلدان في مقياس المعاناة الانسانية نتيجة هذه السنوات الطويلة من الحرب . وتبين البيانات الواردة في S.A. Barameter في جوهانسبرغ أن ٥٣٠ ٠٠٠ شخص قد قضا نحبهم في موزامبيق بسبب الحرب ، وأن هناك حوالي مليوني شخص تشردوا أو هربوا من البلد (١١٨) . وفي تقدير العاملين في مجال ميدان حقوق الانسان أن عدداً يصل الى ٢٥٠ ٠٠٠ من أبناء موزامبيق قد لجأوا الى جنوب افريقيا . وهناك عشرات من الناس ماتوا على حاجر الاسلاك الشائكة الحادة المكهربة الذي نصبته جنوب افريقيا على طول حدودها لمنع دخول المهاجرين بصورة غير مشروعة (١١٩) . ويقدر أن ١٠٠ ٠٠٠ موزامبقي هربوا الى زمبابوي . وفي ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ أعلن السيد يواكيم البرتو تشيسانو رئيس جمهورية موزامبيق في مؤتمر صحفي عقده في الأمم المتحدة أن حكومته ملتزمة بالسعي من أجل تحقيق السلم والتحول السياسي والانتعاش الاقتصادي ، وأنها مصممة على تحقيق الامن في البلد من خلال "القيام بأعمال عسكرية ضد زعزعة الاستقرار" (١٢٠) . وفي أنغولا ، أدى تخريب الطرق الرئيسية والخطوط الحديدية كذلك الى الاخلال كثيراً بالاقتصاد الذي أنهكه الجفاف أصلاً ، وجعل من العسير نقل الاغذية والحاجات الأساسية الى المناطق النائية في البلد . وقد أدى كثرة استخدام الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا وللغام الارضية الى جعل أنغولا تحتل أعلى نسبة في العالم في عدد من فقدوا أطرافهم فهناك ٥٠ ٠٠٠ أنغولي بترت أطرافهم (١١٦) .

٢١٦ - وبالرغم من بعض التطورات الايجابية في المنطقة ، فإن معارضي الفصل العنصري لا يزالون ضحايا للأعمال الارهابية في البلدان المجاورة لجنوب افريقيا أثناء الفترة الأخيرة . ومن هذه الاعمال اغتيال سام تشاند عضو مؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا وامرته برمتها في بوتسوانا في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وكذلك الاصابات الخطيرة التي لحقت بالقى ريتشارد لابسلي ، عضو المؤتمر الوطني الافريقي الذي تلقى طردا ملغما ارمل اليه في زمبابوي في نيسان/ابريل ١٩٩٠ أيضا . وتم أثناء الهجوم الذي وقع في بوتسوانا ، تدمير المنطقة بالقنابل الزمنية بطريقة مماثلة للهجمات التي قام بها سابقا عناصر من الجهاز الأمني في جنوب افريقيا . وكانت الاعمال الارهابية التي تقتربها "فرق الهجوم" ضد أعضاء حركات التحرير الوطني الذين يعيشون في الخارج من بين الادعاءات التي وجهت مؤخرا ضد مكتب التعاون المدني (انظر الفرع الثاني بـ ٤ من هذا التقرير) . وبالإضافة الى ذلك ، ليست هناك بعد أية إشارة تدل على أن السلطات قد قامت بأية محاولة جادة للتحقيق في وحدات مثل "مفاوري الاستطلاع" التي انشأتها مديرية الاستخبارات العسكرية في جنوب افريقيا والتي كانت عناصر أساسية في شبكة توجيه ودعم المقاومة الوطنية في موزامبيق وغيرها من القوات المستخدمة في الجنوب الافريقي .

#### رابعاً - الإجراءات الدولية لمناهضة الفصل العنصري

##### ألف - لمحة عامة

٢١٧ - اعتمدت الحكومات بتوافق الآراء في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (انظر قرار الجمعية العامة د - ١/١٦ ، المرفق) ، ويعتبر هذا الاعتماد مبادرة هامة في الإجراءات الدولية التي اتخذتها الحكومات لمناهضة الفصل العنصري . ويمثل برنامج العمل الوارد في الإعلان التزاما من جانب الحكومات "بالأ تخفف من شدة التدابير القائمة الرامية الى تشجيع نظام الحكم في جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري الى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف الإعلان في الاعتبار" .

٢١٨ - وقد قام زعيم المؤتمر الوطني الافريقي ، نيلسون مانديلا بزيارة الى عدة بلدان والأمم المتحدة ، دعا خلالها ، من بين أمور أخرى ، الى إبقاء الضغط على جنوب افريقيا . وشنت الحركات المناهضة للفصل العنصري والمنظمات غير الحكومية أيضا حملة عالمية ضد التخفيف من شدة الجزاءات ونجحت في عدة حالات في اقناع السلطات المحلية باتخاذ إجراءات تقييدية تتعلق بمعاملاتها مع الشركات عبر الوطنية التي تحتفظ بعلاقات مع جنوب افريقيا .

باء - برنامج عمل إعلان الأمم المتحدة  
المتعلق بالفصل العنصري

٢١٩ - سعيًا إلى تحقيق الأهداف المذكورة في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي (انظر قرار الجمعية العامة د - ١/١٦ ، المرفق) ، قررت الدول الأعضاء ما يلي :

"(أ) أن تبقى قيد النظر مسألة إيجاد حل سياسي لمسألة جنوب أفريقيا ؛

"(ب) زيادة الدعم الشامل لجميع مناهضي الفصل العنصري وشن حملة على الصعيد الدولي لتحقيق لهذا الهدف ؛

"(ج) استخدام تدابير منسقة وفعالة بما في ذلك تقييد جميع البلدان تقييدا كاملا بحظر توريد الأسلحة الإلزامي بهدف ممارسة الضغوط من أجل إنهاء الفصل العنصري على وجه السرعة ؛

"(د) العمل على ألا يخفف المجتمع الدولي من شدة التدابير القائمة إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف هذا الإعلان في الاعتبار ؛

"(هـ) تقديم كل مساعدة ممكنة لدول المواجهة والدول المجاورة لتمكينها من إعادة بناء اقتصاداتها ... ؛

"(و) تقديم ما تطلبه حكومتا أنغولا وموزامبيق من مساعدة لضمان السلم لشعبيهما وتشجيع ودعم المبادرات السلمية المتخذة من قبل حكومتَي أنغولا وموزامبيق والرامية إلى تحقيق السلم وتطبيع الحياة في بلديهما ."

٢٢٠ - وطلب إلى الأمين العام ، في برنامج العمل أيضا ، أن يعد تقريرًا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وأن يقدمه إلى الجمعية العامة بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أوفد الأمين العام فريقًا من كبار موظفي الأمم المتحدة إلى جنوب أفريقيا لمقابلة السلطات وممثلين عن الأحزاب والحركات السياسية وغيرها من المنظمات المعنية للحصول منها على معلومات حقيقية عن آخر التطورات المتعلقة بمسألة الفصل العنصري . واجتمع الفريق مع ثمانية وزراء من أعضاء الحكومة ، والتقى بقيادة



حركات التحرير الوطني ومع ممثلين عن ٣٩ من الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية . وذكر التقرير في ملاحظاته الختامية أن "... العملية السياسية التي شرعت فيها [جنوب افريقيا] تنطوي على احتمالات تبعث الامل في أن تفضي الى تفكيك نظام الفصل العنصري" .

٢٢١ - وذكر الامين العام في معرض تقديم تقريره (A/44/960) في دورة مستأنفة عقدتها الجمعية العامة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أنه تشجع كثيرا بفضل التطورات الإيجابية التي حدثت في جنوب افريقيا . واعتبر أنه لم ينفذ بالكامل سوى تدبير واحد من التدابير التي اقتضاها الإعلان من أجل تهيئة مناخ للمفاوضات في حين مازالت هناك تدابير أخرى تنفذ جزئيا . وخلص الى القول أنه في حين أن "جنوب افريقيا قد وصلت الى عتبة مرحلة جديدة" ، فإن "العملية السياسية الموجهة الى تفكيك نظام الفصل العنصري لاتزال في مرحلة مبكرة" .

٢٢٢ - وعلقت مجموعة الدول الافريقية لدى الأمم المتحدة على تقرير الامين العام ، فخلعت الى أن "الدليل القاطع المتوفر على أن التغييرات التي يجوز أنها قد جرت في جنوب افريقيا لا يمكن اطلاقا اعتبار أنها تشكل تغييرا عميقا لا رجعة فيه . والواقع انه لم يرد في أي مكان في تقرير الامين العام قول بأن أحكام الإعلان قد تحققت ..." .

٢٢٣ - ورحبت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في نشرة صحفية مؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بتقرير الامين العام ، وذكرت أنها تتفق مع ملاحظته القائلة بأنه بالرغم من أن عملية التغيير قد بدأت في جنوب افريقيا ، فإنها ما تزال في مرحلة أولية . وترى اللجنة الخاصة أن التقرير "يضع حدا ، نهائيا ، للآراء التي تداولتها بعض الاوساط والقائلة بأن تغييرات عميقة ولا رجعة فيها قد جرت بالفعل في جنوب افريقيا" .

٢٢٤ - ونظرت الجمعية العامة في تقرير الامين العام (A/44/96 و Add.1) في دورة مستأنفة أخرى عقدتها بين ١٤ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، واعتمدت فيها ، بتوافق الآراء ، قرارها ٢٤٤/٤٤ بشأن "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" . ولاحظت الجمعية العامة في هذا القرار أن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي "قد التزموا بصفة عامة ببرنامج العمل الوارد في الإعلان" ، وأعربت "عن قلقها إزاء حدوث حالات خروج عن توافق الآراء الدولي الذي يتجلى في الإعلان" . وطلبت "الى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تلتزم التزاما كاملا ببرنامج العمل ... بالإبقاء على التدابير القائمة الرامية الى تشجيع نظام الحكم في جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري الى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف الإعلان في الاعتبار" .

### جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الأمم المتحدة

٢٢٥ - في جلسات الاستماع العلنية التي نظمها مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية حول أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا ، والمعقودة في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أوصى فريق الشخصيات البارزة بأن يجري تنفيذ ورصد الجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا على نحو أدق (١٢١) .

٢٢٦ - وأنشأت منظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٩ فريقا من الخبراء المستقلين لمتابعة ورصد تنفيذ الجزاءات وغير ذلك من الإجراءات الرامية إلى مناهضة الفصل العنصري في جميع أنحاء العالم ، ولا سيما الخطوات التي اتخذت للتحويل على تلك التدابير . وقرر الفريق أن يركز على الدراسات المتعلقة بفرض حظر على فحم جنوب أفريقيا ، وجزاءات مالية فعالة وقطع الروابط الجوية مع جنوب أفريقيا . ونظّم الفريق في التقارير الأولية المتعلقة بالجزاءات المالية والجزاءات الخاصة بالفحم الحجري . وواصلت اللجنة المعنية بالإجراءات المتخذة لمناهضة الفصل العنصري التابعة لمؤتمر العمل الدولي ، واللجنة المعنية بالتمييز التابعة لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، إجراء مزيد من الرصد . وفي هذا السياق ، اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته السابعة والسبعين التي انعقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، عدة توصيات ، وذلك استنادا إلى تقرير اللجنة المعنية بالإجراءات المتخذة لمناهضة الفصل العنصري . وكرر المؤتمر على وجه الخصوص نداه إلى الحكومات بأن تفرض حظرا على فحم جنوب أفريقيا ، وجزاءات مالية فعالة ، وسن تشريعات ملائمة لمنع بيع ونقل النفط إلى جنوب أفريقيا ، وقطع الوصلات الجوية مع جنوب أفريقيا على نحو فعال . وتحقيقا لهذه الغاية ، طلب المؤتمر تنظيم حملات خاصة محددة الأهداف وأن يشارك فيها أكبر عدد ممكن من الأعضاء التأسيسيين . وبالإضافة إلى ذلك ، استعرضت اللجنة المعنية بالتمييز التابعة لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، في دورتها السادسة والأربعين بعد المائتين (أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٠) أحدث المعلومات التي قدمتها الحكومات ومنظمات أرباب العمل والعمال بشأن الإجراءات التي اتخذتها لمناهضة الفصل العنصري .

### دال - الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية

٢٢٧ - مازال كونفرس الولايات المتحدة يشهد حركة متزايدة تهدف إلى تقوية الجزاءات المتوخاة في القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري الصادر في عام ١٩٨٦ . وقد تم في هذا السياق ، تقديم عدد من مشاريع القوانين في الكونغرس تهدف إلى فرض جزاءات إضافية على جنوب أفريقيا ، وإلى زيادة المعونة المخصصة للمنظمات في جنوب أفريقيا ، وتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وأنغولا . وفي أعقاب التصريحات التي

أدلى بها الرئيس دي كليرك في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، علقت اللجنة الفرعية المعنية بأفريقيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي ، أنشطتها المتعلقة بإعداد مشروع قانون جديد يقضي بتوسيع نطاق الجزاءات الحالية من خلال منع إعادة جدولة أي قرض مقدم حاليا من بنوك في الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا . ويقضي مشروع القانون أيضا بأن تُصوّت الولايات المتحدة ضد أي قرض يقدمه صندوق النقد الدولي إلى ذلك البلد .

٢٢٨ - وقام وزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد جيمس بيكر ، بزيارة إلى جنوب أفريقيا في آذار/مارس ١٩٩٠ ، التقى خلالها بالرئيس دي كليرك في مدينة كيب تاون . وعلاوة على ذلك ، اجتمع الرئيس دي كليرك مع الرئيس جورج بوش في واشنطن العاصمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ومع أعضاء من كونغرس الولايات المتحدة . وكان ذلك أول اجتماع من نوعه يعقد بين رئيس للولايات المتحدة وزعيم لجنوب أفريقيا منذ أن أسس الحزب الوطني الفصل العنصري في عام ١٩٤٨ . وفي أعقاب الاجتماع ، وصف الرئيس بوش عملية التغيير في جنوب أفريقيا بأنها عملية "لا رجعة فيها" . وفي هذا الصدد ، أضاف أنه يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات وأن الوقت قد حان لتشجيع "جنوب أفريقيا الجديدة الناشئة" (١٢٢) . وأشار إلى أنه لم يحن الوقت بعد لرفع الجزاءات المفروضة بمقتضى القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٦ . وينص قانون عام ١٩٨٦ على أنه قبل أن يصبح بالإمكان رفع الجزاءات ، لا بد من الوفاء بشروط قانونية تشمل الافراج عن جميع السجناء السياسيين ، ورفع حالة الطوارئ ، ورفع الحظر المفروض على المجموعات السياسية الديمقراطية ، وإلغاء قانون مناطق التجمعات وقانون تسجيل السكان ، والتوصل إلى اتفاق لإجراء مفاوضات ، بحسن نية ودون شروط مسبقة ، مع أعضاء يمثلون بصورة حقيقية الأغلبية السوداء .

٢٢٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، قدم الرئيس بوش تقريراً إلى كونغرس الولايات المتحدة ، عملاً بالفرع ٥٠١ من القانون الصادر في عام ١٩٨٦ . وذكر في هذا التقرير أن الخطوات التي اتخذتها حكومة [جنوب أفريقيا] قد أوفت ببعض الشروط المبينة في القانون . وقد يتم الوفاء بشروط أخرى في المستقبل . وأضاف التقرير أن "... الحكومة تعتقد أنه من غير الملائم تعديل أو تعليق الجزاءات الحالية ريثما يتم الوفاء بالمتطلبات التي قررها الكونغرس في الفرع ٣١١ . إلا أنه لا ينبغي القيام ، من أجل رفع الجزاءات ، بنقل الأهداف المقررة إلى الاتجاه المعاكس ..." (١٢٣) .

٢٣٠ - واعتمد رؤساء حكومات الكومنولث في اجتماعهم الذي عُقد في كوالالمبور في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، بيان كوالالمبور المعنون "الجنوب الأفريقي : طريق المستقبل" (انظر A/44/672-S/20914 ، المرفق) . واعترف رؤساء الحكومات في بيانهم ،

الذي أيده جميع أعضاء الكومنولث ، فيما عدا المملكة المتحدة ، بأن أشر الجزاءات قد بدأ يؤثر على سياسات جنوب افريقيا ، وأنه ينبغي بالتالي إحكام الجزاءات (١٢٤) . وقرروا بناء على ذلك ، استحداث أشكال جديدة من الضغط المالي ، وتأييد المبادرة التي اتخذتها لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي من أجل تعزيز حظر توريد الاسلحة الإلزامي ، ومواصلة متابعتها في الأمم المتحدة من خلال لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب قرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب افريقيا . وأيدوا أيضا إنشاء وكالة مستقلة لاستعراض الروابط المالية الدولية لجنوب افريقيا ، وكتابة تقارير عنها على أساس منتظم وجمع ونشر معلومات حقيقية عن التدفقات المالية الى جنوب افريقيا والسياسات المتبعة تجاهها . وبالإضافة الى ذلك ، اقترحوا إنشاء فريق خبراء معني بتنمية الموارد البشرية من أجل جنوب افريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري .

٢٢١ - ورحبت لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، المؤلفة من وزراء من استراليا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وغيانا وكندا ونيجيريا والهند ، في الاجتماع الذي عقدته في أبوجا (نيجيريا) في أيار/مايو ١٩٩٠ ، بالتطورات التي جرت في جنوب افريقيا بوصفها توفر فرصة لم يسبق لها مثيل للابتعاد عن سياسة الفصل العنصري . واعتمدت اللجنة "التزام أبوجا" الذي أكدت فيه من جديد أن "تخفيف الجزاءات سوف يضر بصورة خطيرة هدف إجراء مفاوضات ناجحة . ويجب الإبقاء على الجزاءات ريثما يظهر دليل واضح على حدوث تغيير لا رجعة فيه" . ووافقت اللجنة ، تأكيداً منها على أهمية الإبقاء على توافق الآراء الحالي بشأن الجزاءات الدولية ، على نقل وجهات نظرها الى الحكومات الأخرى ، ولا سيما الى نظرائها في الاتحاد الأوروبي و "مجموعة السبعة" فضلا عن أوروبا الشرقية ، وحثهم على عدم تقليل الضغط المفروض على جنوب افريقيا قبل حدوث تغييرات جوهرية فيها . ووافقت لجنة وزراء خارجية الكومنولث في أعقاب نظرها في تقرير عن العمل الذي قامت به لجنة مجلس أمن الأمم المتحدة بشأن حظر توريد الاسلحة ، على أن تواصل الضغط للوصول الى وضوح أكبر في طريقة عمل اللجنة وذلك بغية كفالة تنفيذ المجتمع الدولي لحظر توريد الاسلحة على نحو أكثر فعالية (١٢٥) .

٢٢٢ - واعتمد وزراء خارجية بلدان الشمال الأوروبي في اجتماع عقد في النرويج يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، "إعلان بلدان الشمال الأوروبي بشأن جنوب افريقيا" (A/44/977 ، المرفق) . ولاحظت هذه البلدان في إعلانها هذا أنه بدأت تحدث تطورات ملحوظة وإيجابية في جنوب افريقيا ، وأشارت مع ذلك إلى أن العناصر الرئيسية للدعائم الأساسية لنظام الفصل العنصري لا تزال قائمة . ولهذا تعهد الوزراء "بالمحافظة على الضغط الذي تمارسه بلدانهم على حكومة جنوب افريقيا بما في ذلك

الجزءات الاقتصادية الى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا". وبالنظر الى التطورات الإيجابية ، وافق الوزراء على إعادة النظر في برنامج عمل بلدان الشمال الاوروبي لمناهضة الفصل العنصري . وقد أقرت بلدان الشمال الاوروبي فعلا بعض التعديلات في مبادئها التوجيهية المشتركة المتعلقة باصدار التأشيرات الى مواطني جنوب افريقيا "بهدف زيادة فرص الاتصالات التي يمكن أن تساهم في تشجيع الحوار وعملية نشر الديمقراطية ...".

٢٣٣ - وأعلن وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي في اجتماعهم المنعقد في دبلن ، في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أن هناك حاجة لأن تتخذ جنوب افريقيا خطوات إضافية قبل أن يكون في الإمكان مراجعة موقف الاتحاد الاوروبي . وقرروا إيفاء فريق من الوزراء يمثلهم في بعثة لتقصي الحقائق الى جنوب افريقيا بهدف تقييم التغييرات الحالية في البلاد . واجتمع الفريق ، الذي رأسه وزير خارجية ايرلندا ، بسلطات جنوب افريقيا وقادة المعارضة للفصل العنصري . وحث الفريق الرئيس دي كليرك على السير قدما بالإصلاحات السياسية الى أن يتم القضاء على الفصل العنصري . ووافق قادة الاتحاد الاوروبي في اجتماعهم على مستوى القمة المنعقد في دبلن يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، على الإبقاء على الجزاءات على الرغم من محاولة المملكة المتحدة تخفيفها . وبعد دراسة خطة مغلقة قدمتها حكومة هولندا لرفع الجزاءات ، تدريجيا ، وافق قادة الاتحاد الاوروبي على أن ينظروا في "تخفيف تدريجي للتدابير الجزائية" عندما "يكون هناك دليل واضح على أن عملية التغيير التي بدأت مستمرة" (١٢٦) . وفي وقت أسبق ، في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، كان البرلمان الاوروبي قد صوت بأغلبية ١٧٧ صوتا مقابل ٤٧ صوتا لصالح الإبقاء على الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا الى أن يتم "القضاء تماما والى غير رجعة على الفصل العنصري" (١٢٧) .

٢٣٤ - وعلى أن تغييرا تدريجيا في السياسة قد حدث في حالة بعض الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . فقد أعلنت حكومة المملكة ، خاصة ، في شباط/فبراير ١٩٩٠ أن "التغييرات التي تجري الآن في جنوب افريقيا تبرر انتهاز سياسة اتصال لا عزل . فنحن لا نرى أن المقاطعة الثقافية أو العلمية أو الأكاديمية تستند الى منطق أو تساهم في إضعاف الفصل العنصري . ولن نقوم في المستقبل بمحاولة شني الفنانين أو العلماء أو الأكاديميين عن الذهاب الى جنوب افريقيا أو الاشتراك في اجتماعات مع أقرانهم من مواطني جنوب افريقيا" . وأعلن وزير الخارجية البريطاني أيضا القرار الانفرادي الذي اتخذته حكومة المملكة المتحدة بإنهاء القيود الطوعية المفروضة على الاستثمارات الجديدة منذ عام ١٩٨٦ .

٢٣٥ - واستقبل عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي الرئيس دي كليرك رسميا في أيار/مايو ١٩٩٠ . فقد زار فرنسا ، واليونان ، والبرتغال . وبلجيكا ، والمملكة المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وسويسرا ، وإسبانيا ، وإيطاليا . وفي حين كان الاستقبال الرسمي وديا جدا ، إلا أن الحركات المناهضة للفصل العنصري في كثير من البلدان قامت بمظاهرات تحتج على الزيارة . ووصفت اللجنة الخاصة الزيارة بأنها "سابقة لاوانها تماما" وتخلق انطباعات خاطئة<sup>(١٣٨)</sup> . وفي وقت لاحق ، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، قام الرئيس دي كليرك بزيارات رسمية مرة ثانية للبرتغال والمملكة المتحدة ، وللمرة الأولى ، لهولندا . وقام كذلك بزيارة المغرب ولكسمبرغ .

٢٣٦ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أكد بلاغ كمبالا للجنة المختصة للجنوب الأفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية من جديد الاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الرصد التابع لها أنه "... لم يحدث أي تغيير أساسي أو لا رجعة فيه في جنوب أفريقيا..." . وكان من رأي اللجنة المختصة أن "على المجتمع الدولي ، على الأقل ، أن يبقي على الضغوط والجزاءات الحالية كوسيلة لكفالة التنفيذ الكامل والفوري" لإعلاني الأمم المتحدة وهراري إلى أن يتخذ النظام الخطوات المبينة فيهما لخلق مناخ يساعد على إجراء مفاوضات<sup>(١٣٩)</sup> .

#### هاء - المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى

٢٣٧ - واصلت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى حملتها الدولية لمناهضة الفصل العنصري عن طريق تركيز أنشطتها على ثلاث مجالات رئيسية : رصد إنفاذ الجزاءات التي اعتمدها المجتمع الدولي ضد جنوب أفريقيا ، والتأثير في الرأي العام والحكومي بشأن الفصل العنصري ، وتوفير الدعم لحركات التحرير الوطني وللمعارضة للفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

#### رصد إنفاذ الجزاءات

٢٣٨ - واصلت لجنة الذهب العالمية ومقرها في لندن تشجيع فرض الجزاءات على واردات ذهب جنوب أفريقيا . وإشر مبادرات في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة ، أجرى كونغرس الولايات المتحدة تحقيقا حول إمكانية فرض حظر على استيراد الذهب . وأدلت اللجنة بشهادة في هذا التحقيق الذي أجراه مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة في كل من لندن والولايات المتحدة . وفي تقرير نشر في عام ١٩٨٩ بشأن إمكانية فرض جزاءات إضافية على استيراد ذهب جنوب أفريقيا ، توصل مكتب المحاسبة العامة إلى

نتيجة مفادها أن مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا ، وهو الوكالة الوحيدة في جنوب افريقيا التي تملك سلطة تصدير الذهب ، هو منظمة شبه حكومية . وبما أن قانون ١٩٨٦ يمنع استيراد أي منتج تقوم بتسويقه منظمة شبه حكومية جنوب افريقية ، فقد صدر أمر الى سلطات جمارك الولايات المتحدة بحظر استيراد جميع سبائك ذهب جنوب افريقيا . وقامت اللجنة أيضا بإجراء بحث يتعلق بتسويق ذهب جنوب افريقيا عن طريق سويسرا . ووفقا لما أعلنته اللجنة ، يتم تحويل الذهب الذي يمل الى سويسرا من جنوب افريقيا الى "موانئ حرة" سويسرية . وتم اعطاء أعضاء البرلمان السويسري معلومات في هذا الشأن وتقوم اللجنة أيضا بتشجيع مقاطعة المنتجات التي تُصنَّع من ذهب جنوب افريقيا عن طريق توفير معروضات بديلة من الحلبي المصنوعة من ذهب غير ذهب جنوب افريقيا .

٢٣٩ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٠ أعلنت منظمة الدعوة الى وقف القروض عن جنوب افريقيا ، وهي منظمة مناهضة للفصل العنصري مقرها في لندن ، أن راتنرز ، المتجر البريطاني الضخم لبيع المجوهرات بالتجزئة وافق مبدئيا على وقف بيع المجوهرات المصنوعة من ذهب جنوب افريقيا . وقد صدر القرار نتيجة لضغط سياسي ومرابطة مكثفين من قبل تلك المنظمة وغيرها في جميع أرجاء المملكة المتحدة . وكذلك واصلت المنظمة تحرياتها بشأن الجزاءات المالية ضد جنوب افريقيا ورمدها لها .

٢٤٠ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ نشر مكتب أبحاث النقل البحري ، وهو هيئة مستقلة أسستها في عام ١٩٨٠ منظمستان مناهضتان للفصل العنصري في هولندا ، تقريره نصف السنوي عن حوادث التحايل على حظر النفط المفروض على جنوب افريقيا (انظر الفرع الثالث ألف وباء من هذا التقرير) . وفي وقت سابق ، في آذار/مارس ١٩٩٠ ، بدأ مكتب أبحاث النقل البحري أيضا يرصد بصورة أكثر انتظاما صادرات الفحم من جنوب افريقيا .

٢٤١ - وفي نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، نشرت لجنة زويدلييك افريكا (لجنة هولندية معنية بالجنوب الافريقي) كتيبها عن تنفيذ مقاطعة الملات الجوية مع جنوب افريقيا بعنوان "الفصل العنصري في الجو" . وركز منشور آخر أصدرته نفس اللجنة في عام ١٩٩٠ بعنوان "حوسبة الفصل العنصري" على اعتماد جنوب افريقيا على تقنية الحاسبات الالكترونية الاجنبية وعلى تجارة الحواسيب مع جنوب افريقيا .

٢٤٢ - وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أنشأت حركات مناهضة الفصل العنصري في بلدان الشمال الاوروبي مؤسسة بلدان الشمال المعنية بالجنوب الافريقي لتساعد تلك الحركات في تحرياتها بشأن الجزاءات ضد جنوب افريقيا ، خصوصا عن طريق جمع الاموال . وقرر

مجلس إدارة المؤسسة ، في اجتماعه الاول في عام ١٩٩٠ في استكهولم ، تركيز إمكانياته على التحريات بشأن استيراد فحم جنوب افريقيا الى بلدان الشمال الاوروبي وأيضا على تجارة بلدان الشمال بالمنغنيز .

٢٤٣ - وواصلت الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري في رمذ الجزاءات ، لاسيما الجزاءات المالية ، وحظر الاسلحة ، وحظر النفط ، وتصدير المعدات الحساسة الى جنوب افريقيا . وقامت بإصدار عدة بحوث بشأن الحالة في جنوب افريقيا قدمت الى الامم المتحدة والكمونولث والاتحاد الاوروبي . وعلاوة على ذلك ، واصلت حملتها الإعلانية للتعريف بالقمع الذي يتعرض له معارضو الفصل العنصري .

#### التأثير في الرأي العام والرسمي

٢٤٤ - كانت الانشطة الرامية الى تطوير الرأي العام والرسمي بشأن الفصل العنصري هامة بوجه خاص في عام ١٩٩٠ ، في وقت عبأت فيه الحركات المناهضة للفصل العنصري مؤيديها دعما لزيارة نيلسون مانديلا ، زعيم المؤتمر الوطني الافريقي ، التي حظيت بدعاية واسعة للغاية ، الى عدة بلدان في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٠ . وساهمت تلك التعبئة الناجحة في تعزيز حملتها المناهضة للفصل العنصري . فقد انشئت لجان استقبال دولية ووطنية بغية تنسيق وتعزيز الانشطة الخاصة بالاحتفال بإطلاق سراح نيلسون مانديلا والترحيب به أثناء زيارته . ونظمت لجنة الاستقبال الدولية حفلة لموسيقى الروك في ويمبلي (لندن) ، في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ حضرها ٧٠ ٠٠٠ شخص على الاقل وأذيعت الى أكثر من ٣٠ بلدا . وفي خطاب الى جمهور الحفل ، حث نيلسون مانديلا المجتمع الدولي على "رفض أي اقتراح بإنهاء حملة عزل نظام الفصل العنصري" ، وأضاف "لا أحد غير الذين يساندون الفصل العنصري يستطيع المناداة بمكافأة برييتوريا على الخطوات الصغيرة التي اتخذتها ، مثل اطلاق سراح ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمات الأخرى" . وقام السيد مانديلا أيضا بزيارة ناجحة جدا للولايات المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٠ خاطب أثناءها جلسة مشتركة لكونغرس الولايات المتحدة ، وقابل الرئيس جورج بوش وتكلم في اجتماع خاص للجنة الخاصة عقد في قاعة الجمعية العامة .

٢٤٥ - وفي وقت سابق ، لاحظت الحركات المناهضة للفصل العنصري في جميع أرجاء الاتحاد الاوروبي أن زيارة الرئيس دي كليرك كانت تمثل تخفيفا شديدا في الضغط الدولي على جنوب افريقيا ، وحثت تلك الحركات الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه على أن يؤكدوا من جديد دعمهم لإعلان الامم المتحدة (١٣٠) .



٢٤٦ - وشرعت المنظمة الخيرية البريطانية "أوكتسغام" في نيسان/أبريل ١٩٩٠ في حملة رئيسية سميت "أفريقيا خطر المواجهة" لها أهداف ثلاثة : تشجيع حكومة المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على الالتزام بتقديم عون مالي جديد كبير لدول خط المواجهة ، وإقناع الحكومة والمصارف البريطانية بإلغاء جميع الديون المطلوبة لها من تلك الدول ، وحث الحكومة على الإبقاء على الجزاءات الحالية ضد جنوب أفريقيا<sup>(١٣١)</sup> ، ولكن هذه المسألة الأخيرة استبعدت بعد أن أعلن تحقيق أجرته لجنة خيرية أن أوكتسغام ، بوصفها مجموعة خيرية ، لا يمكنها الانخراط في أنشطة سياسية . وفي ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، نظم إئتلاف جنوب أفريقيا ، الذي شكلته نقابات عمالية بريطانية ومجموعات دينية وسياسية مختلفة ، يوما للقيام بأنشطة ضغط في البرلمان . وعقدت ثلاثة تجمعات في قاعة وستمنستر المركزية اشترك فيها ٤٠٠٠ شخص<sup>(١٣٢)</sup> . وفي آذار/مارس ١٩٩٠ قدم وفد من إئتلاف جنوب أفريقيا بزعامة رئيس الاساقفة تريغور هدلستون مذكرة لوزير الخارجية البريطانية يطلب فيها أن تعيد حكومة المملكة المتحدة دعمها للتدابير المتفق عليها في إعلان الأمم المتحدة<sup>(١٣٣)</sup> ، وفي اسبانيا ، نظمت لجنة مدريد لمناهضة الفصل العنصري ، بالتعاون مع نقابتي رئيسيتين للعمال ، ابتداء من آذار/مارس ١٩٩٠ ، حملة تستهدف حث الحكومة الاسبانية على التوقف عن استيراد الفحم من جنوب أفريقيا .

٢٤٧ - ونظمت رابطة البرلمانين في أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري مؤتمرا عني بـ "الجنوب الأفريقي في التسعينات : دور أوروبا" في باريس في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . وحث اللواء جوزيف ن. غاربا (نيجييريا) ، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في خطابه أمام المؤتمر ، زعماء الاتحاد الأوروبي على المحافظة على توافق الآراء الدولي الذي تم تحقيقه باعتماد إعلان الأمم المتحدة . وفي الولايات المتحدة ، نظمت اللجنة الأمريكية المعنية بأفريقيا حملة باسم "ضعوا نهاية للفصل العنصري : صوتوا للشعب" في عام ١٩٩٠ . وأعرب حوالي ٥٠٠٠ بطاقة اقتراع سرية ، جمعت من جماعات المصلين وقاعات النقابات والمراكز المجتمعية عبر البلاد ، عن دعم "المدليين بأصواتهم" لإزالة الفصل العنصري ومنح حق التصويت لجميع سكان جنوب أفريقيا .

### تأييد حركات التحرير الوطني

٢٤٨ - كما حاولت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى تقديم المساعدة إلى حركات التحرير الوطني في جنوب أفريقيا ، ولاسيما بشجب الأعمال القمعية التي يمارسها هذا النظام ضد المعارضة المناهضة للفصل العنصري . ووجهت لجنة نيويورك لحماية الصحفيين عدة رسائل في هذا الصدد إلى سلطات جنوب أفريقيا . وفي تلكس مؤرخ في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، موجه إلى الرئيس دي كليرك ، أعربت اللجنة عن جزعها لاغتيال سام مابي ، المحرر المساعد في جريدة "سويتان Sowetan" وانفجار قنبلة في مكاتب "فسراي ويكلاد Vrye weekblad" في جوهانسبرغ . وأصدرت لجنة محامي واشنطن لمناصرة الحقوق المدنية طبقا للقانون دراسة في آذار/مارس ١٩٩٠ بشأن "الافراج عن السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا : التعريفات والتوقعات" ، في حين نشرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ تقريرا بعنوان "فرق القتل التابعة لجنوب أفريقيا" . وفي هذا التقرير ، طالبت لجنة المحامين سلطات جنوب أفريقيا اتخاذ مجموعة خطوات عاجلة "لإنهاء نشاط فرق القتل التي ترعاها الحكومة وضمان ألا تقوم بمجرد تحويل العمليات للتغطية على عمليات الجناح البالغ التطرف المتعاطف معها" (انظر الفرع الثاني باء - ٤ من هذا التقرير) . ووجهت الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري ، من جانبها ، رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى وزير خارجية المملكة المتحدة تعرب فيها عن القلق إزاء اعتقال ماك ماهارج وهو من كبار أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي .

٢٤٩ - وتقوم المجموعات الدينية بصورة تقليدية بدور هام في الحملة ضد الفصل العنصري . ففي استراليا ، شنت لجنة المسؤولية الاجتماعية والعدل في نيسان/أبريل ١٩٩٠ حملة لمقاطعة البترول الذي تبعية "شركة شل الهولندية الملكية" إلى أن تنسحب الشركة من جنوب أفريقيا . وتشجع اللجنة ملايين الاستراليين لتوقيع سجل يعرف بـ "تجنب شل" يتعهدون بموجبه بعدم شراء أية منتجات لشل (١٣٤) . وفي نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، قام ٢٣ راعي كنيسة تابعين لبعض من أكبر الكنائس في الولايات المتحدة بزيارة جنوب أفريقيا بناء على دعوة من ديزموند توتو رئيس الاساقفة الانجليكاني والاب فرانك تشيكن ، الأمين العام لمجلس الكنائس في جنوب أفريقيا . وفي مؤتمر صحفي عقد في جوهانسبرغ في نهاية هذه الزيارة ، قال أعضاء الوفد إنه يتعين عدم تخفيف الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على جنوب أفريقيا بل بالعكس ، ينبغي تشديدها (١٣٥) .

٢٥٠ - وواصلت نقابات العمال في جميع أنحاء العالم حملتها لإقناع حكوماتها بشأن تعتمد جزاءات جديدة أو أن تنفذ التدابير القائمة ضد الفصل العنصري ، وأن تطلب انسحاب شركاتها الوطنية من جنوب أفريقيا . وقدم الاتحاد الدولي لنقابات العمال

الحرية في آب/أغسطس ١٩٨٩ بيانا الى لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، ينتهي أيضا بدعوة أخرى لفرض جزاءات اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أدلى الاتحاد بشهادة في جلسات الاستماع العلنية التي نظمها مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بأنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا كما أدلى بخطاب في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة المعنية بالفصل العنصري . وواصل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرية رسده للجزاءات ، بالتعاون مثلا ، مع مكتب بحوث النقل البحري في هذا الصدد (١٣٦) .

٢٥١ - وما برح عمال المناجم المتحدون في الولايات المتحدة يمارسون الضغط على كونغرس الولايات المتحدة لاتخاذ إجراء بشأن فرض حظر نفطي ضد جنوب افريقيا . وأشياء الأشهر القليلة الماضية ، مارس عمال المناجم المتحدون ضغطهم على شركة شل الهولندية الملكية لمفادرة جنوب افريقيا (١٣٧) . وفي المملكة المتحدة ، واصل مؤتمر اتحاد الحرفيين الاستجابة لطلبات نقابات العمال في جنوب افريقيا المشتبكة في منازعات مع شركات فرعية بريطانية وأرباب أعمال آخرين . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، على سبيل المثال ، وبناء على طلب اتحاد عمال السكك الحديدية والموانئ في جنوب افريقيا ، فاتح مؤتمر اتحاد الحرفيين مؤسسة "خدمات النقل في جنوب افريقيا" وسلطات جنوب افريقيا ، حاشا إياهما على إرجاع ٣٨٠٠ موظف كانوا قد طُردوا لاضرابهم عن العمل . وخصص المجلس الاسترالي لنقابات العمال ١٩٠ ٠٠٠ دولار استرالي تقريبا لإنفاقها على فترة السنوات الثلاث ١٩٨٩-١٩٩١ لدعم برنامج تعليمي لأعضاء نقابات عمال جنوب افريقيا .

٢٥٢ - وتابعت نقابات العمال في جميع أنحاء العالم عن كثب التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا في الآونة الأخيرة . وبعث عمال امريكا المتحدون للسيارات والفضاء الجوي وصناعة الآلات الزراعية ، على سبيل المثال ، برسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٠ الى سفير جنوب افريقيا لدى الولايات المتحدة أعربوا فيها عن قلقهم البالغ إزاء تصاعد العنف في ناتال وحشا سلطات جنوب افريقيا على اتخاذ إجراء لوضع حد لهذا العنف . وبالمثل ، اتخذ المؤتمر السنوي الثاني والخمسون لعمال الاتصالات في أمريكا ، الذي يمثل ٥٢٥ ٠٠٠ عضو ، قرارا بشأن العنف في ناتال ، طالب فيه حكومتى الولايات المتحدة وكندا أن تمارسا الضغط على الرئيس دي كليرك لوقف العنف (١٣٨) . وبالمثل ، ناشد الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرية الزعيم غاتشا بوشوليزي لوضع حد للهجمات التي يشنها اتباعه ضد أعضاء نقابات العمال في ناتال ، وأدان بوجه خاص الهجمات التي أسفرت عن وفاة عدة أعضاء في الاتحاد الوطني لعمال المشغولات المعدنية في جنوب افريقيا ، المنتسب الى مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا (١٣٩) .

### واو - الجزاءات الشعبية

٢٥٣ - ظلت الجزاءات الشعبية تمثل قوة رئيسية وراء المبادرات الرامية الى تشديد الجزاءات الراهنة وتوسيع نطاقها . وفي عدة مناطق في الولايات المتحدة ، شددت السلطات المحلية سياساتها المتعلقة بالشراء على أساس انتقائي بغية توسيع نطاق الجزاءات ضد جنوب افريقيا . وفي ولاية كاليفورنيا ، بدأ نفاذ قانون للكشف عن المعلومات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، يسمح بإقامة دعاوى ضد الشركات التي تواصل ممارسة الاعمال التجارية في جنوب افريقيا ، على الرغم من اشتراكها في الامدارات العامة<sup>(١٤٠)</sup> . وفي تالاهاسي (فلوريدا) ، حظرت لجنة المدينة أن تقوم المدينة بالاستثمار في أية شركة لها ممتلكات أو موظفين أو فروع أو قروض في جنوب افريقيا<sup>(١٤١)</sup> . وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، اعتمد مجلس مدينة نيويورك بالإجماع قانونا يرمي الى تعزيز التشريع الحالي الذي يمنع قيام المدينة بممارسة الاعمال التجارية مع الشركات التي تحتفظ بروابط مع جنوب افريقيا . ومد القانون نطاق الاحكام القائمة المتعلقة بمناهضة الفعل العنصري لتشمل الشركات التي تزود المدينة بالسلع والخدمات ووضع نظاما جديدا لتصنيف ٢٨ مصرفا مخصصا الآن لتداول ودائع المدينة التي تبلغ ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة . وبالإضافة الى ذلك ، تضمن القانون أحكاما ، لأول مرة ، لضمان أن تحترم الشركات المنسحبة من جنوب افريقيا حقوق العمال . ويقضي القانون بأن تجمع المدينة معلومات عما إذا كانت هذه الشركات تعطي عمالها إشعارا مسبقا مدته ستة أشهر وتتفاوض بنية حسنة فيما يتعلق بشروط الانسحاب<sup>(١٤٢)</sup> .

٢٥٤ - واستخدم عمال الحكومة قوة صناديق معاشاتهم التقاعدية للضغط على الشركات للانسحاب من جنوب افريقيا . وقطع أكبر صندوق بلدي للمعاشات التقاعدية في نيويورك جميع روابطه في عام ١٩٩٠ مع الشركات التي لا تزال تعمل في جنوب افريقيا . وبذلك سحب استثماراته من أكثر من ٣١ شركة في المرحلة النهائية من خطة لسحب الاستثمارات خلال أربع سنوات<sup>(١٤٣)</sup> . وكموامل مساعدة لزيادة الجزاءات ، أدت هذه المبادرات الى قيام ما مجموعه ٢٦ ولاية ، و ١٩ مقاطعة و ٨٣ مدينة بالتخلص من أوراقها المالية في جنوب افريقيا وسحب أموالها منها و/أو وقف الشراء من الشركات التي تمارس نشاطا في جنوب افريقيا . وأدت هذه الجزاءات الشعبية الى سحب استثمارات تربو قيمتها على ٢٠ بليون دولار من الشركات التي تمارس أعمالا تجارية في جنوب افريقيا<sup>(١٤٤)</sup> .

٢٥٥ - وقد ظلت شركة شل الهولندية الملكية ، بوصفها من أكبر المستثمرين الأجانب في جنوب افريقيا ، هدفا رئيسيا للجزاءات الشعبية في بلدان عديدة ، شأنها في ذلك شأن "مانيفاكشررز هانوفر ترمت" و "سيتي كورب" . وفي الولايات المتحدة ، نظمت اللجنة العمالية الوطنية لمقاطعة شركة شل أسبوع عمل لمناصرة حقوق الانسان ومناهضة الفصل العنصري في الفترة من ٤ الى ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وفي كندا ، قام تحالف البرتا لمناهضة الفصل العنصري ، الذي ما برح يرمد أنشطة شركة شل للنفط في كندا وجنوب افريقيا ، بنشر "موجز معلومات أساسية عن شركة شل للنفط" (١٤٥) . وفي الاجتماع السنوي لمساهمي شركة شل الهولندية الملكية الذي عقد في لندن ، في أيار/مايو ١٩٩٠ ، تم التوصل الى اتفاق بين المنظمات المناهضة للفصل العنصري والشركة ، يسمح لثلاثة متكلمين مناهضين للفصل العنصري بإلقاء خطاب في الاجتماع (١٤٦) . وبالمثل ، تواجه شركة IBM ضغوطا مكثفة من داخل قوتها العاملة لوقف نقل التكنولوجيا الى جنوب افريقيا . وفي أيار/مايو ١٩٩٠ ، قدم ٢٨٦ من الموظفين التابعين لشركة IBM في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان قرارا بهذا المعنى الى مساهمي الشركة . وموت سبعة عشر في المائة من المساهمين لصالح القرار . وقام منظمو الحملة بتقديم قرار بالفعل للاجتماع الذي سيعقده المساهمون في عام ١٩٩١ ، على أمل زيادة التأييد لمبادراتهم (١٤٧) .

#### زاي - المقاطعة الثقافية

٢٥٦ - لاتزال مقاطعة جنوب افريقيا ثقافيا تمثل عنصرا أساسيا في العمل الدولي المتضافر الرامي إلى عزل نظام الفصل العنصري . وتشهد الخطوات الايجابية التي اتخذتها بريتوريا في الآونة الأخيرة على أن مقاطعة جنوب افريقيا ، بما في ذلك المقاطعة الثقافية ، كانت وسيلة فعالة للتشجيع على التوصل الى حل سياسي للنزاع في هذا البلد . وفي هذا الصدد ، وخلال الفترة قيد الاستعراض ، استمر قيام المنظمات الحكومية وغير الحكومية والافراد بأنشطة وبرامج في مختلف أنحاء العالم . وفي حين أعلن عدد من الفنانين أنهم لن يقدموا عروضاً في جنوب افريقيا مادام نظام الفصل العنصري قائماً ، فقد اتخذوا في الوقت ذاته مبادرات ملموسة لتأييد الحملة الدولية ضد هذا النظام ومناصرة الكفاح من أجل التحرير .

٢٥٧ - وعلى الرغم من حدوث زيادة ملحوظة في وعي المجتمع الدولي بمقاطعة جنوب افريقيا ثقافيا على النحو الذي يتجلى في الاستفسارات وطلبات الحصول على معلومات عن الفنانين الذين يحتمل أن يكونوا قد انتهكوا المقاطعة ، استمر إنتاج الافلام الأجنبية

في جنوب افريقيا . وتجتذب منتجي الافلام على ما يبدو المزايا الضريبية السخية التي يوفرها النظام كحوافز .

٢٥٨ - وأفادت التقارير أن شركة الانتاج "هارموني جولد" في الولايات المتحدة ، التي أشارت ضجة بين الجماعات المناهضة للفصل العنصري في جميع أنحاء العالم منذ بضعة سنوات بسبب انتاجها وترويجها للمسلسل التلفزيوني الصغير المعنون "شاكا زولو" ، تقوم بإنتاج تكملة بعنوان "شاكا زولو الثاني" ، من المقرر أن تعرض في عام ١٩٩٢ . وأكدت اللجنة الخاصة أن هذا المسلسل التلفزيوني ، الذي جرى تصويره في جنوب افريقيا بالتعاون مع شركة اذاعة جنوب افريقيا الخاضعة لسيطرة النظام ، غير دقيق من الناحية التاريخية ويرمي الى تعزيز سياسات النظام فيما يتعلق بالسود . وتواصل اللجنة الخاصة والجماعات المناهضة للفصل العنصري رصد الانشطة ذات الصلة بهذا الانتاج وبذل جهود متضافرة لاقتناع الافراد والشركات لوقف اشتراكهم في هذا المشروع .

٢٥٩ - وعلى الرغم من المقاطعة الثقافية ، لا يوجد نقص في البرامج التلفزيونية الاجنبية في جنوب افريقيا . ومع أن الشبكات التلفزيونية تنتهج سياسة عدم بيع برامجها الترفيهية الى جنوب افريقيا ، فإنها تبيع البرامج الاخبارية هناك . ومعظم البرامج الترفيهية التي تبث في الوقت المفضل لا تنتجها أو تمتلكها الشبكات بل شركات مستقلة ، تقوم ببيع برامجها الى نظام الفصل العنصري (١٤٨) .

٢٦٠ - وكللت الجهود الرامية الى أعمال المقاطعة الثقافية بقدر آخر من النجاح في الفترة الاخيرة . فقد اعتزمت فرقة "الكومودورز" ، وهي مجموعة مشهورة من المفتين ، تقديم حفلات في "من سيتي" في البانتوستان "المستقل" لبوفوشاتسوانا كجزء من جولة لتقديم الحفلات تقرر القيام بها في عام ١٩٨٩ . وأسهمت اللجنة الخاصة ، الى جانب تحالف الموسيقيين في جنوب افريقيا ، والفنانين المتحدين لمناهضة الفصل العنصري وكثير من الاطراف المعنية الاخرى ، في إقناع فرقة "الكومودورز" بإعادة النظر في قرارها بتقديم حفلات في جنوب افريقيا . ومثل قرار فرقة "الكومودورز" بإلغاء رحلتها نكسة لمحاولات برييتوريا للخروج من عزلتها الثقافية المفروضة عليها دوليا (١٤٩) .

٢٦١ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، صوت مجلس إدارة رابطة ممثلي السينما في الولايات المتحدة الامريكية لإعادة تأكيد موقف الرابطة الذي اتخذته في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ "تأييدا لمقاطعة جنوب افريقيا ثقافيا" ، وحث الاعضاء على "رفض تقديم عروض في جنوب افريقيا أو العمل لحساب شركة انتاج في جنوب افريقيا" .

٢٦٢ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قام رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا ، مع الأمين العام المساعد ومدير مركز مناهضة الفصل العنصري ، بزيارة لوس انجلوس (كاليفورنيا) للتشاور بشأن الخطط الرامية الى عقد ندوة متابعة لـ "ندوة الثقافة في مناهضة للفصل العنصري" ، التي عقدت في اثينا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ . كما قابلوا ممثلي صناعة الترفيه وكذلك ممثلي نقابات ورابطات الفنون . وأثبتت سلسلة الاجتماعات نجاحها في التأثير على الجماعات التي كانت عادة غير متعاونة لتحقيق أغراض المقاطعة الثقافية التي تفرضها الأمم المتحدة على جنوب افريقيا بسبب المعلومات والمفاهيم الخاطئة التي تكونت فيما يتعلق بسجل الأمم المتحدة لغنائي الترفيه والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضاً في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، والقضايا الأخرى ذات الصلة . وفي الوقت الحاضر ، أظهرت أوساط فنون الترفيه في لوس انجلوس تأييداً كبيراً لأنشطة اللجنة الخاصة . ويجري التخطيط لعقد اجتماع متابعة لندوة أثينا في أوائل عام ١٩٩١ .

٢٦٣ - وواصلت اللجنة الخاصة أيضاً تنفيذ توصيات ندوة أثينا التي هدفها الرئيسي مساعدة الوسط الفني الدولي على زيادة مشاركته بنشاط في كفاح التحرير في جنوب افريقيا . وقد اتخذ في هذه الندوة قرار يدعو إلى تشكيل صندوق استثماري للمنح الدراسية للفنانين الشباب الذين طمست مواهبهم نتيجة للفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، قررت اللجنة الخاصة تقديم الدعم لمندوق الفنون الافريقية المنشأ بالفعل والذي يستهدف تقديم منح دراسية إلى الفنانين الشباب في جنوب افريقيا الذين لا يستطيعون تحقيق طموحاتهم الفنية في هذا البلد بسبب الفصل العنصري . وقد قدم صندوق الفنون الافريقية حتى الآن ١٨ منحة للفنانين الذين يشكلون عند عودتهم إلى جنوب افريقيا مجموعة من المؤدين والمستشارين الثقافيين ومدرسي الفنون والمديرين والمنظمين والمخرجين . ويجري بالفعل الاضطلاع بأنشطة لجمع الأموال والبحث عن منح والمشاركة في مشاريع مشتركة مع المؤسسات والجامعات ، مما يؤدي إلى توسيع نطاق عمليات الصندوق .

٢٦٤ - واتخذ الفنانون الذين رفضوا تقديم عروضهم في جنوب افريقيا إجراءات ايجابية للمساهمة في كفاح التحرير في جنوب افريقيا . وقام "الفنانون المتحدون لمناهضة الفصل العنصري" في الولايات المتحدة بدور هام في تموز/يوليه ١٩٩٠ لتعبئة دواشر الفنانين دعماً لزيارة زعيم المؤتمر الوطني الافريقي نيلسون مانديلا للولايات المتحدة . وخلال حفل العشاء الذي أقيم في نيويورك لجمع الأموال تحت رعاية عدد من الفنانين من بينهم المغني ليتل ستيغين فان زانت والممثلان روبرت دي نيرو وايندي

مرفي والمخرج السينمائي سبايك لي ، تم جمع نحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لصالح المؤتمر الوطني الافريقي . وستستخدم هذه الاموال في عملية إعادة بناء المنظمة في جنوب افريقيا . وفي كلمة قصيرة في هذا الجمع ، أكد السيد مانديلا دعم المؤتمر الوطني الافريقي للمقاطعة الثقافية ، وشدد على أهمية دور الفنانين في تنفيذ هذه المقاطعة . وناشد الفنانين تكريس جهودهم أيضا لدعم أولئك الذين يسعون الى بناء جنوب افريقيا في المستقبل . وقام الفنانون بمبادرة مشابهة لجمع الاموال خلال زيارة السيد مانديلا لمدينة لوس أنجلوس .

٢٦٥ - وفي لندن (المملكة المتحدة) ، أقيم في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، مهرجان زابالازا بقمند مناقشة المسائل المتعلقة بثقافة المقاومة . وكان موضوع "الثقافة كسلاح للكفاح" ، الذي يدور حوله نقاش مكثف بين الفنانين في جنوب افريقيا ، محور المناقشة العامة أثناء هذا المهرجان . وقد كرر ممثلو جمعية كتاب جنوب افريقيا نداءاتهم من أجل ثقافة موجهة سياسيا ومتقدمة فنيا . وطالبوا ، في هذا الصدد ، بإيجاد فن في جنوب افريقيا يعبر عن "التجربة الإنسانية في مجملها" . وشدد ممثل مؤتمر الوجدويين الافريقيين على الحاجة إلى احياء عناصر الثقافة التقليدية وقال إنه "لا بد من بذل جهد كبير لاسترجاع ما فقدناه" . وشملت الموضوعات الأخرى قيد المناقشة الصراع والثقافة والمرأة والثقافة . وبالإضافة إلى ذلك ، أقيمت عدة معارض أثناء هذا المهرجان من بينها مختارات من الصور الفوتوغرافية والرسوم لفنانين من جنوب افريقيا يعيشون في جنوب افريقيا ذاتها وفي المنفى أيضا . وانتهى المهرجان بمناقشة ثقافة ما بعد الفصل العنصري .

٢٦٦ - وفي جلاسجو (اسكتلندا) قامت اللجنة الاسكتلندية لحركة مناهضة الفصل العنصري ، بالتعاون مع مجلس النقابات الاسكتلندية وبالتشاور مع المؤتمر الوطني الافريقي ، بتنظيم مؤتمر دولي عن المقاومة الثقافية للفصل العنصري وذلك خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وكان هدف المؤتمر هو مشاركة الفنانين من جنوب افريقيا ونظرائهم الدوليين في مناقشة موضوع "المقاومة الثقافية للفصل العنصري - من أجل جنوب افريقيا موحدة غير عنصرية وديمقراطية" - وصلتها بالشعب في كل مكان .

٢٦٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، ازدهر التقليد القائم منذ زمن طويل للمقاومة الثقافية للفصل العنصري في كل مجال تقريبا من مجالات الفن ليصبح واحدا من الاشكال البالغة الدينامية للتعبير الإبداعي في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، فإن مهرجان الافلام الذي جرى برعاية صحيفة "ديلي ميل" من ٢٧ آب/أغسطس إلى ١٥ أيلول/سبتمبر



١٩٩٠ ، يمثل محفلا لعرض الثقافة السينمائية التقدمية التي تطورت في هذا البلد . وعلى الرغم من أن المهرجان قد ركز على دور السينما في فترة الانتقال الحالية ، فإنه بحث أيضا الافلام السينمائية المنتجة في جنوب افريقيا وعن جنوب افريقيا منذ مطلع هذا القرن . وبعض هذه الافلام ، التي أنتجت في الخمسينات والستينات ، لم يعرض مطلقا في جنوب افريقيا من قبل . وقد شمل هذا المهرجان ، الذي دعمته جهات أخرى من بينها المؤتمر الوطني الافريقي ومؤسسة السينما ومنظمة تحالف العمال ، عرضا لافلام دولية من أمريكا اللاتينية وافريقيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

٢٦٨ - وعقد هذا المهرجان في إطار المناقشة الدائرة في جنوب افريقيا عن دور الثقافة في الفترة الحالية في جنوب افريقيا وفي فترة ما بعد الفصل العنصري . وشمة اسهام هام في هذه المناقشة تمثل في الورقة التي قدمها عضو المؤتمر الوطني الافريقي السيد الباي ساش في حلقة دراسية تحدى فيها المفهوم السائد عن الثقافة . وذكر في هذه الورقة أن الهدف ليس ايجاد ثقافة نمطية يتعين استيعاب كل فرد فيها ، بل الاعتراف بالتنوع الثقافي للشعب والتباهي بذلك . وبعد أن ذكر أن "الفصل العنصري قد أغلق مجتمعنا" ، أكد أن المهمة التاريخية لمنظّمته هي "أن تكون طليعة لحرية الضمير والمناقشة والرأي" (١٥٠) . وتتواصل الجهود لإنشاء منظمات وفقا لمختلف التخصصات الفنية وربطها بالحركة النقابية غير العنصرية . وفي محاولة لتنسيق الأنشطة الثقافية داخل جنوب افريقيا وخارجها ، قامت مجموعة من مؤسسات الفنانين ، في أيار/مايو ١٩٩٠ ، بتشكيل اللجنة الوطنية المؤقتة للتنسيق الثقافي . وتستجيب هذه اللجنة ، جزئيا لحاجة ثقافة المقاومة في جنوب افريقيا إلى الاتصال مع عالم الثقافة في الخارج .

#### حاء - المقاطعة الرياضية

٢٦٩ - حققت المقاطعة الرياضية لجنوب افريقيا نجاحات كبيرة أثناء الفترة قيد الاستعراض . وقد اتخذت اللجنة الاولمبية الدولية ولجنتها الفرعية المعنية بالالعاب الاولمبية والفصل العنصري ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والمنظمات الرياضية الافريقية ، خطوات رئيسية لتعزيز المقاطعة الرياضية لجنوب افريقيا ومساعدة جميع الرياضيين والرياضيات والفرق والمؤسسات الرياضية في جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري من جميع الالعاب الرياضية في هذا البلد . وتعزيزت هذه المقاطعة أيضا بقرارات المؤتمر الدولي للعبة الكريكت والاتحاد الدولي للدراجات البخارية التي تقضي بحظر الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا .

٢٧٠ - وفي هذا السياق ، عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ اجتماع في باريس مستشاري اللجنة الاوليمبية الدولية والمسؤولين في اللجنة الاوليمبية الوطنية افريقيا التي يسيطر عليها البيض . وكان ذلك أول اجتماع يعقد منذ استبعاد افريقيا من الحركة الاوليمبية بعد دورة الالعاب الاوليمبية في روما عام ١٩٨٦ ممثل اللجنة الاوليمبية الدولية في بيان صدر بعد الاجتماع موقف اللجنة بضرور جنوب افريقيا للفصل العنصري قبل قبولها من جديد في الحركة الاوليمبية الدولي وترى اللجنة الاوليمبية الدولية ، أن الحركة الاوليمبية لا يمكنها النظر في ا وضع جنوب افريقيا في عضوية اللجنة الى أن يتم إقامة اتحادات رياضية حقيقية عنصرية في ذلك البلد تشمل جميع الرياضات الاوليمبية . وفي هذا الصدد ، أعلن اللجنة الاوليمبية الدولية أنه لا يمكن إعادة السماح لجنوب افريقيا بالمشار الرياضات العالمية إلا "بموافقة البلدان الافريقية الأخرى" (١٥١) .

٢٧١ - وقد عقد الاجتماع الاستشاري للجنة المعنية بالفصل العنصري والالعاب الا التابعة للجنة الاوليمبية الدولية ، في الكويت من ١٩ إلى ٢٠ شباط/فبراير — وخلال هذا الاجتماع ، شارك رئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الريا بصفته أيضا ممثلا للجنة الخاصة ، في المناقشات التي دارت مع اللجنة المعنية العنصري والالعاب الاوليمبية التابعة للجنة الاوليمبية الدولية . وكان ذلك اجتماع رسمي بين هاتين الهيئتين رغم انهما أجريا عددا من الاتصالات غير الرسمية الماضي . وقدمت اللجنة المعنية بالفصل العنصري والالعاب الاوليمبية اقتراحا للجنة الاوليمبية الدولية هما : (أ) دعوة رابطة اللجان الاوليمبية اللجان الافريقية الى الاستجابة للمبادرات التي اتخذتها مؤسسات رياضية معينة في افريقيا لاسيما عقد اجتماع مع جميع المؤسسات الرياضية في جنوب افريقيا و تقرير الى اللجنة الاوليمبية الدولية بنتائج الاجتماع و (ب) دراسة إمكانية مساعدة تقنية إلى الرياضيين في جنوب افريقيا الأقل حظا لمساعدتهم على إعداد لمعالجة المسائل المتعلقة بالالعاب الرياضية التي قد يواجهونها في المستقبل رئيس اللجنة الاوليمبية الدولية أنه لن يتم تخفيف الحظر المفروض على جنوب ا في الالعاب الرياضية وأنه لن تتخذ أية قرارات بشأن الحظر إلا بعد اجراء مشاور البلدان الافريقية (١٥٢) .

٢٧٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، عقد المؤتمر الدولي الرابع لمناهضة العنصري في الالعاب الرياضية في استكهولم (السويد) ، في الفترة من ٤ إلى ٦ سبتمبر ١٩٩٠ . وقامت بتنظيمه اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بالت

الاتحاد السويدي للالعاب الرياضية واللجنة الاولمبية الوطنية السويدية ، واللجنة الاولمبية غير العنصرية لجنوب افريقيا والحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وحضر المؤتمر ما مجموعه ١٩٠ مشتركا من أكثر من ٤٠ بلدا بما فيهم رياضيون ومديرون للالعاب الرياضية وعناصر ناشطة في الحملة الدولية لمقاطعة الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري وممثلين لحركات التحرير الوطنية للحكومات . وافتتح المؤتمر رسميا رئيس وزراء السويد ، وتكلم فيه رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومدير مركز مناهضة الفصل العنصري . وركزت المناقشات على موضوعين رئيسيين هما مساعدة القطاعات المحرومة من الالعاب الرياضية في جنوب افريقيا ومواجهة دعاية الفصل العنصري : تقييم حملة العزل واستراتيجية المستقبل . وتم اعتماد اعلان الاجراء الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الاولمبية والذي دعا إلى مواصلة مقاطعة الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري إلى أن يقرر الممثلون الحقيقيون لشعب جنوب افريقيا أن عملية الانتقال أصيلة ولا رجعة فيها ويطلبون رسميا إلى المجتمع الدولي رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا وفقا لاعلان الامم المتحدة . وحث الاعلان الهيئات الرياضية والرياضيين في جنوب افريقيا على التغلب على جميع الصعوبات المتبقية ليتمكنوا قريبا من تشكيل هيئات موحدة لكل لعبة رياضية لا يكون فيها أي أثر للفصل أو التمييز العنصري في دساتيرها أو ممارساتها . وبالتالي وضع أساس لاقامة اتحاد غير عنصري للالعاب الرياضية يضم جميع الرياضيين في هذا البلد . وناشد الاعلان أيضا جميع ذوي النوايا الطيبة النظر في السبل اللازمة لتقديم مساعدات ملائمة وفي مراحل مناسبة إلى الرياضيين والرياضيات في جنوب افريقيا لتحقيق انفتاح المنافسة وتكافؤ الفرص التي تمثلها الالعاب الرياضية .

٢٧٢ - وقد أعلن سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٠ وتضمن أسماء ٥١٥ ٣ رياضيًا من ٥٧ بلدا مختلفا . وبلغ مجموع المشتركين حسب سجل ١٩٨٩ ، ٤٠٤ ٣ رياضيين . وترجع هذه الزيادة إلى تزايد عدد الرياضيين المتنافسين في العاب رياضية صغيرة في جنوب افريقيا من أجل الحصول غالبا على أجر كبير . ومن بين هؤلاء المشتركين ، ٤٩٨ رياضيًا شاركوا في أنشطة رياضية في جنوب افريقيا عام ١٩٨٩ ، ولكن معظمهم ليسوا من الرياضيين المشهورين . وكان الرياضيون من الولايات المتحدة يشكلون أعلى عدد (١٠٣٩) يليهم الرياضيون من المملكة المتحدة (٦٧٣) . ولما كان قد أعلن عن السجل لأول مرة في عام ١٩٨١ ، فقد تعهد ما مجموعه ٦١٦ رياضيًا بعدم الاشتراك في أنشطة رياضية في جنوب افريقيا طالما ظل نظام الفصل العنصري قائما . ومن بين هذه التعهدات ، ورد ٧٢ تعهدا في الفترة بين أيار/مايو ١٩٨٩ و حزيران/يونيه ١٩٩٠ (١٥٣) .

٢٧٤ - وواصلت اللجنة الاولمبية الدولية جهودها لعزل نظام الفصل العنصري في مجال الألعاب الرياضية . وأعلنت أنه سيتم حرمان أي لاعب رياضي يتنافس في جنوب افريقيا من الاشتراك في الألعاب الاولمبية . وعلاوة على ذلك ، كان للجنة الاولمبية الدولية دور فعال في الحصول على ايقاف جنوب افريقيا من الاشتراك في أنشطة الاتحاد الدولي للتنس . وفي هذا الصدد ، أشنت اللجنة الخاصة على رئيس اللجنة الاولمبية الدولية لتفاعله المستمر والدينامي مع مختلف الاتحادات الرياضية الوطنية والدولية لمتابعة تنفيذ سياسة اللجنة الاولمبية الدولية في مناهضة الفصل العنصري (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير ، GA/AP/1946 ، المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩) .

٢٧٥ - واتخذ المؤتمر الدولي للعبة الكريكت اجراءات لإثناء لاعبي الكريكت عن المشاركة في المناسبات الرياضية في جنوب افريقيا . ومنذ اعتماد هذه التدابير ، تلقت اللجنة الخاصة طلبات عديدة لحذف أسماء لاعبي الكريكت الذين شاركوا في الماضي في مناسبات رياضية في جنوب افريقيا ، من سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا . وبعد مشاورات مستفيضة ، اتفق على أن يحذف من السجل أسماء جميع لاعبي الكريكت الذين شاركوا في مناسبات رياضية في جنوب افريقيا قبل ١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . غير أن اللجنة الخاصة أكدت أن هذه المبادرة لمرة واحدة اعترافا منها بالاثار البعيدة المدى للقرار المتعلق بجنوب افريقيا الذي اعتمدته اللجنة الاولمبية الدولية . وينبغي أن يتفق حذف الاسماء من السجل مستقبلا مع سياسة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ووافقت اللجنة الخاصة على أن يشمل هذا الترتيب أيضا لاعبي الدراجات البخارية .

٢٧٦ - وقرر الاتحاد الدولي للدراجات البخارية استبعاد جنوب افريقيا من عضويته وسحب الاعتراف بجميع المسابقات التي جرت في جنوب افريقيا . وأكدت اللجنة الخاصة ، في بيان صادر في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أنه تم اتخاذ هذه الخطوات لمساعدة هذه المنظمات الرياضية في قرارها بفرض حظر على الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، بما في ذلك اتخاذ إجراء تأديبي ضد أولئك الرياضيين الذين ينتهكون الحظر في المستقبل . ومع ذلك ، فإنه في حالة مشاركة الرياضيين الذين كانت أسماؤهم مدرجة أصلا في السجل وحذفت فيما بعد في أي أنشطة رياضية في جنوب افريقيا ، فسوف يعاد إدراج أسمائهم في السجل واعتبارهم "منشقين" ولن تحذف أسماؤهم حتى لو تعهدوا بعدم المشاركة في أية أنشطة رياضية في المستقبل في جنوب افريقيا (انظر المرفق الثاني GA/AP/1946 ، المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩) .

٢٧٧ - وحذر الاتحاد الاوروبي لاعبي الجولف المحترفين أعضاءه من أنهم سيمنعون من القيام بأية جولات رياضية في السويد في حالة الاشتراك في مسابقات رياضية في جنوب افريقيا بعد ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وفي بيان صدر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، هنأت اللجنة الخاصة الاتحاد السويدي للألعاب الرياضية لتمسكه بمقاطعة الألعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري وسعيه إلى إقناع الاتحاد الاوروبي لاعبي الجولف المحترفين بقبول سياسته . ومع ذلك ، لم تستطع اللجنة الخاصة حذف أسماء جميع لاعبي الجولف من السجل إلى حين اتخاذ موقف دولي موحد أو ما لم يرسل أي لاعب للجولف ، من المدرجة أسماءهم في القائمة ، تعهدا مكتوبا للجنة الخاصة يذكر فيه أنه لن يشارك في أية مسابقة رياضية في جنوب افريقيا طالما ظل نظام الفصل العنصري سائدا في هذا البلد (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير ، GA/AP/1946 ، المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩) .

٢٧٨ - وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذها الافراد والتي اعتمدتها الهيئات الرياضية الدولية لدعم المقاطعة الرياضية ، فقد قرر عدد من الرياضيين والفرق الرياضية الاشتراك في مسابقات رياضية في جنوب افريقيا . وقد شار غضب دولي جامع عندما تجاهلت مجموعة من لاعبي الكريكت البريطانيين المتمردين بقيادة لاعب الكريكت المحترف مايك غاتنج جميع المحاولات المبذولة لإقناعه وفريقه بتأجيل جولة مزمنة إلى جنوب افريقيا . وقد وصفت هذه الجولة ، التي تمت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بأنها انتهاك للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الجولات الرياضية في جنوب افريقيا ومخالفة للحملة العالمية الواسعة النطاق ضد الفصل العنصري وتحديا لاتفاق غلينجيلز . وقوبل الفريق بحملة احتجاج منظمة جيدا قادها مجلس الألعاب الرياضية الوطني في جنوب افريقيا . وأعلن المسؤولون في هذا المجلس أنه من الواضح أن لاعبي الكريكت المتمردين لا يدركون عمق المشاعر السائدة بين سكان جنوب افريقيا السود ضد هذه الجولة<sup>(١٥٤)</sup> . وقد قُطعت هذه الجولة بسبب الاحتجاجات وأعلن في وقت لاحق عن إلغاء جولة المتابعة المقترحة<sup>(١٥٥)</sup> . وتُبدل حاليا جهود من جانب مجلس إدارة اتحاد لعبة الكريكت في جنوب افريقيا للشروع في محادثات مع المجلس الوطني للألعاب الرياضية في جنوب افريقيا بشأن انشاء منظمة وحيدة للعبة الكريكت في جنوب افريقيا<sup>(١٥٦)</sup> وتُضاف هذه المبادرة إلى الجهود الجارية لإنشاء حركة رياضية جماهيرية ديمقراطية وغير عنصرية في هذا البلد . وفي تموز/يوليه ١٩٩٠ ، قام مجلس الألعاب الرياضية لمدارس جنوب افريقيا بجولة في ميناء اليزابيث . واتفق المشاركون في هذه الجولة على ضرورة أن يقترن النضال من أجل إنشاء هياكل رياضية غير عنصرية بالكفاح من أجل اقامة نظام تعليمي واحد غير عنصري .

٢٧٩ - وذكرت الأنباء أن فريقا هونغارييا لكرة القدم في الملاعب المغطاة قد لعب مباريات في جنوب افريقيا ضد فرق محلية . ونتيجة هذه المسابقة ، أوقفت السلطات الرياضية ذات الصلة في هونغارييا أولئك اللاعبين عن الاشتراك في مباريات كرة القدم في الملاعب المكشوفة لمدة ١٠ سنوات<sup>(١٥٧)</sup> . وذكرت الأنباء أيضا أن الرياضي بيتسر ليندنبرغ من جنوب افريقيا قد شارك في البطولة العالمية لسباق القوارب البخارية التي جرت في بودابست في آب/أغسطس ١٩٩٠ . وكان بذلك أول رياضي من جنوب افريقيا يشارك في مسابقة رياضية في أوروبا الشرقية خلال السنوات الماضية<sup>(١٥٨)</sup> .

#### خامسا - استمرار أعمال اللجنة الخاصة

٢٨٠ - قدمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الى الجمعية العامة مقترحات بشأن سياساتها إزاء جنوب افريقيا . وانعكست هذه المقترحات في القرارات المتخذة في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وكذلك في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وواصلت اللجنة رصد وتحليل التطورات الهامة الحاصلة في جنوب افريقيا ورد فعل المجتمع الدولي إزاءها . وعلا على تشجيع الحفاظ على الضغط المفروض على نظام الفصل العنصري ، ركزت اللجنة الخاصة على الأنشطة التي يمكن أن تنطوي على إمكانات بالنسبة للتأثير في اتخاذ القرارات . وأكدت بصفة خاصة على إجراءات مناهضة للفصل العنصري وموجهة نحو أهداف مختارة بعناية وعلى تشجيع إيجاد حل سلمي للنزاع في جنوب افريقيا عن طريق المفاوضات . وقد قامت اللجنة الخاصة بتنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية واجتماعات أخرى ، وعززت الاتصالات مع معارضي الفصل العنصري وساعدت ، في حدود إمكانياتها ، الحركات المناهضة للفصل العنصري سواء داخل جنوب افريقيا أو خارجها .

ألف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة  
بشأن البند المعنون "سياسة الفصل العنصري  
التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا"

١ - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في  
دورتها الرابعة والأربعين

٢٨١ - في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول في الدورة الرابعة والأربعين (القرار ١/٤٤) ، وهو القرار المعنون "حكم الإعدام الصادر بحق

وطني من جنوب افريقيا" وذلك بأغلبية ١٤٩ صوتا مع امتناع عضوين عن التصويت . وعلى الرغم من أن الجمعية العامة قد طلبت تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق ملغينا جيفري بوزمان ، وهو عضو من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ، فإن سلطات جنوب افريقيا نفذت حكم الإعدام .

٢٨٢ - وخلال ثمانية اجتماعات عامة عقدت في الفترة من ٧ الى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، نظرت الجمعية العامة في البند ٢٨ من جدول الأعمال ، المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" . واستنادا الى مجموعة كبيرة من التوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة ، اتخذت الجمعية العامة ، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، القرارات الاثنى عشر التالية (٢٧/٤٤ ألف الى لام) المتعلقة بالجوانب المختلفة للفصل العنصري : "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" ؛ و "الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق مفاوضات حقيقية" ؛ و "فرض جزاءات شاملة والزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا" ؛ و "فرض تدابير ضد جنوب افريقيا العنصرية وتنسيق تلك التدابير ورمدها بدقة" ؛ و "الضغط المالي الدولي على اقتصاد نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا" ؛ و "العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل" ؛ و "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" ؛ و "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" ؛ و "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" ؛ و "صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا" ؛ و "إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" ؛ و "تقديم الدعم لآعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية" .

٢٨٣ - وللمرة الاولى ، اعتمد بالاجماع قرار موضوعي بشأن الفصل العنصري اقترحتة اللجنة الخاصة ، وهو قرار الجمعية العامة ٢٧/٤٤ بء ، الذي طلب من بريتوريا اتخاذ عدد من الخطوات اللازمة لإيجاد مناخ يساعد على إجراء المفاوضات .

٢٨٤ - وقد حصلت القرارات في الواقع على نفس التأييد الذي حصلت عليه قرارات السنة السابقة ، بل وعلى تأييد أكبر ، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٢٧/٤٤ زاي الذي اتخذ ، لأول مرة ، دون أن يعترض عليه أي عضو ، وذلك بالإضافة الى القرارات ٢٧/٤٤ بء و ٢٧/٤٤ ياء اللذين اعتمدا بتوافق الآراء . وقد أشارت بعض الدول الأعضاء ، لدى إعرابها عن تأييدها لقرارات معينة ، الى تقديرها للإيجاز والدقة التي تحلت بها المشاريع .

٢ - دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة  
عشرة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة  
في الجنوب الافريقي

٢٨٥ - انعقدت الدورة الاستثنائية السادسة عشرة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ١٢ الى ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

٢٨٦ - وفي ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أنشأت الجمعية العامة ، وفقا للمقرر ٤٠٨/٤٤ المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، لجنة مخصصة جامعة للدورة الاستثنائية السادسة عشرة للنظر في مسألة الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وكان معروضا على اللجنة المخصصة ، التي رأسها سفيرة نيوزيلندا ، السيدة آن هركوس ، مشروع إعلان كان قد قدمه مكتب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بعد التشاور مع دول خط المواجهة . وقد استمعت اللجنة المخصصة أيضا الى ١٩ من ممثلي المنظمات غير الحكومية والافراد بشأن الموضوع قيد البحث .

٢٨٧ - وخلال ست جلسات عامة ، تحدث الى الجمعية العامة ١٣١ وفدا . وفي ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وعلى إثر مفاوضات مكثفة ، قدمت رئيسة اللجنة الخاصة مشروع إعلان تم التوصل اليه بتوافق الآراء كي تعتمده الجمعية العامة في جلستها العامة . واعتمدت الجمعية العامة الإعلان بتوافق الآراء (قرار الجمعية العامة د - ١/١٦ ، المرفق) .

٢٨٨ - وباعتماد الإعلان ، أكدت الجمعية العامة من جديد أنها تعطي أولوية عليا للقضاء على الفصل العنصري . وقد حدد المجتمع الدولي ، لأول مرة وبصوت واحد ، ما يرى أنه يمثل العناصر الأساسية لتحويل جنوب افريقيا الى بلد موحد وغير عنصري وديمقراطي واعتمد عملية للتفاوض من أجل تحقيق هذه الغاية . والإعلان يقدم للمجتمع الدولي مقياسا لتقييم الإجراءات المتخذة من جانب نظام جنوب افريقيا ومن جانب المجتمع الدولي . والإعلان يذكر بوضوح أن اتخاذ أية تدابير لتخفيف شدة الجزاءات ، أو أية تدابير مماثلة ، سيكون سابقا لاوانه ما لم يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا .



### ٣ - الدورة الرابعة والاربعون المستأنفة للجمعية العامة

٢٨٩ - في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، استأنفت الجمعية العامة دورتها الرابعة والاربعين للنظر في تقرير الأمين العام (A/44/960) عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وإتاحة الوقت الكافي للوفود لدراسة التقرير وإجراء المشاورات اللازمة ، قررت الجمعية العامة أن تعقد الدورة مرة أخرى في الفترة من ١٢ الى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

٢٩٠ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، رحب رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة ، في بيان رسمي ، بتقرير الأمين العام وأعرب عن موافقته على أنه على الرغم من أن عملية التغيير في جنوب افريقيا قد بدأت فإنها لا تزال في مرحلة أولوية . وذكر أن النشاط السياسي العادي لا تزال تعوقه أحكام التشريع القمعي وأن التدابير المطلوبة لم تنفذ إلا جزئيا . وبالنظر الى هذه التطورات ، حثت الجمعية العامة المجتمع الدولي على مواصلة ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا لوضع نهاية للفصل العنصري .

٢٩١ - وفي الفترة من ١٢ الى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، نظرت الجمعية العامة في دورتها المستأنفة في تقرير الأمين العام . وقد تحدث الى الجمعية العامة ٤٠ وفدا في أربع جلسات عامة . وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، اعتمدت الجمعية العامة ، بتوافق الآراء ، القرار ٢٤٤/٤٤ المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا" . وقبل انعقاد الدورة المستأنفة ، اجتمعت اللجنة السياسية الخاصة ، بناء على طلب رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ للاستماع الى ممثلي المنظمات الحكومية والافراد ممن لهم اهتمام خاص بمسألة الفصل العنصري (١٥٩) .

٢٩٢ - وفي القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء ، طلبت الدول الاعضاء الى نظام جنوب افريقيا خلق مناخ يساعد تماما على إجراء مفاوضات باتخاذ الخطوات المنصوص عليها في الإعلان الذي أصدرته الامم المتحدة . ودعت الدول الاعضاء أيضا الى إنهاء العنف على الفور في جنوب افريقيا . ورحبت الدول الاعضاء بدخول نظام جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي في محادثات ، وأشنت على المؤتمر الوطني الافريقي لمبادرته المتعلقة بالدعوة الى عقد تلك المحادثات وتعليق الكفاح المسلح . وأخيرا فإن الدول الاعضاء قد دعت الى تقديم المساعدة من أجل إعادة إنشاء المنظمات السياسية التي كانت محظورة ، وإعادة دمج السجناء السياسيين المفرج عنهم والمساعدة في إعادة اللاجئين

والمنفيين السياسيين من جنوب افريقيا ، طوعا ، الى وطنهم . وطلب الى الامين العام أن يقدم ، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين ، تقريراً عما يُحرز من تقدم آخر في تنفيذ الإعلان .

#### باء - أنشطة اللجنة الخاصة لدعم مقاومة الفصل

##### المنصري في جنوب افريقيا

٢٩٣ - واصلت اللجنة الخاصة رمد الحالة في جنوب افريقيا عن كذب وإبداء رأيها من خلال البيانات العامة فيما يتعلق بعدد من التطورات الجارية في البلد . وكانت بعثة وفد فريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة تستهدف الاعلام عن حالة النساء والاطفال اللاجئين وتعزيز المساعدة الدولية لهم . وأتاحت الاجتماعات والمشاورات التي عُقدت مع شخصيات من جنوب افريقيا ومن بينها السيد نلسون مانديلا ، نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، فرصة للجنة الخاصة لتبادل الآراء مع ممثلي الدول الاعضاء الاخرى بشأن التطورات الهامة في جنوب افريقيا . وقد ظلت اللجنة الخاصة تضع في اعتبارها ، عند تقييم بعض التغييرات الايجابية التي أدخلتها سلطات جنوب افريقيا الاهداف المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة .

#### ١ - الاجراءات المتصلة بالتطورات السياسية في

##### جنوب افريقيا

٢٩٤ - في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، انتقد رئيس اللجنة الخاصة التدابير القمعية التي اتخذها النظام ضد عدد من قادة مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ومكاتبه ، وضد إلقاء القبض على زعماء دينيين في جنوب افريقيا عشية إجراء الانتخابات القائمة على التفرقة العنصرية في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أعرب الرئيس بالنيابة ، عن القلق إزاء فرض حظر على مسيرة سلمية نظمتها هيئة النساء ضد القمع في جنوب افريقيا . وهذان الاجراءان يظهران تخطيط وتنسيق الهجمات ضد الحركة الديمقراطية الجماهيرية ، ويعتبران ضارين بإيجاد الظروف التي تؤدي إلى مناخ للمفاوضات . وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، انتقد الرئيس بالنيابة أيضا تهديد الحكومة نشر صحيفة "نيونيشن" (New Nation) في جنوب افريقيا .

٢٩٥ - وفيما يتعلق بموضوع السجناء والمعتقلين السياسيين ، ناشدت اللجنة الخاصة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة وسائط الاعلام ، أن تتخذ

إجراءات مناسبة وأن تطالب بالافراج فورا عن الصحفيين الذين قبض عليهم بسبب مشاركتهم في مظاهرات سلمية وتغطيتها لها عشية انتخابات أيلول/سبتمبر . وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، دعا الرئيس بالنيابة المجتمع الدولي على سبيل الاستعجال إلى زيادة جهوده من أجل إنقاذ حياة مانغينا جفري بويسمان وجميع السجناء السياسيين الآخرين الذين ينتظرون تنفيذ حكم الاعدام . وإذ أكد الرئيس بالنيابة أن المزيد من أحكام الاعدام وتنفيذها سيكون له عواقب ضارة بالسمي لإيجاد حل سلمي للحالة في جنوب أفريقيا ، طالب مرة أخرى بإطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء . وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، رحبت اللجنة الخاصة بإطلاق سراح وولتر سيسولو ، وأحمد كاشرادا ، وجافتا ماسيمولا ، وريموند مهلبا ، وولتون ميكوايي ، واندرو ملانغيني ، والياف متسواليدي ، واوسكار مبيشا ، بعد أن مكثوا في السجن سنوات طويلة . وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، هنأ الرئيس بالنيابة موزس شيكاني ، وباتريك ليكوتا ، وبوبو موليفي ، بمناسبة إطلاق سراحهم من سجون الفصل العنصري . وفي شباط/فبراير ١٩٩٠ ، احتفلت اللجنة الخاصة بإطلاق سراح نيلسون مانديلا .

٢٩٦ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ندد الرئيس بالنيابة بأعمال القتل والعنف ضد العمال السود المضربين احتجاجا على خدمات النقل المملوكة لحكومة جنوب أفريقيا ، وكرر تأكيد مساندة اللجنة الخاصة للنضال من أجل الحقوق النقابية . وأدانت اللجنة الخاصة مرة أخرى في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠ استعمال شرطة جنوب أفريقيا للعنف أثناء مسيرة سلمية ضد الإيجارات المرتفعة ، والاسكان القائم على أساس الفصل العنصري ، في مدينة سيهوكينغ . وأشادت اللجنة الخاصة في مناسبة الاحتفال بأول أيار/مايو بكل من مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا والمؤتمر الأفريقي الوطني لنقابات العمال لدفاعهما المستمر عن حقوق عمال جنوب أفريقيا وموقفهما الثابت ضد الفصل العنصري .

٢٩٧ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، أهدت اللجنة الخاصة استيائها لمأساة موت جافتا ماسيمولا ، أحد زعماء مؤتمر الوجدويين الأفريقيين لازانيا ، وأعربت عن تعازيها للمنظمة ولاسرتة . وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أعرب الرئيس عن قلق اللجنة الخاصة العميق إزاء إلقاء القبض ، بموجب الفقرة ٢٩ من قانون الأمن الداخلي ، على أحد كبار أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقي وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا ، وهو سافياندرانك (ماك) ، ماهراج . وترى اللجنة الخاصة أن هذا الاعتقال يبين مرة أخرى عدم توفر مناخ للنشاط السياسي الحر في جنوب أفريقيا . وبرغم هذا الاجراء القمعي ، تعرب اللجنة الخاصة عن الأمل في ألا تخرج عملية المفاوضات عن مسارها .

٢٩٨ - وأعرب الرئيس في بيان صادر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، عن قلق اللجنة الخاصة العميق إزاء استمرار العنف في البلديات . وفي ضوء خطورة هذه التطورات ، رأت اللجنة الخاصة أنه من اللازم أن تتخذ السلطات تدابير فعالة لضمان حيطة الشرطة . وناشدت اللجنة الخاصة أيضا الاطراف المعنية البحث عن آليات تهدف إلى وقف أعمال العنف التي لا معنى لها ، وتعزيز امكانيات المصالحة الوطنية .

٢٩٩ - ورحب كل من الرئيس والرئيس بالنيابة في مناسبتين بالتدابير الايجابية التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا ، والتي قد تساعد في عملية إيجاد مناخ مناسب للمفاوضات . وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، رحبت اللجنة الخاصة برفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا ، والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا وغيرها من المنظمات المناهضة للفصل العنصري ؛ ورحبت بإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ، ووقف فرض عقوبة الاعدام ، وتخفيف شدة بعض القيود التي كانت مفروضة على وسائط الاعلام . ولاحظت اللجنة الخاصة أيضا بعين الارتياح إعلان قرب إطلاق سراح نلسون مانديلا . وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، رحبت اللجنة الخاصة بقرار الرفع الجزئي لحالة الطوارئ التي دامت أربعة أعوام في جنوب افريقيا . وفي معرض الاشارة بهذه التدابير ، أعربت اللجنة الخاصة عن قلقها إزاء استمرار وجود آليات خنق الاحتجاج والمعارضة السلميين حتى في غياب أنظمة الطوارئ الشديدة القسوة . وأعربت اللجنة الخاصة عن رأيها بأنه لا ينبغي للتدابير الايجابية أن تسوغ بآلية طريقة تبرر أو تؤدي بأي شكل إلى القيام قبل الاوان وعلى وجه السرعة بتخفيف القيود القائمة التي تطبقها أي دولة أو مجموعة من الدول ضد جنوب افريقيا ، مادام نظام الفصل العنصري لم يتغير .

## ٢ - البعثة التي قام بها إلى جنوب افريقيا وفد فريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة

٣٠٠ - عملا بقرار اللجنة الخاصة ، أوفدت بعثة لتقييم احتياجات اللاجئين من نساء وأطفال جنوب افريقيا وناميبيا . وبالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، قام الوفد الذي ترأسته السيدة ليزبيث بالمه ، رئيسة اللجنة الوطنية السويدية لليونيسيف ، بزيارة مناطق اللاجئين في زمبابوي وزامبيا وناميبيا في الفترة من ١٩ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وتلقى الوفد تقارير مباشرة من اللاجئين والعائدين الناميبيين ، بشأن احتياجاتهم الخاصة ، كما أجرى مناقشات مع ممثلي الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية المشتركة في برامج المساعدة المقدمة إلى

اللاجئين ، وعقد مشاورات مع ممثلي حركات التحرير الوطني ، وبصفة خاصة مع قطاعات المرأة في هذه المنظمات . وأثناء البعثة ، اجتمع الوفد أيضا مع السيد كينييث كاوندرا ، رئيس جمهورية زامبيا ، والسيد سام نجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، والسيدة سالي مونغابي ، الرئيسة التنفيذية لمؤسسة تطوير بقاء الطفل في زمبابوي .

٣٠١ - وفي ختام البعثة قدم الوفد تقريرا إلى اللجنة الخاصة يتضمن توصيات بشأن احتياجات اللاجئين من النساء والاطفال ، موجهة إلى الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والحكومات المضيفة ، والمانحين ، فضلا عن الوكالات غير الحكومية<sup>(١٦١)</sup> . وأوصى التقرير بأن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود في استجابته لحالة اللاجئين منذ مدة طويلة ، اللواتي بحاجة إلى مساعدة انمائية ، تتجاوز الموارد المتوفرة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وينبغي لبرامج مساعدة اللاجئين أن تتناول احتياجات وموارد السكان المستهدفين والاحتياجات المحددة للنساء والاطفال . كما يتعين وضع برامج محددة لمعالجة الصدمة النفسية والمشاكل الاجتماعية التي يواجهها الاطفال في مناطق اللاجئين . وأوصى التقرير كذلك بأن تنسق وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أنشطتها على نحو وثيق ، وأن يخصص تمويل مناسب لبرامج التنمية بغية ضمان جعل المرأة مكتفية ذاتيا وابقائها كذلك . وقُدمت توصيات خاصة تتعلق ببناميبيا . وقد أحالت رئيسة الوفد النتائج التي خلصت إليها البعثة إلى اللجنة المختصة الجامعة التابعة للدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة .

### ٣ - الاجتماعات والمشاورات الخاصة مع مناهضي الفصل العنصري

٣٠٢ - عقدت اللجنة الخاصة اجتماعات ومشاورات خاصة مع مناهضي الفصل العنصري للترحيب بالتطورات الايجابية في النضال ضد الفصل العنصري ، ولتبادل الآراء بشأن جوانب معينة للحالة في جنوب افريقيا ، ولإعداد مبادرات لتعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري .

#### (١) جلسات خاصة تكريما لنلسون مانديلا

٣٠٣ - لدى إطلاق سراح نلسون مانديلا في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، رحبت اللجنة الخاصة بذلك المناسبة التاريخية كخطوة مشجعة صوب توفير مناخ يؤدي إلى المفاوضات . وأدلى

الرئيس بالنيابة ببيان بشأن اطلاق سراح نلسون مانديلا ، كما بعث برسالة تهنئة إليه . وعقدت اللجنة الخاصة اجتماعا في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ للاحتفال بإطلاق سراحه . وألقى كلمات في الاجتماع الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وممثلو منظمة الوحدة الأفريقية ، والمجموعات الإقليمية للدول ، وحركات التحرير الوطني . واشترك باتريك ليكوتا ، ممثل الجبهة الديمقراطية المتحدة ، في الاجتماع كضيف خاص .

٣٠٤ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا خاصا للترحيب بنلسون مانديلا في الأمم المتحدة . وبعد اجتماعات مع الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس وأعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والأمين العام المساعد ، ومدير مركز مناهضة الفصل العنصري ، ألقى نلسون مانديلا خطابا أمام ممثلي الدول الأعضاء والمراقبين والضيوف الخاصين وممثلي المنظمات غير الحكومية وغيرهم من المدعوين . وكان من بين المشتركين ماريو م. كومو حاكم ولاية نيويورك ، وعضو مجلس النواب بل غرين ، وديفيد دينكنز ، عمدة مدينة نيويورك ، وهاري بيلافونت ، وجوزيف باب ، وخوسيه سليمان ، ومايك تايسون ، و (شوغر) راي ليونارد ، وجو فريزر ، وغيرهم من الشخصيات المعروفة والمرموقة ، من الأوساط الأكاديمية والثقافية والرياضية والدينية وغيرها ، فضلا عن الناشطين في مجال مناهضة الفصل العنصري . وأدلى ببيانات أيضا كل من الأمين العام ، ورئيس الجمعية العامة ، ورئيس مجلس الأمن ، وحاكم ولاية نيويورك . كما ألقى خطابا في الاجتماع ممثل رئيس مؤتمر بلدان عدم الانحياز ، وممثل رئيس منظمة الوحدة الأفريقية ، فضلا عن رؤساء المجموعات الإقليمية للدول .

#### (ب) اجتماعات ومشاورات أخرى

٣٠٥ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا لإجراء مشاورات مع مجلس الملائكة العالمي بشأن مقاطعة ممارسة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . وأبلغ رئيس مجلس الملائكة العالمي ، خوسيه سليمان ، اللجنة الخاصة بأن الهيئة التنفيذية للمجلس أعلنت ١٩٩٠ سنة خاصة لمناهضة التمييز العنصري . ومنح نلسون مانديلا جائزة مجلس الملائكة العالمي للمساواة الانسانية ، وتسلمها بالنيابة عنه شابو مبيكي ، مدير الشؤون الدولية للمؤتمر الوطني الأفريقي . وأهدت لوحات تكريم في هذه المناسبة لرئيس الجمعية العامة والأمين العام ورئيس اللجنة الخاصة بالنيابة ورئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري في مجال الرياضة .

٣٠٦ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا للاحتفال بالذكرى المئوية لمولد البانديت جواهر لال نهرو الهندي ، الذي أُشيد به لا بمفاته

سياسيا بارزا فحسب ، وإنما كزعيم ذي رؤيا ، وأب لحركة بلدان عدم الانحياز ، ومؤيد قوي للحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . وأدلى ببيانات كل من رئيس الجمعية العامة وممثلو المجموعات الاقليمية للدول ، وحركات التحرير الوطني ، والممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة .

٢٠٧ - وفي ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أجرت اللجنة الخاصة مشاورات مع أربعة من كبار علماء اللاهوت في جنوب افريقيا بشأن دور الزعماء الدينيين في الكفاح ضد الفصل العنصري ، ولاهوت التحرير والتغييرات الحاصلة في جنوب افريقيا في الوقت الحاضر . وقام علماء اللاهوت - وهم الأب سمانغاليسو مخاتشوا ، سكرتير عام معهد اللاهوت القريني في جنوب افريقيا ، والأب البرت نولان ، ونومغولا موكونياني ، والبروفيسور تشارلز فيلافيتشنسيو - بالادلاء ببيانات تناولت الجوانب المختلفة للحالة في جنوب افريقيا ، والرد على الاسئلة المحددة التي وجهها أعضاء اللجنة الخاصة . وتم التاكيد ، على وجه التحديد ، على أنه ينبغي ألا تستخدم التغييرات التي حدثت في الآونة الاخيرة في جنوب افريقيا كمذر لتخفيف الضغط الممارس على نظام الحكم .

#### (ج) الاحتفال بالايام الدولية للتضامن

٢٠٨ - في يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩) ، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا أدلى فيه بكلمات الامين العام وكذلك رئيس الجمعية العامة اللواء جوزيف ن. غاربا ، ورئيس مجلس الامن . واستمع الاجتماع الى كلمات من ضيوف هم السيد جورج بيسوس ، عضو المجلس الوطني للجنة المحامين المعنية بحقوق الانسان في جنوب افريقيا وعضو نقابة المحامين بجوهانسبرغ ، والسيد ريموند ساتنر ، المحاضر الاقدم في القانون بجامعة فيتفاترساند بجنوب افريقيا ، والسيد رابو موليكين ، السكرتير العام لمؤتمر شباب جنوب افريقيا . وفي اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس ١٩٩٠) ، نوهت اللجنة الخاصة بالتطورات الايجابية التي طرأت على الحالة في جنوب افريقيا . وتم الترحيب باستقلال ناميبيا ، وأعرب عن الامل في أن تتحقق تطلعات شعب جنوب افريقيا إلى اقامة مجتمع حر ، وغير عنصري ، وديمقراطي . وقُرئت رسالتان واردتان من الامين العام ورئيس الجمعية العامة . وأدلى رئيس مجلس الامن بكلمة في الاجتماع . ولأول مرة ، وجهت سلطات جنوب افريقيا رسالة إلى اللجنة الخاصة بمناسبة اليوم الدولي . وفي اليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح (١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠) ، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا أدلى فيه رئيس مجلس الامن بكلمة . وجرى التاكيد على ضرورة الابقاء على الجزاءات الاقتصادية المفروضة ضد جنوب افريقيا وتكثيفها باعتبارها وسيلة لإزالة نظام الفصل العنصري .

٣٠٩ - وفي اليوم الدولي للتضامن مع نضال المرأة في جنوب افريقيا (٩ آب/أغسطس ١٩٩٠) ، عقدت اللجنة الخاصة جلسة قرئت فيها رسالتان موجهتان من الامين العام ومن رئيس منظمة الوحدة الافريقية . وألقت كلمة في الجلسة كضيفة خاصة كل من السيدة لوسيل ماير وزيرة الدولة بجامايكا ، والسيدة ثوتوكيل ايلين بنغو ، منسقة حقوق الانسان الوطنية بجمعية الشابات المسيحيات وعضو الرابطة النسائية التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي ، والسيدة اليزابث ريجويس سيبيكو أمينة شؤون المرأة والطفل بمؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا . وبالنظر إلى التطورات الجديدة الحاصلة في جنوب افريقيا ، أعرب عن الأمل في أن تتحقق ، بل التصميم على أن تتحقق التوقعات المشروعة للمرأة ، وأن تستعيد دورها بالكامل في المجتمع وأن يكفل تمتعها بالمساواة .

جيم - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة فيما يتصل  
بمراجعة قرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري

٣١٠ - واصلت اللجنة الخاصة جهودها الرامية الى اقناع الحكومات بعدم تخفيف الضغط الحالي على نظام الفصل العنصري ، كما هو منصوص عليه في اعلان الأمم المتحدة . وفي عدد من المناسبات قامت اللجنة بعرض معلومات متعلقة بأعمال التعاون على الحكومات . ورغم أن اللجنة الخاصة أعربت في عدة مناسبات عن تقديرها للحكومات لاقدامها على تعزيز التدابير المناهضة للفصل العنصري ، فإنها وصفت كذلك أي تخفيف للتدابير الحالية بأنه سابق لأوانه كلية . وردا على العلامات التي دلت على قيام عدد من بلدان الشرق الاقصى بتوثيق أوامر العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا ، نظمت اللجنة الخاصة حلقة دراسية في طوكيو بشأن الاجراءات المتخذة في شرق آسيا لمناهضة الفصل العنصري .

١ - الحلقة الدراسية الاقليمية المعنية

بالاجراءات المتخذة في شرق آسيا

لمناهضة الفصل العنصري

٣١١ - نظمت الحلقة الدراسية وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٤٣ واو المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وعقدت في طوكيو في الفترة من ٢٣ الى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وحضر الحلقة ضيوف خاصون ، وممثلون لمنظمات غير حكومية ، دولية ووطنية ، وممثلون حكوميون ، وممثلون لحركات التحرير الوطني فسي



جنوب افريقيا ، وبرلمانيون ، واكاديميون ، ونقابيون ، ورجال دين من اليابان . كما حضر الحلقة الدراسية بصفة مراقبين ، وممثلو وسائط الاتصال ومنظمات الاعمال المالية والتجارية الوطنية . ورأس وفد اللجنة الخاصة السيد جيمس فيكتور غبيهو (غانا) رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا الذي افتتح الحلقة الدراسية . وألقى السيد نفوبي تاناكا ، النائب البرلماني لوزير خارجية اليابان ، كلمة أمام الحلقة الدراسية باسم حكومة اليابان . كما أدلى ببيانات كل من السيد ديفيد لانغ المدعي العام لنيوزيلندا ورئيس وزرائها السابق ، والسفير نانا س. موترسنا (اندونيسيا) نيابة عن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، والسيد أكيرا ياماغيشي رئيس الاتحاد الياباني لنقابات العمال ، والسيد ألكسندر بورين المدير التنفيذي للمعهد المعني ببديل ديمقراطي لجنوب افريقيا ، والسيد وولتر ماكلين ، النائب بمجلس العموم الكندي ، وكبير الاساقفة تريغور هادلستون ، رئيس الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري .

٣١٢ - وفي الجلسة الختامية ، اعتمدت الحلقة الدراسية نداء من أجل العمل ، يحث المجتمع الدولي ، وبخاصة بلدان شرق آسيا على اتخاذ تدابير على الصعيدين الفردي والجماعي لتأييد المبادئ الجوهرية والمبادئ التوجيهية الجوهرية الواردة في إعلان الامم المتحدة . وطلب من حكومات منطقة شرق آسيا أن تبقى على ما هو قائم من أشكال الخطط الاقتصادية وغيره من أشكال الضغط على بريتوريا لضمان المراعاة الدقيقة لحظر توريد الأسلحة الالزامي المفروض على جنوب افريقيا ، وتقييد أو منع أي صورة من صور التعاون في المجالين العسكري والنووي . وطلب من الحكومات أيضا أن تفرض مقاطعة على توريد جميع المنتجات ، لاسيما معدات الحاسبات الالكترونية والاتصالات وتكنولوجياتها ، ومهاراتها وخدماتها ، بما في ذلك المعلومات العسكرية ، التي يمكن استخدامها لأغراض الصناعة العسكرية والنووية في جنوب افريقيا . علاوة على ذلك ، دعا النداء الى فرض حظر على توريد النفط والمنتجات النفطية ، والتكنولوجيا النفطية ، وحظر على استيراد الفحم والذهب وغيرها من المعادن وكذلك المنتجات الزراعية من جنوب افريقيا . وجرى تشجيع الشركات عبر الوطنية والمصارف والمؤسسات المالية على الانسحاب بصورة فعالة من جنوب افريقيا . كما تتضمن النداء الدعوة الى تقديم المزيد من المساعدة والدعم الى شعب جنوب افريقيا المناضل وحركات تحريره الوطني (١٦١) .

### ٢ - العلاقات السياسية والدبلوماسية

٣١٣ - في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة برسالة الى الممثل الدائم لهنغاريا لدى الامم المتحدة يسترعي فيها انتباهه الى الانباء

القائلة بأن وزير خارجية جنوب افريقيا ، السيد رويلف بوشا ، قد قام بزيارة رسمية الى هنغاريا . وطبقا لهذه الانباء ، فإن البلدين يتجهان نحو إقامة علاقات دبلوماسية بينهما . وقيل أيضا إن مسائل مثل منح شركة طيران جنوب افريقيا حق الهبوط والاقلاع ، وإمكانية الحصول على تكنولوجيا التعدين من جنوب افريقيا ، وزيادة الاتصالات التجارية والاكاديمية والسياحية بين البلدين قد تمت مناقشتها وأعرب الرئيس عن قلق اللجنة الخاصة البالغ إزاء هذه المسألة ، لا سيما وأن هنغاريا هي من الأعضاء المؤسسين للجنة الخاصة . وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وجه الرئيس مرة أخرى انتباه الممثل الدائم لهنغاريا الى المسألة بعد نشر أنباء صحفية فحواها أنه من المزمع إنشاء "بعثة دائمة في عاصمة كل من البلدين" . وقالت حكومة هنغاريا في ردها إن موقفها "بشأن الكفاح ضد الفصل العنصري لم يتغير . وأن هنغاريا ، باعتبارها عضوا من الأعضاء المؤسسين للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تتخذ موقفا حازما ضد جميع أشكال التمييز العنصري وتدين نظام الفصل العنصري اللاإنساني" . كما ذكرت أن "إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين لم تكن مدرجة في جدول أعمال المناقشات مع وزير خارجية جنوب افريقيا ، ولم يتم التوصل الى أي اتفاق بصدد هذه المسألة أو أي موضوع آخر" . كما أعلنت حكومة هنغاريا استعدادها "لإجراء حوار مع التقيد تماما بالتزامها بالاسهام في إلغاء نظام الفصل العنصري" . وأرفق بالرد بيان صحفي صادر عن وزارة خارجية هنغاريا بشأن زيارة رويلف بوشا الى هنغاريا . كما تناول وفد هنغاريا المسألة خلال الاجتماعات الرسمية للجنة الخاصة (انظر الفرع الثالث ، ألف - ١ من هذا التقرير) .

٣١٤ - وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة برسالة الى الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة لفت فيها الانتباه الى الانباء القائلة بأن حكومة بلده تعتزم رفع مستوى العلاقات مع حكومة جنوب افريقيا بالنظر الى "التقدم الملحوظ" الذي أحرزته جنوب افريقيا في مجال إلغاء نظام الفصل العنصري . وأبلغت حكومة الأرجنتين اللجنة الخاصة في ردها بأنها "تنفذ بدقة قرارات الهيئة العالمية بشأن سياسة الفصل العنصري ... لأن هذه السياسة تنتهك المبادئ الأخلاقية الأساسية للغاية بالنسبة لشعب الأرجنتين" . وذكرت أن حكومة الأرجنتين "لا تقيم علاقات دبلوماسية مع حكومة جنوب افريقيا" ، وأكدت من جديد تأييدها للقضاء على الفصل العنصري .

٣١٥ - وفي ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أعرب رئيس اللجنة الخاصة في بيان عام عن قلق اللجنة إزاء إعلان زيارة رئيس جمهورية جنوب افريقيا لكل من فرنسا ، والمملكة

المتحدة ، وبلجيكا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، واليونان ، وإيطاليا ، وسويسرا ، واسبانيا والبرتغال . إذ يمكن أن تستخدم بريتوريا هذه الزيارات بمثابة دليل على تخفيف ، أو أداة ، لتخفيف الضغوط الممارسة ضد الفصل العنصري . وهذا الإجراء من شأنه أن يهدد بتقويض التوافق الدولي الذي تحقق عن طريق إعلان الأمم المتحدة . ولاحظت اللجنة الخاصة مع الارتياح أن حكومة هولندا اعتبرت هذه الزيارات سابقة لاوانها . فقد أعربت عن الرأي القائل بأنه ينبغي مقارنة الأعمال الرامية الى تشجيع الخطوات الايجابية لجنوب افريقيا بالانطباع الذي تعطيه كل من الحكومات التي تستقبل رسميا رئيس نظام حكم غير مقبول ، وأشارت أيضا الى ردود الفعل الخطيرة التي قد تنشأ عن هذا الانطباع . ( انظر الفرع الرابع - دال من هذا التقرير ) .

٣١٦ - وفي ٩ ايار/مايو ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة بالنيابة برسالة أيضا الى الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة يوجه فيها الانتباه الى اتفاق الدانمرك وجنوب افريقيا على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى السفراء . وأشارت حكومة الدانمرك في ردها الى أن "الدانمرك لم تقطع أبدا علاقاتها الدبلوماسية بالكامل بجنوب افريقيا" . فإغلاق البعثة الدبلوماسية في جنوب افريقيا في عام ١٩٨٥ قد أدى بشكل متزايد الى وضع الدانمرك "في وضع غير موات فيما يتعلق بجمع معلومات مباشرة عن التطورات الحاصلة في جنوب افريقيا وممارسة الضغط الدبلوماسي على حكومة جنوب افريقيا" . علاوة على ذلك ، "... فإن قرار المؤتمر الوطني الافريقي بنقل مقره الى جوهانسبرغ جعل من الأمور الاساسية بالنسبة للدانمرك أن تعيد إقامة وجود دبلوماسي في جنوب افريقيا بهدف إجراء حوار رفيع المستوى مع المنظمة" . وهذه الخطوة "لا تستلزم إجراء أي تغيير في سياستنا العامة تجاه جنوب افريقيا . فإن هدف السياسة الدانمركية لا يزال يتمثل في الإلغاء الكامل للفصل العنصري في جنوب افريقيا بالوسائل السلمية" . كما أشارت الحكومة الدانمركية الى أنها ستواصل ممارسة ضغطها على جنوب افريقيا "بوسائل تشمل فرض جزاءات اقتصادية واسعة النطاق وغيرها من الجزاءات ... الى أن يظهر هناك دليل واضح على حدوث تغيير عميق لا رجعة فيه" .

٣١٧ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة بالنيابة برسالة الى الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة يسترعي فيها الانتباه الى الانباء القائلة بأن وزير داخلية جنوب افريقيا قد أعلن التنازل عن الشروط اللازمة التي تمنح بمقتضاها تأشيرة لحاملي جواز السفر الموريشي لقضاء اجازة محددة الاجل في جنوب افريقيا أو للقيام بزيارتها لقضاء الاعمال ، بغية تنشيط التجارة والسياحة من موريشيوس الى جنوب افريقيا . وفي ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وجه رئيس اللجنة الخاصة في رسالة أخرى

الانتباه الى أن موريشيوس بمدد فتح مكتب لترويج التجارة مع جنوب افريقيا . وفي المناسبتين ، طلب من الممثل الدائم إحالة المعلومات المقدمة من اللجنة الخاصة وشاغلها الى حكومته ، وموافاة اللجنة بموقف الحكومة من هذه المسألة . وفي رد وصل في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، عللت حكومة موريشيوس الموقف بأنه "لم يكن لها يد بأي حال من الأحوال في القرار الذي اتخذته حكومة جنوب افريقيا" . وأبلغت اللجنة الخاصة كذلك "بأن موريشيوس بلد ديمقراطي ، وأن لاهالي موريشيوس الحرية في السفر الى أي مكان . ومن ثم فإن حكومة موريشيوس ليست بحاجة الى تشجيع الموريشيين على زيارة جنوب افريقيا أو أي بلد آخر في أي جزء من العالم" . وفي معرض القول بأن "الحالة في جنوب افريقيا تتطور بشكل ايجابي" وأنه لن يكون لموريشيوس تمثيل دبلوماسي في جنوب افريقيا ، أكدت الحكومة أن جنوب افريقيا قد فتحت مكتباً تجارياً في موريشيوس . وقالت حكومة موريشيوس إن ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي "لا يعارضون الخطوات المتخذة" . (انظر الفرع الثالث - ألف من هذا التقرير) .

### ٣ - التعاون العسكري والنووي

٢١٨ - في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أشار رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة إلى تقارير صحفية تتعلق بالتعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا بشأن مشاريع تطوير قذيفة متوسطة المدى . وعلى إثر إذاعة تقارير بشأن هذا الموضوع في برنامج "الاخبار الليلية" الذي قدمته شبكة تليفزيون "إن . بي . سي" بالولايات المتحدة ، في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أعربت اللجنة الخاصة عن قلقها العميق إزاء ذلك التعاون . وحث المجتمع الدولي على دعم إجراءات دولية فعالة لمناهضة كافة مجالات التعاون العسكري مع نظام الحكم القائم على الفصل العنصري . وفي اجتماع رسمي عقد في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ ، بحثت اللجنة الخاصة العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وبمدد النظر في معلومات تتعلق بالتعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، حظي التعاون في مسائل عسكرية باهتمام خاص . ونشر ممثل الجمهورية العربية السورية البيان الرئيسي للاجتماع ، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق اللجنة الخاصة (١٦٢) .

٢١٩ - وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، بحث رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة برسالة إلى الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة بيلفت فيها الانتباه إلى معلومات بشأن مشاركة جنوب افريقيا المزمعة في المعرض الدولي للجو والغضاء لعام ١٩٩٠ وبشأن نية شركة اندسترياس كارديون في شيلي لعرض المدفعين هاويتزر G.5 و G.6 من عيار ١٥٥ ملم مترا من صنع جنوب افريقيا والترويج لهما في المعرض . وناشدت اللجنة الخاصة الحكومة

الشيلية لكي تحول دون مشاركة جنوب افريقيا في المعرض الدولي للجو والغضاء لعام ١٩٩٠ ، وتضع نهاية لكافة مجالات التعاون العسكري مع جنوب افريقيا ، وتضع نهاية بصفة خاصة لترتيبات إنتاج الاسلحة المعقودة بين اندسترياس كاردليون وشركة ARMSCOR . وأكدت الحكومة الشيلية ، في ردها ، على أن "الدعوة لم تقدم إلى جنوب افريقيا للاشتراك في المعرض الدولي للجو والغضاء لعام ١٩٩٠ ولن تظطلع شركة كاردليون في شيلي لا بعرض المدفعين هاويتزر G.5 و G.6 من عيار ١٥٥ ملميمترا من صنع جنوب افريقيا ولا بالترويج لهما في المعرض الدولي للجو والغضاء" . وفي ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بعث الرئيس مرة أخرى برسالة بشأن هذا الموضوع عقب تلقي معلومات أخرى تتعلق بالتعاون بين شركة ARMSCOR وشركة كاردليون . وفي رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أخبرت اللجنة الخاصة بأن حكومة شيلي سوف تلقي عقود صيانة المعدات الحربية الشيلية ، التي تم الاتفاق بشأنها بين حكومة شيلي السابقة وجنوب افريقيا . ولن تجدد تلك العقود بعدما تنتهي في بداية عام ١٩٩١ . وسوف تتخذ الحكومة أيضا تدابير ملائمة للحيلولة دون استيراد شركة كاردليون للأسلحة ، أو أجزائها أو قطعها من جنوب افريقيا ، و "لن تمنح الإذن اللازم لتصدير الاسلحة المتعاقد بشأنها مع أطراف من جنوب افريقيا ... " . وأبلغت اللجنة الخاصة بأنه تم حل الاتفاقات المعقودة بين شركة ASMAR الشيلية وشركة ساندوك أوسترال وهي شركة أحواض بناء السفن في جنوب افريقيا ولن تقدم الدعوة إلى جنوب افريقيا في المستقبل لكي تحضر إلى أي معارض أو أسواق لها طابع المعرض الدولي للجو والغضاء . ونمت الرسالة كذلك على أن "الحكومة الجديدة في شيلي قد اتخذت خطوات ملموسة للإعراب عن موقفها المارم ، لمناهضة الفصل العنصري وتحاشي أي انتهاكات للالتزامات بمقتضى القرارات الملزمة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة" (انظر الفرع الثالث - هاء من هذا التقرير) .

٣٢٠ - وفي ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، بعث الرئيس برسالة إلى الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة يطلب فيها تقديم إيضاحات ومعلومات بشأن التطورات الجديدة في "مسألة تصميمات القواصات" . وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، استلمت اللجنة الخاصة نسخة من رسالة بعث بها الممثل الدائم بالنيابة ، وموجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) . وأبلغت الرسالة اللجنة الخاصة بأن مكتب المدعي العام في كيل رفع دعوى رسمية ضد أشخاص من شركة Howaldswerke/Deutsche Werft AG وشركة Ingenieurknotor Lübeck ، اشتركوا في "مسألة التصميمات" ، على أساس احتمال ارتكابهم جريمة بموجب القسم ٢٤ من قانون التجارة الخارجية والدفعات . وكجزء من التحقيقات ، صادر المكتب ملفات بمصد سعيه لإثبات "ما إذا كان توريد التصميمات سرا على نحو غير مشروع قد استمر بعد اكتشافه

في بادئ الامر في تموز/يوليه ١٩٨٥". وأُخبرت اللجنة الخاصة كذلك بأنه ينبغي لمكتب المدعي العام أن يتخذ قرارا بشأن توجيه اتهامات رسمية . وجاء في الرسالة أيضا وصف للأحكام القانونية فضلا عن التعديلات حتى حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، والتي تدعم حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة . وأكدت حكومة ألمانيا الاتحادية على أنها ترى أن الحظر على الأسلحة أمر يتسم بالجدية الى حد كبير وأنها "سوف تواصل بذل قصارى جهدها لرصد الامتثال للحظر وضمانه" . وأكدت على أن السلطات الألمانية المختصة تبذل جهودا مكثفة "لإيضاح مسألة التصميمات بصورة تامة" ، وتقديم المسؤولين عن توريد التصميمات للمحاكمة بموجب الأحكام القانونية ذات الصلة" (انظر الفرع الثالث جيم من هذا التقرير) .

٣٢١ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، عُممت على أعضاء اللجنة رسالة موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة ومقدمة من وزير خارجية تركيا . وتتعلق الرسالة بقرار اتخذته لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، واعتمده مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، وهو قرار بإدانة التعاون العسكري بين جنوب افريقيا وتركيا . وتضمنت الرسالة ، تأكيد الوزير من جديد على موقف تركيا "الواضح إزاء دعم قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٥٥٨ (١٩٨٤) بشأن حظر الأسلحة على جنوب افريقيا" . وينبغي الإشارة الى أن قرار مجلس الامن ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، يطلب الى كافة الدول الامتناع عن استيراد الأسلحة والذخيرة بكافة أنواعها والمركبات العسكرية المنتجة في جنوب افريقيا<sup>(١٦٣)</sup> . وفي ضوء سياسة تركيا المعلنة ضد الفصل العنصري ، صرح الوزير بأن قرار كهذا "ليس مظلما وبلا مبررات وظالم فحسب بل أنه أيضا ... يرمي الى إلحاق الضرر بعلاقات تركيا مع بلدان افريقية" . وأشار الوزير أيضا الى بيان لوزير خارجية تركيا يؤكد على أن تركيا "قد عارضت دائما كافة أنواع التمييز العنصري" .

٣٢٢ - وفي ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بعث الرئيس بالنيابة برسالة الى الممثل الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة يلغتها فيها انتباهه الى مزاعم مفادها أن بلده اشترى ٥٠ وحدة على الأقل من مدافع G.6 ذاتية الحركة من عيار ١٥٥ ملميمترا الممنوعة في جنوب افريقيا ، سُلِّمت عن طريق شركة اندسترياس كارديون في شيلي ، وعن خطط من أجل الحصول على منظومة مدفعية قذائف من طراز فالهيري (Valihiri) وطائرات مروحية هجومية جديدة من طراز رويفالك (Rooivalk) من جنوب افريقيا . وطلب الى الممثل الدائم أن يحيل هذه المسألة الى حكومة دولة الامارات العربية وأن يبلغ اللجنة الخاصة عن الإجراء الذي اتخذ بشأن هذه المسألة . وردا على

ذلك ، قال الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة " ... إن هذه الادعاءات كاذبة ولا أساس لها من الصحة ، فالإمارات العربية المتحدة ملتزمة ، نصاً وروحاً ، بكل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بمقاطعة جنوب افريقيا .... " .

#### ٤ - التعاون الاقتصادي وغيره من أشكال التعاون

٣٢٣ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، أدان رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة في بيان عام الاتفاقات الشالطة المؤقتة المعقودة بين مصارف دولية ونظام الحكم القائم على الفصل العنصري ، للنهوض بأعباء تسديد مبلغ ٨ بليون دولار من دين جنوب افريقيا عبر فترة مداها ثلاث سنوات ونصف السنة . ونظرت اللجنة الخاصة في قرار المصارف بوصفه يمنح معاملة ملائمة لجنوب افريقيا ومن ثم ، فهو يقوّض من الضغط الاقتصادي الدولي على ذلك النظام . وطلبت مرة أخرى من المصارف أن تلغي كافة ارتباطاتها المالية مع الكيانات العامة والكيانات الخاصة في جنوب افريقيا إلى أن يتم القضاء على نظام الفصل العنصري (انظر الفرع الثالث ، ألف - ٢ من هذا التقرير) .

٣٢٤ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بعث الرئيس بالنيابة برسالة إلى الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة يلفت فيها انتباهه إلى تقرير مفاده أن جنوب افريقيا تستخدم تركيا بوصفها قناة لتوصيل سلع جنوب افريقيا الموجهة إلى بلدان أخرى . ولقد أظهرت الأرقام الصادرة عن الغرفة التجارية في اسطنبول زيادة التجارة بين جنوب افريقيا وتركيا إلى ٤٣٩ مليون دولار في عام ١٩٨٨ بعد أن كانت ٩٠ مليون دولار في عام ١٩٨٤ وتمثل صادرات جنوب افريقيا الجزء الأكبر من هذا الرقم بنسبة ١٣ إلى ١ . وطلب من حكومة تركيا أن تبلغ اللجنة الخاصة بما اتخذته من إجراءات بشأن هذه المسألة . وحتى الآن لم يرد أي رد . (١٦٤)

٣٢٥ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بعث الرئيس بالنيابة برسالة إلى السيد والتر مومبر عمدة برلين (الغربية) ، الحاكم وإلى منظم المعرض الدولي للسياحة ، مجلس مراقبة المعارض والمؤتمرات (شركة محدودة المسؤولية) ، تتعلق بمشاركة جنوب افريقيا في المعرض الذي كان من المقرر إقامته في بداية آذار/مارس ١٩٩٠ . وطلب إليهما اتخاذ التدابير الضرورية من أجل الحيلولة دون مشاركة جنوب افريقيا في المعرض وإخبار اللجنة الخاصة بذلك . وأعرب العمدة الحاكم ، عن طريق الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة ، عن أسفه لأنه "لم يكن بالمستطاع منع مشاركة القائمين بالعرض من جنوب افريقيا في المعرض الدولي للسياحة لعام ١٩٩٠" .

وأخبر اللجنة الخاصة بشأن الاجراء المتخذ وأرفق مقتبسات من بيانه الافتتاحي الذي ألقاه في المعرض وأدان فيه الفصل العنصري بوصفه شكلا من "أسوأ أشكال التمييز المنظم والاختضاع الموجودة في العالم". وأعرب مجلس الشيوخ في برلين (الغربية) عن أسفه لأن "نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا قد مُنح مرة أخرى الفرصة لتمثيل نفسه في المعرض الدولي للسياحة في برلين". وأعرب مجلس الشيوخ عن اتخاذ موقف مؤداه "أن الضبط العام سوف يسفر عن حالة يجد فيها نظام الحكم العنصري أنه غير قادر على عرض رأيه عن جنوب افريقيا دون أن يواجه بتحديات . ولا بد من التصدي لانتهاكات حقوق الانسان باعتراضنا عليها ومقاومتها في كل مكان من العالم".

٣٢٦ - وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، طلب رئيس اللجنة الخاصة من حكومة المملكة المتحدة ألا تنحرف عن الاتفاق الدولي في الآراء بشأن الفصل العنصري وذلك بالقيام من جانب واحد بتخفيف عدد من التدابير التقييدية المفروضة حتى الآن على الفصل العنصري ، وبالتحديد رفع المقاطعة الثقافية والاكاديمية ، ورفع الحظر على الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا ورفع الحظر على مقاطعة السياحة .

٣٢٧ - وفي ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بعث الرئيس برسالة الى الممثل الدائم لمدغشقر لدى الامم المتحدة يلغى فيها الانتباه الى تقارير مفادها ان رئيس جمهورية مدغشقر أعلن أن بلده سوف يُعيد العملات الجوية والروابط الاقتصادية مع جنوب افريقيا بغية تشجيع جنوب افريقيا على الابتعاد عن الفصل العنصري . وأكدت حكومة مدغشقر في ردها على "التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي لغرض القضاء على نظام الفصل العنصري ، كيما تصبح جنوب افريقيا بلدا متحدا وديمقراطيا وغير عنصري" (انظر الفرع الثالث ، الف - ١ ، من هذا التقرير) .

٣٢٨ - وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة الخاصة برسائل إلى الإثنتي عشرة دولة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي عقب الزيارة التي قام بها رئيس جمهورية جنوب افريقيا إلى بعض عواصمها وعلى إثر ما أفادت به التقارير عن نية بعض هذه البلدان في إعادة النظر في التدابير المتخذة ضد جنوب افريقيا . وأعرب مرة أخرى عن القلق الذي تشعر به اللجنة الخاصة ومؤداه أن من السابق لاوانه قيام أي دولة أو مجموعة من الدول باتخاذ خطوات للتخفيف من التدابير الحالية إلى أن يتم الوفاء بالشروط التي ينص عليها إعلان الامم المتحدة . وطلب إلى الممثلين الدائمين لاسبانيا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وايرلندا ، وايطاليا ، والبرتغال ، وبلجيكا ، والدانمرك ، وفرنسا ، ولكسمبرغ ، والمملكة المتحدة ، وهولندا ، واليونان الاعراب عن القلق الذي تشعر به اللجنة الخاصة إلى حكوماتهم (انظر الفرع الرابع ، دال من هذا التقرير) .



٣٢٩ - وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ وافقت شركة De Beers Centenary AG ، على إقراض صناعة الماس في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مبلغ ١ بليون من دولارات الولايات المتحدة . وبموجب ترتيب تقدر قيمته بمبلغ ٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة ، وافقت منظمات صناعة الماس في الاتحاد السوفياتي ، وعلى رأسها Glavalmazoloto على ألا يتم ، في فترة السنوات الخمس القادمة ، بيع فصوص الماس غير المصقول إلا من خلال منظمة المبيعات المركزية لشركة De Beers في لندن . وهذه الصفقة التي تمثل أول ترتيب مباشر بين الطرفين منذ عام ١٩٦٣ ، سوف تزيد من تعزيز سيطرة شركة De Beers على السوق الدولية للماس غير المصقول<sup>(١٦٥)</sup> . وطلب الرئيس في رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وموجهة إلى الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة ، تقديم معلومات بشأن التقارير التي تفيد بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وافق على تسويق إنتاجه من الماس عن طريق شركة De Beers . وأبلغ الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في رده ، اللجنة الخاصة بأن "رابطة الماسوفليراكسبورت" السوفياتية للتجارة الخارجية وقعت على اتفاق لبيع الماس السوفياتي مع الشركة السويسرية De Beers وبمقتضى شروط ذلك الاتفاق مُنحت الشركة الحق الخالص في شراء كميات محددة من الماس السوفياتي خلال السنوات الخمس المقبلة . وهكذا ليس ثمة مسألة تتعلق بمعاملة مع شركة تابعة لجنوب افريقيا . ولا يمكن أن تصبح حقيقة أن اسم الشركة يرتبط باسم De Beers أساساً لاعتبار المعاملة التجارية انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة ... " ، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري . وبما أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعارض بشدة سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فإنه يتفق بالجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ، ويدعم بصورة مستمرة الجهود الرامية إلى القضاء على جناح السرعة على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ولا ينبغي التخلي عن هذه السياسة " .

#### ٥ - الاتصالات الرياضية

٣٣٠ - قامت اللجنة الخاصة بتنظيم المؤتمر الدولي الرابع لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، بالتعاون مع الاتحاد الرياضي السويدي واللجنة الاولمبية الوطنية السويدية والحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، وعقد المؤتمر في مركز فوريسستا للمؤتمرات ، استكهولم (السويد) ، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وأسندت رئاسة المؤتمر لارني جونفويست من الاتحاد الرياضي السويدي ، وصب المؤتمر اهتمامه على تقديم المساعدة للجزء المتضرر من

الرياضيين في جنوب افريقيا وعلى التدابير اللازمة لمناهضة دعاية الفصل العنصري ، وعلى تقييم حملة العزل وعلى استراتيجيات للمستقبل . وفي الجلسة الافتتاحية أدلى بكلمات من قبل رئيس الجمعية العامة ، اللواء جوزيف ن. غاربا ، ورئيس اللجنة الاولمبية الدولية ، السيد خوان أنطونيو سمارفيتش ، ورئيس اللجنة الخاصة ، البروفيسور ابراهيم غامباري (نيجريا) ، ورئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، جيمس فيكتور غببوه . وقام المؤتمر باعتماد إعلان (انظر الفرع الرابع ، حاء من هذا التقرير) (١٦٦) .

٣٣١ - وفي ٢٨ ايلول/سبتمبر و ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، بعث رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا برسائل إلى منظمي مباريات فولفو للتنس في لوس انجلوس عن طريق اتحاد جنوب كاليفورنيا للتنس احتجاجا على اشتراك بعض لاعبي التنس من جنوب افريقيا في المنافسات . وأعرب عن الامل في ألا يسمح لهم بالاشتراك في المناقصات المقبلة إلى أن يكون قد تم القضاء على نظام الفصل العنصري . وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وجه رئيس اللجنة الخاصة هذه المناشدة مرة أخرى إلى منظمي تلك المنافسات بغية الحيلولة دون اشتراك لاعبي التنس من جنوب افريقيا . ولم يرد رد حتى الآن .

٣٣٢ - وفي ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، رحب رئيس اللجنة الفرعية ، في بيان علني ، بالقرارات التي اتخذتها منظمات الرياضة بهدف تكثيف حملاتها لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . وأشاد بالإعلان الذي أصدرته اللجنة الاولمبية الدولية والذي يقضي بحرمان أي رياضي ينافس في جنوب افريقيا من الاشتراك في الألعاب الاولمبية . كما أشاد بما اتخذته اللجنة الاولمبية الدولية من اجراءات لابقاق جنوب افريقيا من أنشطة الاتحاد الدولي للتنس . وكان من دواعي سرور اللجنة الخاصة أن لاحظت أن المؤتمر الدولي للعبة الكريكت قد اتخذ تدابير لإثناء لاعبي الكريكت من الاشتراك في المناسبات الرياضية التي تعقد في جنوب افريقيا . وأشيد بأعضاء الاتحاد الرياضي السويدي لما بذلوه من جهد دؤوب في حملة المقاطعة الموجهة ضد الفصل العنصري ، لا سيما لما أسهموا به من اقضاء لجنوب افريقيا عن عضوية الاتحاد الدولي لسباق الدراجات وعلى حمل الاتحاد الاوروبي لمحترفي لعبة الفولف على قبول سياسة الاتحاد . وأعربت اللجنة الخاصة عن الامل في أن تقوم الاتحادات الرياضية الدولية الأخرى بتشجيع فروعها على وقف الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا (انظر الفرع الرابع ، حاء من هذا التقرير) .

٣٣٣ - وفي ٩ ايار/مايو ١٩٩٠ ، بعث الرئيس بالإنابة رسالة إلى البعثة الدائمة لهنفاريا يسترعي فيها الانتباه إلى كون فريق هنفاري لمنافسات كرة القدم في الملاعب

الداخلية قد نافس في جنوب افريقيا في نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وطلب إلى حكومة هونغارييا أن تكفل عدم حدوث اتصالات رياضية أخرى مع جنوب افريقيا إلى أن يكون قد تم القضاء على نظام الفصل العنصري قضاء تاما . وذكرت حكومة هونغارييا في ردها للجنة الخاصة أن الرحلة المشار اليها "كانت مبادرة خاصة تاما" وأن "اللاعبين المعنيين أخفوا خططهم حتى عن نواديهم الخاصة" . وبما أن المشتركين ينتمون إلى الاتحاد الهنغاري لمنافسات كرة القدم في الملاعب الداخلية ، وهو اتحاد لم يكن مسجلا بمفوضية رسمية ، فإنهم لم ينتهكوا لوائح اتحاد منافسات كرة القدم في الملاعب الداخلية ولا لوائح الاتحاد الهنغاري لكرة القدم . بيد أن حكومة هونغارييا أشارت إلى أنه "ينبغي [للاعبين] أن يمتنعوا عن اللعب في جنوب افريقيا" . على أن الاتحاد الهنغاري لكرة القدم ومسؤولين آخرين "شجبوا بصورة تامة المبادرات الخاصة للاعبين الذين سيكونون مسؤولين لدى اتحاداتهم الخاصة" (انظر الفرع الرابع ، حاء من هذا التقرير) .

#### ٦ - الاتصالات الثقافية وغيرها من الاتصالات

٣٣٤ - في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، بعث رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا برسالة إلى مكتب الاعلانات التليفزيونية المتحد الذي يوجد مقره في نيويورك بشأن ما جاء من أنباء عن اشتراك شركة إذاعة جنوب افريقيا في واحد من اجتماعات المكتب من المقرر عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وأبلغت اللجنة الخاصة المكتب بأن أي اتصال مع شركة إذاعة جنوب افريقيا سيكون مناقضا للحملة الدولية الرامية إلى عزل جنوب افريقيا ، وناهت المنظمين أن يرفضوا الطلب المقدم من شركة إذاعة جنوب افريقيا للانضمام إلى عضوية مكتب الإعلانات التليفزيونية المتحد ، وأن يضعوا حدا لأي اتصال آخر مع هذه الشركة إلى أن يكون قد تم إلغاء نظام الفصل العنصري . ولم يرد أي رد حتى الآن .

٣٣٥ - وفي مناسبات مختلفة ، وجه رئيس اللجنة الفرعية رسائل إلى فنانين معروفين جيدا بشأن عزمهم أداء عروض في جنوب افريقيا وطلب إليهم إعادة النظر في قراراتهم . فقد وجهت رسالة من هذا القبيل إلى السيد آيزك هيز ، وأعضاء فرقة كوين سيتي للجاز ، وريتشي كول والدكتورة فرجينيا ج. ريتينهاوس ، مديرة كلية اتلانتك يونيان في جنوب لانكاستر ، ماساشوستس . وفي ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة الفرعية أيضا برسالة إلى المخرج السينمائي وودي آلان يشيد فيها بموقفه القوي والمثالي بشأن الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري (انظر الفرع الرابع ، زاي من هذا التقرير) .

٣٣٦ - وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أشادت اللجنة الخاصة بمنظمة الطيران المدني الدولي لاعتماد قرار من قبل جمعيتها في دورتها السابعة والعشرين يشجب سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب افريقيا . وفي نفس التاريخ ، بحث رئيس اللجنة الفرعية برسالة إلى الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية بشأن ما جاء في الأنباء من تخصيص رقمي تللك مستقلين للبانانتوستانيين المستقلين ترانسكي وبوفوتسوانا وفقا لخطة الترقيم الدولية المعتمدة من قبل اللجنة الاستشارية الدولية للبرق والهاتف ، التي لها مركز استشاري لدى الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية . وطلب إلى المنظمة تقديم ما يشهد صحة تلك الأنباء . ولم يرد رد حتى الآن .

#### دال - الاجراءات الاخرى الرامية إلى عزل دولة الفصل العنصري في جنوب افريقيا

##### ١ - المشاورات التي أجريت مع المنظمات غير الحكومية والحركات المناهضة للفصل العنصري

٣٣٧ - قامت اللجنة الخاصة بتنظيم استشارات مع المنظمات غير الحكومية والحركات المناهضة للفصل العنصري ، أجريت في قصر الأمم ، جنيف ، يومي ١٨ و ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . وأجرت منظمات من أوروبا وأمريكا الشمالية مناهضة للفصل العنصري مشاورات مع اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصري ، بشأن وضع استراتيجية للعمل في المستقبل . وفي المشاورات تم الاستماع أيضا إلى ضيوف خاصين من جنوب افريقيا .

٣٣٨ - وفي بيان ختامي أعرب المشتركون في المشاورات عن تأييدهم الكامل لإعلان الأمم المتحدة وأبدوا ملاحظة مفادها أن التطورات الحالية في جنوب افريقيا تجعل مهام حركات مناهضة الفصل العنصري حافلة بتحديات وتعقيدات أكبر من ذي قبل . وأعرب عن قلق بالغ إزاء المحاولات الحالية الرامية إلى تخفيف الجزاءات . ووافق المشتركون على خطة عمل تركز على نشر المعلومات ، وعلى تقديم الدعم من أجل تهيئة مناخ للنشاط السياسي الحر في جنوب افريقيا وعلى مواصلة الجزاءات والتدابير الاخرى التي ترمي إلى إنهاء الفصل العنصري على وجه السرعة .

٢ - دعم أنشطة مناهضة الفصل العنصري ،  
والاشتراك في الاجتماعات والاحداث الاخرى

٣٣٩ - اشتركت اللجنة الخاصة في مؤتمرات وحلقات دراسية واحداث أخرى وأسهمت فيها ودعمتها . وواصلت كذلك دعم حملات أو مشاريع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والجماعات المناهضة للفصل العنصري بغية تعبئة الرأي العام بشأن الفصل العنصري وتعزيز التضامن مع الكفاح التحريري لجنوب افريقيا . وحضر هذه المؤتمرات والحلقات الدراسية والاحداث الاخرى مناضلون ضد الفصل العنصري من داخل جنوب افريقيا وخارجها .

٣٤٠ - وقامت اللجنة الخاصة بدعم حلقة العمل الدولية المعنية بالجزاءات وبالمشاركة فيها ، وهي الحلقة التي نظمها المركز النرويجي المعني بالجنوب الافريقي ، والتي عقدت في أوصلو ، خلال الفترة من ٨ إلى ١١ آذار/مارس ١٩٩٠ . وقام ممثلون لثمانى عشرة منظمة مناهضة للفصل العنصري بتقييم التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا والحملة الدولية الرامية إلى فرض جزاءات على بريتوريا في ضوء تلك التطورات . وفي إعلان ختامي ، اعتمد بتوافق الآراء ، أكد المشتركون من جديد تأييدهم للحركة الديمقراطية الجماهيرية في جنوب افريقيا ولغرض الجزاءات إلى أن توافق جنوب افريقيا على دستور ديمقراطي .

٣٤١ - وتعاونت اللجنة الخاصة مرة أخرى تعاوناً وثيقاً مع رابطة الصداقة مع شعب جنوب افريقيا ، في ألباني ، ولاية نيويورك ، وذلك لدى تنظيم الحلقة الدراسية الثالثة للمعلمين المعنيين بجنوب افريقيا والفصل العنصري ، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٣١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . واعتمد المشتركون في الحلقة الدراسية قراراً أكدوا فيه من جديد ، في جملة أمور أخرى ، ضرورة تكثيف وتطوير وزيادة حدة أدوات التلقين المتعلق بالفصل العنصري وتعميمهم على تأييد استئصال شافة الفصل العنصري واقامة نظام حكم عادل في جنوب افريقيا .

٣٤٢ - ودعت اللجنة الخاصة مؤتمراً لشباب جنوب افريقيا وطلاب من الولايات المتحدة وكندا ، عقد في جامعة ميتشغان في لانسنغ الشرقية ، ولاية ميتشغان ، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ وشاركت فيه . وضم هذا المؤتمر ، الذي عقد تحت شعار "تعليمنا في خدمة جنوب افريقيا غير العنصرية والديمقراطية" ، ما يربو على ٣٦٠ من شباب جنوب افريقيا وطلاب يأتون من جميع الاعراق ومختلف المشارب السياسية . وقام

بتنظيمه فرع الشباب في المؤتمر الوطني الافريقي ومركز الدراسات الافريقية بجامعة ولاية ميتشغان . وإدان المشتركون ، في جملة أمور أخرى ، تصعيد أعمال العنف ضد شعب جنوب افريقيا .

٣٤٣ - وثمة أحداث أخرى أيدتها و/أو اشتركت فيها اللجنة الخاصة ، تشمل المؤتمر الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ المعني بمناهضة الفصل العنصري ومن أجل جنوب افريقيا ديمقراطية ، الذي عقد في سيدني في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، والاجتماع السادس لكبار موظفي لجنة صندوق افريقيا ، الذي عقد في لوساكا ، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاجتماعات الدولية التي عقدت في إطار اسبوع التضامن مع شعب الجنوب الافريقي ، في موسكو ، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٠ .

٣٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك ، اتخذت اللجنة الخاصة تدابير ترمي إلى دعم مشاريع حركات وجماعات مناهضة الفصل العنصري . وقدمت الدعم لحركة بيويغنج نيزرلاند المناهضة للفصل العنصري في حملتها الرامية إلى وقف إعادة جدولة ديون جنوب افريقيا وللحلقلة الدراسية التي عقدتها بشأن اشتراك الاوروبيين في قوة دفاع جنوب افريقيا ، وذلك في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . كذلك ناصرت اللجنة الخاصة مؤسسة من أجل أطفالنا ، نيويورك ، في مسابقة الوعي بالفصل العنصري التي أجريت في نيويورك في الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى أيار/مايو ١٩٩٠ . وقدمت الدعم لمؤسسة ماليبونفوي (أمستردام) ، حينما قامت بتنظيم مؤتمر بشأن كفاح المرأة في جنوب افريقيا . وفضلا عن ذلك قدمت اللجنة الدعم للحملات التي شنتها اللجنة الامريكية المعنية بافريقيا ومكتب واشنطن المعني بافريقيا ، والحركة الايرلندية والحركة السويسرية لمناهضة الفصل العنصري ، ولجنة التنسيق الايطالية لمناهضة الفصل العنصري وجماعات أخرى عديدة . واستهدفت هذه الحملات ايجاد دعم جماهيري للكفاح ضد الفصل العنصري ، ونشر المعلومات المتعلقة بالحالة في جنوب افريقيا ، وتعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . وكما في السنوات السابقة ، قامت اللجنة كذلك بدعم مشاريع جرى الاضطلاع بها من قبل مكتب أبحاث النقل البحري (أمستردام) ومنظمة "أوقفوا القروض لجنوب افريقيا" (لندن) .

٣٤٥ - وأحال رئيس اللجنة الخاصة والرئيس بالنيابة رسائل مناصرة وتقدير إلى منظمات دولية حكومية وغير حكومية ومنظمات أخرى ، وحركات وجماعات مناهضة الفصل العنصري التي قامت برعاية مؤتمرات وحلقات دراسية وأحداث أخرى بشأن قضية الفصل

العنصري . ومن بين تلك الرسائل رسالة موجهة إلى المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز المعني بدور المرأة في التنمية ، الذي عقد في هافانا ، في الفترة من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛ ودورة مجلس السلام العالمي ، التي عقدت في أثينا ، في الفترة من ٦ إلى ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛ وإلى أسبوع جنوب افريقيا الذي نظمه ائتلاف الجنوب الافريقي ، لندن . وفي بداية عام ١٩٩٠ ، قامت اللجنة الخاصة ، عن طريق مركز مناهضة الفصل العنصري ، بإرسال معلومات عن أنشطتها وخططها إلى ٣٨ منظمة من المنظمات غير الحكومية وجماعات مناهضة الفصل العنصري من ٢٢ بلدا .

#### هاء - بعثات رئيس اللجنة الخاصة

٣٤٦ - في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٠ اشترك الرئيس في احتفالات الاستقلال لجمهورية ناميبيا ، التي اقيمت في وندهوك . وفي رسالة وجهت إلى الرئيس المنتخب ، سام نجوما ، أعرب الرئيس ، باسم اللجنة الخاصة ، عن أحر التهاني لشعب ناميبيا ورحب بذلك اليوم بوصفه يشكل ليس فقط معلما هاما للغاية في التاريخ الحديث وإنما تحية إجلال للكفاح الباسل الذي خاضه شعب ناميبيا من أجل حقه في الحرية في أرض ميلاده .

٣٤٧ - وبمناسبة افتتاح المعرض المتجول للفصل العنصري في جنوب افريقيا ، زار رئيس اللجنة الخاصة اسبانيا والمانيا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

٣٤٨ - وقد قام بإعداد المعرض المتجول كل من مركز مناهضة الفصل العنصري وإدارة شؤون الإعلام بالإمانة العامة ، ليصبح نقطة تتجمع فيها الأنشطة الإعلامية التي تضطلع بها مراكز الامم المتحدة للإعلام في مختلف مدن العالم ، وخاصة في عواصم البلدان التي تحتفظ بعلاقات اقتصادية وأنواع أخرى من العلاقات مع جنوب افريقيا . وقد أقيم المعرض المتجول من قبل في عام ١٩٨٩ في كل من نيويورك وجنيف وباريس وبروكسل . وبالنظر إلى التطورات الجارية في جنوب افريقيا أعيد النظر فيه في عام ١٩٩٠ .

٣٤٩ - وقد أقيم المعرض المعدل ، بصورته الاسبانية ، في المركز الثقافي لمدينة مدريد في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . وقد افتتح المعرض في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر رئيس اللجنة الخاصة والأمين العام المساعد ومدير مركز مناهضة الفصل العنصري الذي عقد اجتماعات أيضا مع كبار موظفي وزارة الخارجية الاسبانية . وقرب موعد افتتاح المعرض نظم مركز الامم المتحدة للإعلام في مدريد ، بالتعاون مع مدينة مدريد ، ثلاث حلقات مناقشة بشأن الحالة في جنوب افريقيا ، شارك فيها برلمانيون وصحافيون وأكاديميون اسبان .

٢٥٠ - وبنفس الطريقة ، تم افتتاح المعرض ، بصورته الألمانية ، في فرانكفورت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر على يد رئيس اللجنة الخاصة والأمين العام المساعد ، فضلا عن المسؤولين في مدينة فرانكفورت . وبعد الافتتاح الذي تم في فرانكفورت ، قام رئيس اللجنة الخاصة بزيارة إلى بون في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر حيث أجرى مشاورات مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الألمانية وأعضاء البرلمان الألماني . وأكد الرئيس في اجتماعاته التي عقدها في كل من إسبانيا وألمانيا ضرورة الاستمرار في فرض التدابير التقييدية الحالية على جنوب أفريقيا حسبما هو متفق عليه في إعلان الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة الصادرين بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

واو - التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة  
للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات

٢٥١ - تعاونت اللجنة الخاصة بشكل وثيق مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن جنوب أفريقيا . وواصلت التعاون مع الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا ومع اللجنة المعنية بمناهضة الفصل العنصري . ويجري الرئيس مشاورات متكررة مع رئيس الفريق الحكومي الدولي ويتبادل المعلومات ذات الصلة مع الفريق المذكور . وأجريت خلال الفترة المستعرضة مشاورات بين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة بالنيابة . كما واصلت اللجنة الخاصة تعاونها مع منظمة العمل الدولية في إطار لجننتها المعنية بمناهضة الفصل العنصري .

٢٥٢ - وتعاونت اللجنة الخاصة مع لجنة حقوق الإنسان ، ولاسيما فريق الخبراء المخصص المعني بالجنوب الأفريقي التابع لها . كذلك تم تكثيف التعاون مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، وبالتحديد مع شعبته للنهوض بالمرأة .

٢٥٣ - وحضرت منظمة الوحدة الأفريقية اجتماعات اللجنة الخاصة بصفة مراقب والقى ممثلو المنظمة كلمات في عدة اجتماعات ومؤتمرات للجنة الخاصة . وبالمثل دعيت اللجنة الخاصة إلى حضور كل اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية ، بما في ذلك اجتماعات لجنة التحرير التابعة لها . وواصلت اللجنة الخاصة التعاون مع حركة بلدان عدم الانحياز ومع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المناهضة للفصل العنصري الأخرى .



### سادسا - النتائج والتوصيات

٢٥٤ - بدأت في جنوب افريقيا عملية من عمليات التغيير . بيد أن ثمة حاجة إلى بذل جهود مستمرة من أجل كفالة تحقيق الهدف النهائي ، وهو القضاء على الفصل العنصري . ومن المأمول فيه أن تؤدي المحادثات الجارية حاليا بين سلطات جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي إلى إزالة العقبات التي تعترض سبيل المفاوضات ، وإلى وضع دستور جديد يضمن إنشاء مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا . ولقد أدت الآثار المشتركة للمقاومة الداخلية والضغط الخارجية إلى اقناع الحزب الوطني الحاكم بأن نظام الفصل العنصري لم يعد صالحا للبقاء ، وأن ثمة ضرورة للاضطلاع بتغيير سياسي لانقاذ البلد من العزلة والركود الاقتصادي .

٢٥٥ - وقد كان اعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (قرار الجمعية العامة د - ١/١٦ ، المرفق) بمثابة مساهمة كبيرة في عملية التغيير السياسي الناشئة ، في هذا السياق . فتوافق الآراء الذي أعرب عنه المجتمع الدولي في هذا الإعلان قد أصبح مقياسا لتقييم أعمال سلطات جنوب افريقيا وأعضاء المجتمع الدولي . وإعلان الأمم المتحدة قد حدد تلك الخطوات الخمس التي ينبغي لبريتوريا أن تتخذها من أجل تهيئة المناخ الضروري الباعث على التفاوض ، كما أنه قد تضمن اقتراحات بشأن عملية المفاوضات وكذلك بشأن المبادئ التي يتعين الاستناد إليها عند وضع دستور جديد .

٢٥٦ - وقد أعلنت سلطات جنوب افريقيا ، في وقت مبكر من هذا العام ، أنها تنوي القضاء على الفصل العنصري والشروع في التفاوض بشأن صياغة دستور جديد . والتدابير التي أعلنها الرئيس دي كليرك حتى الآن إلى جانب الاعتبارات التي وردت في محاضر غروت شور وبريتوريا قد أدت إلى الاضطلاع ببعض التدابير الضرورية ، في الوقت الذي لم تنفذ فيه سائر التدابير إلا على نحو جزئي . وحتى اليوم ، لم يطلب سراح السجناء السياسيين إلا بأعداد ضئيلة جدا ، كما لم يسمح إلا لحفنة من المنفيين بالعودة والتعويض ، ولم يحدث إلى الآن أن اضطلع بإلغاء ، أو حتى تنقيح ، قانون الأمن الداخلي وسائر التشريعات القمعية ، كما أن القوات العسكرية مازالت تتحرك بحرية داخل وخارج المدن ، وضمن محاكمات عسكرية لا تزال قيد التنفيذ . وبالتالي ، فإن المناخ المفضي إلى التفاوض لم يتحقق حتى الآن بشكل كامل ، وذلك رغم قيام الرئيس دي كليرك بقطع الصلة بالماضي إلى حد كبير من خلال رفع الحظر والقيود عن المنظمات والأشخاص ، وإنهاء حالة الطوارئ .

٣٥٧ - والتدابير المتخذة حتى الآن قد مكنت المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الحدوديين الافريقيين لازانيا وكذلك سائر المجموعات والشخصيات السياسية من تغيير مسار أنشطتها والشروع في التنظيم على نحو علني ، ومع هذا ، فإن النشاط السياسي قد اصطم بعقبات شديدة ، علاوة على ذلك ، من جراء استمرار القيود المفروضة من جانب السلطات وكذلك بسبب لجوء القوات المعارضة للتحول الديمقراطي بالبلد إلى استخدام العنف . وأعمال العنف المستمرة من قبل اليمين المتطرف وبعض العناصر بقوات الامن ، إلى جانب الصراعات الشديدة القائمة بين المنظمات السياسية ، تسهم في إثارة القلاقل بالمجتمعات المحلية . والعنف بصدد التحول إلى عامل مهدد لعملية التفاوض الهشة ، كما أنه قد يؤدي إلى إحداث صراع دائم يتسم بخطورة العواقب .

٣٥٨ - ولاشك أن عملية التغيير التي تكتنف جنوب افريقيا عملية معقدة . فمجتمع جنوب افريقيا مازال منكوبا بتفاوتات اقتصادية واجتماعية حادة ، ومازال محاطا بمخاوف واحباطات كبيرة . وانعدام التعبير السياسي الحر قد حال دون الاضطلاع بمناقشات سلمية وديمقراطية . ومن الضروري مع هذا أن تهيأ الاحوال اللازمة لإجراء مثل هذه المناقشات ، وأن تتاح للمنظمات حرية الإمعان في تحديد برامجها السياسية والاقتصادية في جنوب افريقيا التي تجاوزت عهد الفصل العنصري . ويجب على السلطات في بريتوريا أن تفضلع ، في هذا السياق ، بمسؤولية إنهاء العنف وبكفالة قيام قواتها الامنية بالاضطلاع بمهامها على نحو عادل بعيد عن التحيز .

٣٥٩ - ومما يبعث على التقلق ، مع هذا ، ما يلاحظ من أن التزام القيادة الجديدة في بريتوريا مشوب بعجزها أو إعراضها ، بشكل واضح ، عن السيطرة على تلك القوات التي تستمد نفوذها من هياكل الفصل العنصري القائمة وتعارض عملية التغيير السياسي الحالية . ومستوى الالتزام متأثر أيضا ، فيما يبدو ، بالاعتبارات السياسية التي تحيط بالنخبين البيض ، وكذلك بمحاولات الإبقاء على السلطة الاقتصادية في حوزة الأقلية البيضاء من خلال التملك للخواص وغير ذلك من وسائل . ومن أسباب الإزعاج أيضا أن النظام الحاكم ينوي البقاء في "مقعد القيادة" أثناء عملية المفاوضات . فالحزب الوطني يبدو مصمما على الاستمرار في حكم البلد ، وتوجيه المفاوضات ، والاشتراك فيها ، والاضطلاع بكل هذا في وقت واحد . وإزاء هذه الخلفية ، ينبغي التذكير بأن إعلان الامم المتحدة يطالب بإبرام اتفاق فيما بين الاطراف المعنية بشأن الآلية المتعلقة بالمفاوضات وكذلك بشأن الدور الذي يجب على المجتمع الدولي أن يظطلع به في عملية المفاوضات هذه .

٣٦٠ - ومن الواضح أيضا أن العملية الحالية بحاجة الى التوسع حتى تشمل كافة القطاعات الممثلة لمجتمع جنوب افريقيا . فهذه القطاعات ينبغي لها أن تشارك مشاركة

كاملة لا في المسائل الدستورية وحدها ، بل أيضا في عمليات التشاور المتصلة بالقرارات الهامة الأخرى في مجال القضايا المعنية بالأرض والبرامج الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . والتفاوتات البارزة التي توجد حاليا في ميادين توزيع الثروات والدخول والتعليم والإسكان والصحة ، والتي وردت أيضا في تقرير الأمين العام (A/44/960 ، و Add.1 إلى Add.3) ، لا يلزم تناولها فحسب ، بل يجب أيضا أن تعالج على يد حكومة ديمقراطية في المستقبل .

٣٦١ - وفيما وراء هذه التدابير ، يلاحظ بالفعل أنه ، على الرغم من وجود انفتاح ما على الصعيد السياسي وهبوط حدة القيود المفروضة على الصحافة ، فإن توفر جو خال من العنف ، مما طوّل به في الإعلان ، لم يتحقق حتى الآن بالبلد . والمؤتمر الوطني الأفريقي قد قام مشكورا بوقف الأعمال المسلحة ، كما أنه قد اضطلع على نحو كامل في ظل قيادة رئيسية بالنيابة بإجراء محادثات تمهيدية كان من شأنها أن أدت إلى تحسين المناخ السياسي بالبلد . ولقد كانت هناك آثار كبيرة في الواقع لما تحلى به السيد نلسون مانديلا ومنظمته من حسن بصيرة ومشابرة ، وذلك في مجال تشجيع عملية التغيير المشاهدة حاليا في جنوب أفريقيا . ومما ساعد أيضا على تهيئة مناخ للمصالحة الوطنية ، تلك المبادرات التشاورية الأخرى التي جرت فيما بين الكنائس والنقابات ومجموعات رجال الأعمال والمجتمعات المحلية وسائر المجموعات السياسية والأكاديمية .

٣٦٢ - ومن الواضح ، في إطار هذه الظروف وفي ظل التنبيه إلى أن المفاوضات الموضوعية لم تبدأ بعد ، يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في يقظة وفي ممارسة الضغوط اللازمة . وإعلان الأمم المتحدة قد تضمن ، في هذا السياق ، برنامج عمل محدد للمجتمع الدولي . وهذا البرنامج يستند إلى الاعتقاد بأنه ينبغي الاستمرار في الضغط على جنوب أفريقيا ، إلى حين توفر دليل قوي على حدوث تغييرات عميقة ونهائية بهذا البلد ، وذلك مع أخذ أهداف الإعلان في الاعتبار . ولا شك أن دعم المجتمع الدولي للقوات المناهضة للفصل العنصري يعد أمرا ضروريا ، بل وأما حاسما ، حيث أن تقليل هذا الدعم قبل الاوان من شأنه أن يضر بعملية التغيير ، وأن يسيء بالتالي إلى المستقبل السلمي للبلد .

٣٦٣ - واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تلاحظ ، مع وجود استثناءات هامة قليلة ، أن التوافق الدولي قد ظل قائما ، وأن المجتمع الدولي ، بصفة عامة ، لم يقلل من ضغوطه . بيد أن ثمة اتجاهات تبعث على القلق آخذة في الظهور . فالجماعات

التي كانت تساند الكفاح المناهض للفصل العنصري والجماعات الأخرى التي كانت تُعرض دائماً عن فرض الجزاءات تسعى الآن إلى إيجاد مبررات لرفعها ، وذلك في محاولة واضحة منها لتشجيع الرئيس دي كليرك .

٣٦٤ - وفي حين أن الاتحاد الأوروبي قد قام ، في مجموعه ، بالالتزام ببرنامج العمل ، فإن المملكة المتحدة قد اتخذت بعض الخطوات المؤدية إلى تقليل التدابير المتخذة من جانبها ، كما أنها قد عمدت ، بالاشتراك مع البرتغال ، كما تشير التقارير ، إلى مناصرة رفع بعض التدابير التقييدية من جانب الاتحاد . وفي الوقت الذي هبطت فيه تجارة ألمانيا مع جنوب أفريقيا إلى حد ما في عام ١٩٨٩ ، فإن هذه الدولة تمثل أكبر شريك تجاري لجنوب أفريقيا ، وتليها في هذا المضمار اليابان وإيطاليا . ومن الجدير بالذكر أن إيطاليا كانت ، في عام ١٩٨٩ ، بمثابة العميل الأول لجنوب أفريقيا ، حيث زادت وارداتها من هذا البلد بنسبة ٢٧ في المائة ، وكانت غالبيتها من الصادرات الذهبية لجنوب أفريقيا ، التي بلغت على أقل تقدير ثلث إجمالي صادرات هذا البلد من ذلك المعدن .

٣٦٥ - ومما يبعث على مزيد من الانزعاج ، أيضا ، ما عمدت إليه بعض بلدان أفريقيا وشرق أوروبا من إقامة علاقات مع جنوب أفريقيا ، مما يشكل بالفعل انقلابا في سياساتها إزاء هذا البلد . وثمة تناقض ملموس ، في هذا الصدد ، فيما بين الإدانة الشديدة للفصل العنصري على يد هذه البلدان ، من ناحية ، وتصرفها العملي بشأن عزل نظام الفصل العنصري من جانب المجتمع الدولي ، من ناحية أخرى . وكانت هنغاريا ، وهو عضو مؤسس للجنة الخاصة ، أول بلد بأوروبا الشرقية يقيم علاقات ، مع جنوب أفريقيا ، حيث تبعتها في ذلك بولندا ورومانيا (انظر الفقرة ١٦٦ من هذا التقرير) . وهناك بلدان أفريقية معينة ، مثل كوت ديفوار وزائير ومدغشقر وموريشيوس ، قد عمدت مؤخرا إلى إقامة علاقات مع جنوب أفريقيا أو بتعزيز هذه العلاقات . كما أن إقامة صلات جوية مع جنوب أفريقيا من جانب كوت ديفوار ومدغشقر ، بالإضافة إلى إسبانيا ، تشكل طعنة في الجبهة التي تتولى عزل جنوب أفريقيا ، وسوف تحدث آثارا اقتصادية ونفسية هامة .

٣٦٦ - وعلى الصعيد المالي ، شهدت جنوب أفريقيا هبوطا في ضغط ميزان مدفوعاتها ، الذي ترتب على مديونيتها ، وذلك بسبب اتفاق إعادة جدولة الديون الثالث ، من ناحية ، وكذلك بسبب ما قرره بعض المصارف من تحويل قروضها الممنوحة لجنوب أفريقيا إلى "اختيار الخروج" ، من ناحية أخرى . ويبدو ، بالإضافة إلى ذلك ، كما هو واضح من

تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ بشأن الضغط المالي الدولي على اقتصاد نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا (A/45/539) ، أن وكالات الائتمانات التجارية بالمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان قد قدمت إعانة مالية كبيرة إلى جنوب أفريقيا . ورغم أن هذه الائتمانات لا تشكل بديلا مرضيا لسائر التدفقات المالية ، التي تتسم بالهبوط في هذه الايام ، فإنها تقدم مساعدة ما إلى بريتوريا في مجال إدارة حسابها الخارجي . وفي هذا الصدد ، تشعر اللجنة الخاصة بالقلق إزاء المشاورات المتصلة بالمادة الرابعة والتي عقدت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ بين المديرين التنفيذيين لصندوق ومن البنك الدولي أن يلتزما بتوافق الآراء الذي تحقق على الصعيد الدولي .

٣٦٧ - وثمة مبعث قلق آخر ، وهو هبوط عدد انسحابات الشركات عبر الوطنية من جنوب أفريقيا ، والإبقاء على الروابط غير السهمية ، مما يسمح باستمرار تدفق التكنولوجيا إلى جنوب أفريقيا . والتخفيض الجزئي للاستثمار من قبل الشركات عبر الوطنية قد تعرض للنقد على يد الاتحادات النقابية بجنوب أفريقيا ، التي عمدت بعد ذلك إلى تنظيم حملات للمطالبة باتباع إجراءات عادلة عند الاضطلاع بتخفيض الاستثمار ، مما يتضمن القيام بمفاوضات بين هذه النقابات وبين الشركات عبر الوطنية التي خفضت استثماراتها بشأنه شروط هذه التخفيض .

٣٦٨ - والانتهاكات المستمرة للحظر النفطي قد اضعفت أيضا من تأثير الجزاءات ، وذلك في مجال تتسم فيه جنوب أفريقيا بشدة الانجرافية . ومما يبعث على مزيد من القلق أيضا ، بالنسبة للمجتمع الدولي ما جاءت به الأنباء من حدوث انتهاكات لحظر الأسلحة الإلزامي ، وهذا يتيح لجنوب أفريقيا أن تواصل انتاج الأسلحة وأن تصدر ما تنتجه منها عن طرق دول ثالثة . وفي الوقت الذي قامت فيه الحكومة الجديدة في شيلي باتخاذ خطوات لقطع مثل هذه الملات ، فإن التعاون المستمر بين اسرائيل وجنوب أفريقيا ، ولاسيما في مجال التكنولوجيا النووية والقذائية ، يشير مشاعر قلق بالغ . ومما يبعث على الانزعاج ، في هذا الإطار ، أن آليات الأمم المتحدة التي تتناول حظر الأسلحة الإلزامي لم تصل ، في حالة جنوب أفريقيا ، إلى مستوى الفعالية الذي اتسمت به عندما تناول حالات أخرى حديثة .

٣٦٩ - ولقد أصبح من الواضح ، بصفة عامة ، أن الجزاءات ، ولاسيما الجزاءات المالية ، قد فرضت قيودا شديدة على اقتصاد جنوب أفريقيا ، وخاصة من خلال تقلييل القروض ورؤوس الاموال اللازمة للاستثمار . وقد ورد ، في هذا الشأن ، بتقرير الأمين

العام عن التدابير المتخذة لرصد الجزاءات (A/45/670) ، استنتاج مفاده أن الضعف النسبي لدور التنسيق الذي تؤديه الحكومات في تطبيق هذه الجزاءات واتباع نهج مختلفة إزاء تنفيذها أوجد بعض المنافذ للتهرب يمكن استخدامها ، بل جرى استخدامها فعلا ، لتفادي الجزاءات وإضعاف فعاليتها . وهذا يصدق ، فيما يبدو ، على التدابير الوطنية التي اعتمدها كل دولة بمفردها والتدابير التي اعتمدها عدد من الحكومات بصورة مشتركة ، على حد سواء . وثمة ملاحظة أخرى من الأمين العام مفادها أن عملية الرصد من شأنها أن تتمركز إلى حد كبير لو أن جميع الدول قد قامت باعتماد آليات لتطبيق الجزاءات لمنع انتهاك تلك التدابير .

٣٧٠ - ومن الواضح ، مع هذا ، أن السلطات في جنوب افريقيا قد أصبحت تدرك تماما أن الجزاءات تحد من الخيارات المتاحة أمامها . وبالتالي ، فإن شمة أهمية كبرى ، في هذه المرحلة التفاوضية التي تتسم بالضعف ، بتحقيق توافق في الآراء بشأن تأييد الاستمرار في ممارسة الضغط . وأي خروج عن توافق الآراء هذا قد يعوق من عملية التفاوض ، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة . وبقدر تعرض المفاوضات المتعلقة بوضع دستور جديد للإرجاء ، ستسبح الفرصة للاضطلاع بمزيد من التنظيم ولتقويض عملية المفاوضات الحالية وذلك أمام القوات التي تعارض التحول الديمقراطي بالبلد ، مثل الحزب المحافظ واليمين المتطرف ، التي تستمد انصارها من المؤسسة الأمنية . ومن ثم ، فإن ضغط الجزاءات ينبغي له أن يستمر بهدف التعجيل بتحريك بريتوريا نحو إجراء مفاوضات حقيقية تؤدي إلى وضع دستور جديد ، مما يبشر بإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية بجنوب افريقيا .

٣٧١ - وعملية التغير التي دخلتها جنوب افريقيا نشطة ومعقدة تماما ومحفوفة بالمخاطر . لذلك ، فإن الثبات على المواقف ضروري للحفاظ على وحدة المجتمع الدولي في القضاء على الفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، ينبغي للدول الاعضاء أن تكف عن اتخاذ مواقف في الأمم المتحدة ثم القيام ، فيما بعد ، باتخاذ اجراءات تتنافى ، في الواقع ، وتلك المواقف ذاتها . وعلى المجتمع الدولي أن يظل مدركا أنه ما لم تحدث تغييرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا ، فإن إمكانية بقاء الفصل العنصري في شكل مقنن ما ستظل قائمة . فالمفاوضات المتعلقة بوضع دستور جديد وتحويل جنوب افريقيا إلى دولة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية إنما هي قضايا لا حل وسط فيها . إذ أنها ، في الواقع ، مطلب غالبية سكان جنوب افريقيا ، بمن فيهم البيض والسود ، ومطلب المجتمع الدولي أيضا .

٣٧٢ - وعلاوة على ذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير إيجابية لمساعدة القوى المناهضة للفصل العنصري في البلد ، بوجه عام ، وللمساعدة على عودة المنفيين وإعادة إدماج السجناء السياسيين المفرج عنهم ، بوجه خاص . فقد بلغت آثار الفصل العنصري درجة من الحدة والإضرار في جنوب افريقيا والدول المجاورة يتعين معها بذل جهود ضخمة وتقديم دعم مادي كبير لإزالتها خلال الأشهر والسنوات المقبلة . وبالنظر إلى ما تقدم ، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن :

(أ) تؤكد من جديد المبادئ والمبادئ التوجيهية وبرنامج العمل الواردة في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي المعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة ،

(ب) تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٤/٤٤ المتخذ بتوافق الآراء في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ في دورتها الرابعة والاربعين المستأنفة ،

(ج) تحيط علما بالتدابير الايجابية المتخذة حتى الآن ، وتطلب إلى نظام الحكم في جنوب افريقيا أن يتخذ جميع التدابير اللازمة ، بما فيها تنفيذ محضر اجتماع هريتوريا المعقود في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، لتهيئة مناخ يشجع تماما على المفاوضات ، كما يرد في الاعلان ، من أجل تيسير المناقشة السياسية الحرة التي تعد شرطا أساسيا لضمان اشتراك الشعب بنفسه في عملية إعادة بناء بلده ،

(د) تطلب إلى نظام الحكم في جنوب افريقيا إلغاء التشريعات القمعية وهذه دعائم الفصل العنصري ؛

(هـ) تؤكد من جديد تأييدها التام للعملية الراهنة التي تستهدف إجرا  
مفاوضات تشترك فيها سلطات جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي ؛

(و) تعرب عن بالغ قلقها إزاء أعمال العنف في جنوب افريقيا الناجم  
أساسا عن استمرار وجود سياسة الفصل العنصري وممارساته وهياكله وأعمال من يعارضو  
التحول الديمقراطي لجنوب افريقيا ؛ وتدعو إلى وضع حد فوري لأعمال العنف وتحث سلطا  
جنوب افريقيا على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد لهذه الاعمال ، وبالتحديد بإزال  
هياكل الفصل العنصري ، وبضمان فعالية ونزاهة أعمال قوات الامن ، وتطلب إلى جمي  
الاطراف المعنية أن تسهم في تعزيز وتهيئة مناخ خال من العنف ؛

(ز) تكرر تأكيد ضرورة مواصلة ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا ، ولاسيما  
فيما يتعلق بالتدابير التقييدية المفروضة على التجارة والاستثمار والشؤو  
المالية ، إلى أن تتيقن الجمعية العامة من أن هناك أدلة واضحة على حدوث تغييرا  
عميقة لا رجعة فيها ، واضحة في اعتبارها أهداف الإعلان ؛

(ح) تعرب عن بالغ قلقها إزاء حالات الخروج على التوافق الدولي فـ  
الآراء ، المتجسد في برنامج عمل الاعلان ، من جانب عدد من الحكومات التي خففت مـ  
تدابيرها التقييدية ، بما هو سابق لأوانه ، وسارعت بإقامة صلات اقتصادية وغيرها مـ  
جنوب افريقيا ؛

(ط) تحث مجلس الامن على النظر في اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة إحكام تنفيذ  
الحظر الالزامي على توريد الاسلحة ، المفروض في قراري المجلس ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٨  
(١٩٨٤) ، وذلك لوضع حد للانتهاكات المستمرة لحظر توريد الاسلحة ؛

(ي) تشجيب أعمال الدول والمنظمات المستمرة ، على نحو مباشر أو غير  
مباشر ، في انتهاك حظر توريد الاسلحة والتعاون مع جنوب افريقيا في المجالـ  
العسكري والنووي وفي مجالات القذائف والمخابرات والتكنولوجيا ؛



(ك) تجدد طلبها إلى جميع الدول أن تنفذ ، تنفيذًا تامًا ، الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا ، وأن تقدم كل ما يلزم من تعاون للفريق الحكومي الدولي لرمد توريد وحسن منتجات النفط والبتترول إلى جنوب افريقيا ؛

(ل) تحث جميع المؤسسات المالية الحكومية والخاصة والدولية على الامتناع عن تقديم أي دعم مالي أو معاملة تيسيلية لجنوب افريقيا ؛

(م) تنشأ جميع الحكومات والمنظمات والأفراد الامتناع عن إقامة أي علاقات ثقافية أو رياضية أو أكاديمية أو علمية يكون لها أثر تدعيمي لنظام الفصل العنصري ، وتقديم المساعدة المناسبة في تلك المجالات للقوى المناهضة للفصل العنصري وللقطاعات المحرومة من مجتمع جنوب افريقيا ؛

(ن) تنشأ جميع الحكومات والمنظمات زيادة دعمها ومساعدتها الشاملين لحركات التحرير الوطني وسائر التنظيمات التي تكافح الفصل العنصري ؛

(س) تنشأ كذلك جميع الحكومات والمنظمات زيادة المساعدة المقدمة إلى دول خط المواجهة ، ولاسيما أنغولا وموزامبيق ، لتمكينها من إعادة تشكيل اقتصاداتها المدمرة بفعل سنوات تزعرع الاستقرار ؛

(ع) تحث المجتمع الدولي والأمين العام على القيام ، عن طريق وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بتقديم كل مساعدة ممكنة لتسهيل إعادة تشكيل المنظمات السياسية المحظورة سابقا في جنوب افريقيا ، وكذلك لإعادة إدماج السجناء السياسيين المفرج عنهم ، وعودة اللاجئين والمنفيين السياسيين إلى جنوب افريقيا ؛

(ف) تأذن للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وفقا لولايتها وبوصفها مركز تنسيق ، أن تعتمد ، بخدمات الدعم التي يقدمها مركز مناهضة الفصل العنصري ، إلى '١١' مواصلة رصد الحالة في جنوب افريقيا واجراءات المجتمع الدولي عن كسب ، وخصوصا فيما يتعلق بالحاجة إلى مواصلة ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا ، كما يدعو الاعلان ؛ '٢١' مواصلة تعبئة الجهود الدولية ضد الفصل العنصري عن طريق أمور منها جمع وتحليل ونشر المعلومات ، والاتصال والتشاور مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وبذوي الصلة من أفراد وجماعات قادرة على التأثير

في الرأي العام وصنع القرار ، فضلا عن جلسات الاستماع والمؤتمرات والبعثات والدعاية وغير ذلك من الأنشطة المناسبة ؛

(م) تتطلب جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام والافراد التعاون مع مركز مناهضة الفصل العنصري وادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، كل في مجال أنشطته المناهضة للفصل العنصري ، ولاسيما لرصد التطورات المتمثلة بالتدابير الدولية لمناهضة الفصل العنصري ونشر المعلومات عن الحالة في جنوب افريقيا ؛

(ق) تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة وتنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ، وأن يواصل اتخاذ المبادرات المناسبة لتسهيل كافة الجهود المفضية إلى القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية ؛

(ر) تحيط علما بالنتائج والتوصيات الواردة في الجزء الثاني .

### الحواشي

(١) من خلال انضمام الجمهورية الديمقراطية الالمانية إلى جمهورية المانيا الاتحادية اعتبارا من يوم ٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ، اتحدت الدولتان الالمانيتان لتشكلا دولة واحدة ذات سيادة . واعتبارا من تاريخ الاتحاد ، أخذت جمهورية المانيا الاتحادية تحمل تسمية "المانيا" في الأمم المتحدة .

(٢) تقرير الأمين العام ، "التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الإفريقي" ، (A/44/960 و Add.1-3) الفقرة ١٣ .

(٣) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥ .

(٤) لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، Days of Defiance - Update to the Report of 4 September 1989 ، (برامفونتين) ، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(٥) الصندوق الدولي للدفاع والمعونة للجنوب الإفريقي ، Focus on Political Repression in Southern Africa ، (لندن) العدد ٨٧ ، آذار/مارس ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

- (٦) لجنة حقوق الإنسان ، Political Imprisonment in South Africa ، تقرير خاص SR-6 ، أيار/مايو ١٩٩٠ و The Sowetan (جوهانسبرغ) ، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (٧) SA. Barometer (جوهانسبرغ) ، المجلد ٤ ، العدد ١٦ ، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (٨) لجنة حقوق الإنسان Human Rights Update (برامفونتين) ، المجلد ٣ ، العدد ٧ ، آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (٩) لجنة حقوق الإنسان ، Briefing 25/90 ، ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، Briefing 32/90 ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و Human Rights Update ، المجلد ٣ ، العدد ٧ ، آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (١٠) A/44/960 ، المرفق ، الفقرة ٥٨ .
- (١١) Government Gazette No. 12722 reported in HRC, "Information Sheet on Declaration of Unrest Areas" ، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .
- (١٢) لجنة حقوق الإنسان ، Current Status Report on Repression ، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ و "Supplement No. 3 of Information Manual M-1. Third Update on Anatomy of Repression" ، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (١٣) لجنة حقوق الإنسان ، Human Rights Update ، المجلد ٣ ، العدد ٧ ، آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (١٤) المرجع نفسه .
- (١٥) Area Repression Report in association with لجنة حقوق الإنسان ، National Anti-Repression Forum/NAREF, ARR-2 ، آب/أغسطس ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

(١٦) الامم المتحدة ، نشرة صحفية ، HR/3483 ، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ولجنة حقوق الإنسان ، Human Rights Update ، المجلد ٣ ، العدد ٧ ، آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(١٧) Sunday Times (جوهانسبرغ) ، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٨) تقرير لجنة التحقيق في الحوادث التي وقعت في سيبوكونغ وبويباتونغ وليكوا وشاربغيل وايغاتن في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠ المقدم إلى رئيس الدولة . والممهور بتوقيع ر. ج. غولد ستون (جوهانسبرغ) ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، و The Guardian (لندن) ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، انظر أيضا A/AC.115/L.641 ، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، الفقرة ٢٥ .

(١٩) تقرير لجنة التحقيق ، المرجع المذكور آنفا ، الفقرة ٢٢ - ٦ .

(٢٠) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٢١) لجنة حقوق الإنسان ، Apartheid Under Pressure ، التقرير الخاص SR-7 ، أيار/مايو ١٩٩٠ .

(٢٢) منظمة العفو الدولية ، "South Africa - Political Killings by Security Force Death Squads Update" (لندن) ، أيار/مايو ١٩٩٠ و The star (جوهانسبرغ) ، ٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(٢٣) Lawyers' Committee for Civil Rights under Law, South Africa's Death Squads ، تقرير من إعداد the Southern Africa Project (واشنطن ، العاصمة) ٢٠ أيلول/سبتمبر .

(٢٤) لجنة حقوق الإنسان ، Area Repression Report ، المرجع المذكور آنفا .

(٢٥) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

- (٢٦) S. A. Barometer (المرجع المذكور آنفا) ، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٢٧) The Guardian (لندن) ، ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (٢٨) مجلس التحقيق المستقل في القمع غير الرسمي ، مذكرة بشأن منظمات اليمين المتطرف في جنوب افريقيا (برامفونتين) ، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٢٩) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية ، نشرة صحفية PS/5/90 ، (برامفونتين) ، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .
- (٣٠) تقرير مجلس التحقيق المستقل في القمع غير الرسمي عن فترة آب/أغسطس ١٩٦٠ "Violence in the Reef townships" ، آب/أغسطس ١٩٩٠ و The New York Times ، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .
- (٣١) Doug Hindoson and Mike Morris, "Trying to piece together peace in Natal", in Work in Progress/WIP No. 69 (برامفونتين) ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .
- (٣٢) The New York Times ، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .
- (٣٣) قرارات حركة "انكاشا" ، المؤتمر العام السنوي الخامس عشر ، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، و The Washington Post ، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . أشار المراقبون إلى أن العنف بدأ في ناتال في عام ١٩٨٧ على إثر حملات التجنيد التي قامت بها منظمات مناهضة الفصل العنصري . وفي آب/أغسطس ١٩٩٠ تم تعديل مدونة ناتال لقانون الزولو ، بحيث خففت القوانين المتعلقة بحمل السلاح في ناتال . ويؤدي التخفيف عمليا إلى تيسير حمل السلاح ، إذا تم هذا الإجراء وفقا للاستخدامات أو العادات أو الديانات التقليدية للزولو . ويسمح التعديل أيضا لقادة مراكز الشرطة بإصدار أذن لمنظمي التجمعات بالتلويح بالسلاح .

الحواشي (تابع)

(٣٤) The New York Times ، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . قدم جواتشيم تشيسانو رئيس جمهورية موزامبيق تقييما مماثلا خلال مقابلة صرح فيها بأن بعض العناصر السلبية من قوات أمن جنوب افريقيا ربما تستخدم ليس فقط منظمة Renamo بل أيضا عناصر أجنبية للتحريض على العنف في المدن . The Washington Post ، ١٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ .

(٣٥) بيان مشترك صادر عن بعثة اللجنة الدولية للحقوقيين الموفدة إلى ناثال (جوهانسبرغ) ، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٣٦) SG/SM/4490-GA/8051 ، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٣٧) Extract from address by Anglican Archbishop of the Cape Town, The Most Reverend Desmond Tutu to the Anglican Diocese of Cape Town ، ١٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ .

(٣٨) The Black Sash, Sash (Mowbray) ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٣٩) معهد مناصرة إيجاد بديل ديمقراطي في جنوب افريقيا ، Democracy in Action (كيب تاون) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ و The Black Sash, Sash ، المرجع المذكور آنفا .

(٤٠) الحركة الاستشارية لرجال الاعمال هي مجموعة طوعية من كبار رجال الاعمال ، الذين يسلمون ، من منظور الاعمال التجارية ، بضرورة إحداث تحول بناء في الاقتصاد السياسي لجنوب افريقيا ويدعمون هذا التحول .

(٤١) F. Wilson and M. Ramphela, Uprooting Poverty, The South African Challenge, W. W. Norton (نيويورك) ، ١٩٨٩ .

(٤٢) A/44/960 ، الفقرة ١٥ .

(٤٣) Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

- (٤٤) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، من ٥ إلى ١١ تشرين الاول/اكتوبر ومن ١٢ إلى ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .
- (٤٥) اللجنة الوطنية للأراضي (جوهانسبرغ) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٤٦) تقرير الامين العام (A/45/960 و Add.1-3) ، The Urban Foundation ، Annual Review (جوهانسبرغ) ، ١٩٨٩ و Charles Simkins, "People Power" in Leadership (كيب تاون) ، المجلد ٩ ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٤٧) The Washington Post ، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٤٨) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية Race relations Survey 1988/89 (برامفونتين) ، ١٩٨٩ .
- (٤٩) John Kane-Berman, The Challenge of Material Inequality in South Africa ، ورقة قدمت في المؤتمر المعني بالمنظور السوفيياتي ومنظور جنوب افريقيا للجنوب الافريقي ، اكااديمية العلوم باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيياتية (موسكو) ، ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٥٠) S. A. Barometer (جوهانسبرغ) ، ٦ و ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ و WIP No. 68 آب/اغسطس ١٩٩٠ .
- (٥١) S. A. Barometer ، المرجع المذكور آنفا ، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٥٢) The Christian Science Monitor (بوسطن) ، ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ .
- (٥٣) وزارة التعليم والتدريب في جنوب افريقيا ، التقرير السنوي ، ١٩٨٩ .
- (٥٤) S. A. Barometer ، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

Pietermaritzburg Agency for Christian Social Awareness (٥٥)  
Apartheid's Health System ، صحيفة الوقائع رقم ٢٤ (Pietermaritzburg) ، تشرين  
الاول/أكتوبر ١٩٨٩ .

(٥٦) تقرير الامين العام ، (A/45/960 ، الفقرة ٢٤٩) .

(٥٧) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٤٥ .

(٥٨) Race Relations Survey 1988/89 ، المرجع المذكور آنفا .

(٥٩) The Star (جوهانسبرغ) ، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ و ٩ و ١٦ ايار/مايو  
١٩٩٠ .

(٦٠) Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

(٦١) مكتب العمل الدولي ، تقرير خاص للمدير العام عن تطبيق الإعلان  
المتعلق بمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا (جنيف) ، ١٩٩٠ .

(٦٢) South African Labour Bulletin (جوهانسبرغ) ، المجلد ١٤ ، العدد  
٤ ، تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ و The Star (جوهانسبرغ) ، ٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(٦٣) Race Relations Survey ٨٩/١٩٨٨ ، المرجع المذكور آنفا .

(٦٤) النشرة الصحفية لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا (جوهانسبرغ) ، ٢٠  
ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ و The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، من ٥ إلى ١١ تشرين  
الاول/أكتوبر ١٩٩٠ .

(٦٥) Andrew Levy and Johan Piron Associates ، التقرير السنوي عن  
علاقات العمل في جنوب افريقيا (جوهانسبرغ) ، ١٩٨٩ .



الحواشي (تابع)

- (٦٦) IZWILETHU ، المجلس الوطني للنقابات العمالية ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (٦٧) South African Reserve Bank, Quarterly Bulletin (بريتوريا) ، آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (٦٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/44/22) ، الجزء الأول ، الفرع السادس .
- (٦٩) United States General Accounting Office (GAO), South Africa: Feasibility of Imposing Additional Sanctions on Gold, GAO/NSIAD-89-232 (واشنطن ، العاصمة) أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .
- (٧٠) The Star (جوهانسبرغ) ، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ .
- (٧١) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (٧٢) وكالة الأنباء الفرنسية (الرباط) ، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .
- (٧٣) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .
- (٧٤) CIDMAA, Sanctions Barometer (كويبك) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٧٥) In These Times (شيكاغو) ، ١٨ - ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، و The Financial Times (لندن) ، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .
- (٧٦) Economist Intelligence Unit Country Report ، العدد ٣ (لندن) ، ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

(٧٧) Shipping Research Bureau, Fuel for Apartheid. Oil Supplies to South Africa (امستردام) ، ١٩٩٠ و The Financial Times (لندن) ، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٧٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ٤٤ (A/44/44 و Add.1) .

(٧٩) The Star (جوهانسبرغ) ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، و The Guardian (لندن) ، ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ و The Financial Times (لندن) ، ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(٨٠) The Star (جوهانسبرغ) ، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٨١) African Business (لندن) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٨٢) United States General Accounting Office "South Africa: Relationship with Western Financial Institutions, GAO/NSIAD-90-189 (واشنطن العاصمة) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٨٣) Inter-Faith Center on Corporate Responsibility, "South Africa's Biggest U.S. Creditors" (نيويورك) ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٨٤) End Loans to South Africa, "UK Bank Lending to South Africa," (لندن) ١٩٩٠ .

(٨٥) C. Boyer, "French Banks and South Africa," South Africa and Namibia (SANAM) .

(٨٦) Centre for International Policy, "IMF Holding Key Consultation with South Africa" (واشنطن العاصمة) ، ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

- (٨٧) Investor Responsibility Resende Center/IRRC ، نشرة صحفية  
(واشنطن العاصمة) ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .
- (٨٨) The Star (جوهانسبرغ) ، ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .
- (٨٩) CIDMAA, Sanctions Barometer, (كويبك) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٩٠) The Star (جوهانسبرغ) ، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٩١) المرجع نفسه ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (٩٢) United States Department of Commerce, Survey of Current Business (واشنطن العاصمة) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (٩٣) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (٩٤) The Washington Post ، ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (٩٥) انظر Investor Responsibility Research Center/The Impact of Sanctions on South Africa, The Economy (واشنطن ، العاصمة) ، آذار/مارس ١٩٩٠  
وتقرير الامين العام (A/44/555 و Corr.1) .
- (٩٦) Jaap Woldendrop, "Some Successes of the Oil Embargo in South Africa" in The Sanctions Report, Documents and Statistics, edited by Joseph Hanlon, the Commonwealth Secretariat (لندن) ، ١٩٩٠ .
- (٩٧) Dan O'Meara "Sanctions Against Apartheid, " Mimeo (مونتريال) ،  
تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (٩٨) Investor Responsibility Research Center ، المرجع المذكور آنفا ،  
آذار/مارس ١٩٩٠ .
- .../... (٩٠)ش١٢٤

الحواشي (تابع)

(٩٩) كلمة وزير المالية في جنوب افريقيا عن الميزانية ، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ و The Washington Post ، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(١٠٠) South (لندن) ، ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ و Anti-Apartheid News (لندن) ، نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(١٠١) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ و The Guardian (لندن) ، ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و The Washington Post ، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(١٠٢) British Broadcasting Corporation Monitoring Service (لندن) ، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

(١٠٣) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ و ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، و The Financial Times (لندن) ، ١ شباط/فبراير ١٩٩٠ و ٧ ايار/مايو ١٩٩٠ ، و Anti-Apartheid News (لندن) ، نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(١٠٤) City Press (جوهانسبرغ) ، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

(١٠٥) معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلم ، "صحيفة وقائع عن النفقات العسكرية وواردات العراق من الاسلحة" ، نشرة صحفية ، ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ و British Broadcasting Corporation Monitoring Service (لندن) ، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(١٠٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/44/22) .

(١٠٧) اندسترياس كارديون ليمتد ، ٥ آذار/مارس ١٩٩٠ .

(١٠٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/43/22) والمرجع نفسه ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/44/22) .

الحواشي (تابع)

- (١٠٩) S/AC.20/1990/COMM.6 والوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/43/22) ، الفقرتان ١٣٦ و ١٣٧ .
- (١١٠) ترجمة غير رسمية لبيان صحفي صادر عن محكمة كيل الإقليمية (كيل) ، ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (١١١) The Guardian (لندن) ، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠ و The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (١١٢) S/21015 ، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .
- (١١٣) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥٣ .
- (١١٤) WIP العدد ٦٨ ، آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (١١٥) Southscan (لندن) المجلد ٥ ، العدد ١١ ، ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (١١٦) SA Barometer (جوهانسبرغ) ، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ .
- (١١٧) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، سياسات زعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب أفريقيا ، التكلفة الاقتصادية التي تتكبدها دول خط المواجهة لمقاومة الفصل العنصري (نيويورك) ، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ .
- (١١٨) SA Barometer ، المرجع المذكور آنفا ، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ .
- (١١٩) The New York Times ، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .
- (١٢٠) مؤتمر صحفي عقده رئيس جمهورية موزامبيق ، الأمم المتحدة ، (نيويورك) ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

(١٢١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، "الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا : التدابير المتعلقة بعمليات التجارة والتمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا الى جنوب افريقيا . تقرير الامين العام ، الدورة السادسة عشرة ، ٢ - ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، E/C.10/1990/8 .

(١٢٢) The Washington Post ، The New York Times ، ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٢٣) تقرير مقدم الى الكونغرس عملا بالمادة ٥٠١ من قانون مناهضة الفصل العنصري الشامل لعام ١٩٨٦ (واشنطن ، العاصمة) ، ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(١٢٤) The Washington Post ، ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(١٢٥) Commonwealth News Release, "Abuja Commitment" (ابوجا ، نيجيريا) ، ١٢ ايار/مايو ١٩٩٠ .

(١٢٦) The Washington Post ، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(١٢٧) The Star (جوهانسبرغ) ، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(١٢٨) The Financial Times (لندن) ، ١٦ ايار/مايو ١٩٩٠ و GA/AP/1978/ Rev.1 ، ٩ ايار/مايو ١٩٩٠ .

(١٢٩) لجنة رؤساء الدول والحكومات المخصصة للجنوب الافريقي ، "بلاغ كمبالا الصادر عن لجنة منظمة الوحدة الافريقية والمخصصة للجنوب الافريقي" ، الدورة العادية الخامسة (كمبالا) ، ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٣٠) بيان فريق الاتصال لحركات مناهضة الفصل العنصري في الاتحاد الاوروبي ، ٩ ايار/مايو ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

- (١٣١) The Guardian (لندن) ، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .
- (١٣٢) Anti-Apartheid News (لندن) ، نيسان/ابريل ١٩٩٠ .
- (١٣٣) The Financial Times (لندن) ، ١٦ أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (١٣٤) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (١٣٥) New Nation (جوهانسبرغ) ، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (١٣٦) مكتب العمل الدولي ، تقرير خاص من المدير العام ، المرجع المذكور  
أنفا .
- (١٣٧) The Christian Science Monitor ، (بوسطن) ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (١٣٨) Proceedings and Index of the 52nd Annual Convention, Communication Workers of America/CWA (تورنتو) ، من ١١ الى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (١٣٩) الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، Free Labour World ، (بروكسل) ، ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .
- (١٤٠) The Wall Street Journal ، ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .
- (١٤١) Tallahassee Democrat ، ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ .
- (١٤٢) New York Labor Committee against Apartheid ، نشرة صحفية (نيويورك) ، ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ . أدت لجنة العمال دورا جوهريا في تعزيز دعم العمال للقانون .
- (١٤٣) The Sowetan (جوهانسبرغ) ، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

- (١٤٤) The American Committee on Africa (نيويورك) ، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .
- (١٤٥) Sanctions Barometer, CIDMAA (مونتريال) ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .
- (١٤٦) The Financial Times (لندن) ، ١٨ ايار/مايو ١٩٩٠ .
- (١٤٧) African Business ، آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (١٤٨) The New York Post ، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ .
- (١٤٩) Statement of Unity in Action ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .
- (١٥٠) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، من ٢ الى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ .
- (١٥١) Morning Star (لندن) ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ و The Citizen ، (جوهانسبرغ) ، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .
- (١٥٢) Kuwait Times ، ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٠ .
- (١٥٣) مركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، مذكرات ووثائق (٩٠/١١) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .
- (١٥٤) The Guardian (لندن) ، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .
- (١٥٥) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (١٥٦) The Star (جوهانسبرغ) ، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (١٥٧) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .



الحواشي (تابع)

- (١٥٨) The Daily Mail (جوهانسبرغ) ، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠ .
- (١٥٩) . A/44/709
- (١٦٠) . A/AC.115/L.665
- (١٦١) . A/AC.115/L.666
- (١٦٢) . A/AC.115/L.667
- (١٦٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ٢٣ (A/44/22) ، الفقرة ١٤٠ .
- (١٦٤) المرجع نفسه ، الفقرة ١٤١ .
- (١٦٥) The Funancial Times (لندن) ، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (١٦٦) . A/AC.115/L.670

## المرفق الاول

تكوين الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة لمناهضة  
الفصل العنصري ، والفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد  
ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ،  
ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية  
وفريق الدعم المؤلف من سيدات بارزات

### ١ - الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة

(أ) اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن جنوب  
افريقيا : الجمهورية العربية السورية ، السودان ، الصومال ، غانا  
(رئيسا) ، غينيا ، الفلبين ، نيبال ، نيجيريا ، هنغاريا .

(ب) اللجنة الفرعية المعنية بالتطورات في جنوب افريقيا :  
اندونيسيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا  
الاشتراكية السوفياتية ، زيمبابوي (رئيسا) ، ماليزيا ، هايتي ،  
الهند .

### ٢ - الفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

اندونيسيا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية  
تنزانيا المتحدة (رئيسا) ، كوبا ، الكويت (نائبا للرئيس) ، النرويج  
(مقررا) ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا .

### ٣ - لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية\*

حمد عبد العزيز الكواري (قطر)  
أحمد فتحي المصري (الجمهورية العربية السورية)

\* وفقا لاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ،  
وخامسة الفقرة ٥ من المادة ١١ منها ، "ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات . بيد  
أن مدة عضوية تسعة من المنتخبين في الانتخاب الاول تنقضي في نهاية سنتين . ويقوم  
رئيس اللجنة بعد الانتخاب الاول مباشرة باختيار أسماء هؤلاء الاعضاء التسعة بالقرعة" .

حسين جودي (الجزائر)  
راؤول غونزاليس رودريغيز (المكسيك)  
جيمز فكتور غبیهو (غانا)  
ليونيل هارست (انتيفوا وبربودا)  
بزلي مايكوك (بربادوس)  
ابراهيم اوردیا (نيجيريا)  
سدري اوردونز (الفلبين)  
فلاديمير بلاتونوف (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)  
آلان راي (جامايكا)  
بوريس توبورنين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)  
زومانا تراوري (بوركينافاسو)  
مولو والي (اثيوبيا)  
جورج زوروكا (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

فريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة

٤ -

ليزبيت بالمه (السويد ، رئيسة)  
غلينيس كينوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)  
لوسيل مير (جامايكا)  
آرجا سايونما (فنلندا)  
ليتسيا شاهاني (الفلبين)  
جان - مارتان سيس (غينيا)  
ماريا بيا فنفاني (ايطاليا)

## المرفق الثاني

### مقتطفات مختارة من بيانات أصدرتها اللجنة الخاصة

أصدرت اللجنة الخاصة عددا من البيانات خلال الفترة قيد الاستعراض . وتورد أدناه قائمة بهذه البيانات ومقتطفات مختارة من بعضها .

بيان من الرئيس يعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء التدابير  
GA/AP/1932  
٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ الجمعية المتخذة ضد مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والحركة الديمقراطية الجماهيرية

"يساور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري قلق بالغ إزاء التدابير القمعية الأخيرة المتخذة في وقت واحد من جانب نظام بريتوريا ضد العديد من قادة مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ومكاتبه ، في أنحاء مختلفة من البلد ، إضافة الى الاعتقال المشين لحائز جائزة نوبل للسلام رئيس الاساقفة دزموند توتو والقس ألن بوماك ، فضلا عن بيرز نود ، ميكي جروبل وغيرهم ممن القادة والحركيين المناهضين للفصل العنصري . إن هذه الاعمال تندرج بوضوح في اطار هجوم مخطط ومنسق على حركة النقابات غير العنصرية والحركة الديمقراطية الجماهيرية بكاملها ..."

بيان من اللجنة الخاصة تناشد فيه اتخاذ اجراءات للمطالبة  
GA/AP/1934  
(٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) بالإفراج عن الصحفيين المعتقلين في كيب تاون ...

"... تناشد اللجنة الخاصة المجتمع الدولي ، وبصورة خاصة وسائط الإعلام ، اتخاذ اجراءات مناسبة ، وتطالب بأن يفرج نظام جنوب افريقيا العنصري فورا عن هؤلاء الصحفيين وأن يوقف استخدام العنف ضد وسائط الإعلام" .

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء الحظر  
الذي فرضته جنوب افريقيا على مسيرة النساء السلمية المناهضة  
لأعمال القمع

GA/AP/1935  
(٢٢ أيلول/سبتمبر  
١٩٨٩)

"... ويدل الحظر على أن القمع لا يزال أسلوبا متبعاً وأن السلطة  
القضائية مازالت أداة قوية لإسكات خصوم الفصل العنصري ... وأن اللجنة  
الخامة ... تعرب عن دعمها الكامل للمسيرة وعن إعجابها بشجاعة النساء  
المستعدات للتصدي للقمع ، وفي سعيهن إلى مجتمع غير عنصري وديمقراطي بحق في  
جنوب افريقيا".

بيان من الرئيس بالنيابة يدعو فيه إلى بذل جهود دولية لإنقاذ  
حياة مانغينا بوسمن وجميع السجناء السياسيين الآخرين في جنوب  
افريقيا

GA/AP/1936  
(٢٦ أيلول/سبتمبر  
١٩٨٩)

"... إن حكم الإعدام المقرر تنفيذه سيكون بمثابة ضربة قاسية تُودي  
باحتمالات السلم والعدل في جنوب افريقيا ، ومن شأنه أن يجعل كلمات الرئيس  
دو كليرك عن المصالحة خالية من أي مضمون ...".

بيان من الرئيس بالنيابة يحث فيه على الاحتفال الواسع النطاق  
باليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا  
(١١ تشرين الأول/أكتوبر)

GA/AP/1937  
(٥ تشرين الأول/  
أكتوبر ١٩٨٩)

"... تدعو اللجنة الخاصة إلى الاحتفال على أوسع نطاق بيوم التضامن  
مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا بما يكفل تكريماً خاصاً للشهداء  
والضحايا لكفاحهم المشروع في سبيل قضية الحق غير القابل للتصرف لشعب جنوب  
افريقيا بأسره ، ولتشجيع الملايين من خصوم الفصل العنصري الذين يقاسون  
حالياً الأمرين داخل سجون نظام الفصل العنصري وخارجها ...".

بيان من الرئيس بالنيابة يرحب بالإفراج عن ثمانية من مجنأ  
جنوب افريقيا ويدعو الى الإفراج عن نيلسون مانديلا والآخرين دون  
قييد أو شرط

GA/AP/1941  
١٦ تشرين الاول/  
اكتوبر ١٩٨٩

"ترحب اللجنة الخاصة بالإفراج عن السادة ولتر سيسولو ، أحمد  
كاشرادا ، يافتا ماسيمولا ، ريمون مهلبا ، ويلتون مكواي ، اندرو ملانجينسي ،  
الياس موتسوا ليني وأوسكار مبتا . وتعتبر اللجنة الخاصة أن الإفراج عنهم  
يمثل تطورا هاما وانتصارا لحركات التحرير الوطنية في جنوب افريقيا  
والمجتمع الدولي ... " .

بيان من اللجنة الخاصة ترحب بقرارات منظمات الالعاب الرياضية  
الداعية الى تكثيف حملة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب  
الرياضية

GA/AP/1946  
٢٤ تشرين الاول/  
اكتوبر ١٩٨٩

"... ومما يتسم بالاهمية الكبرى إعلان اللجنة الاولمبية الدولية أن  
أي لاعب يشارك في أي مباراة في جنوب افريقيا لن يكون مؤهلا منذ ذلك الحين  
للمشاركة في الالعاب الاولمبية . علاوة على ذلك ، فقد كان دور اللجنة الاولمبية  
الدولية مهما في التوصل الى تعليق مشاركة جنوب افريقيا في أنشطة الاتحاد  
الدولي للتنس ... " .

بيان من الرئيس بالنيابة يدعو المصارف الى إنهاء جميع  
علاقاتها المالية مع جنوب افريقيا

GA/AP/1947  
٢٦ تشرين الاول/  
اكتوبر ١٩٨٩

"... تدين اللجنة الخاصة مجموعة الاتفاقات المؤقتة الثالثة بين  
المصارف ونظام الفصل العنصري التي تقضي بسداد ٨ بليون دولار من ديون جنوب  
افريقيا ، على مدى فترة ثلاث سنوات ونصف" . وترى اللجنة الخاصة أن  
المصارف ، باتخاذها هذه الخطوات ، توفر معاملة مشجعة مما يقوّض بالتالي  
الخطوط الاقتصادية الدولية الجاري ممارستها على نظام الحكم لحثه على إيجاد  
المناخ الملائم للمفاوضات . وتدعو اللجنة الخاصة المصارف مرة أخرى الى  
إنهاء جميع علاقاتها المالية مع الهيئات العامة والخاصة في جنوب افريقيا ،  
بما في ذلك توفير الاثمانات التجارية والخدمات المصرفية ومنح القروض ،  
وذلك حتى يتم القضاء على الفصل العنصري ... " .

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن القلق إزاء التهديد

GA/AP/1948

بوقف صحيفة في جنوب افريقيا

(٩ تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٨٩)

"... يشكل احتمال وقف [الصحيفة] والاعتقالات الاخيرة لقادة محليين عقبات تحول دون حرية التعبير عن الآراء السياسية ، ومنها مثلا تلك التي كانت تعبر عنها صحيفة (New Nation) ، مما لا يسهم على الاطلاق في إيجاد حل للنزاع السياسي في البلد" .

بيان من الرئيس بالنيابة بشأن ما تكشفه علانية في الفترة

GA/AP/1951

الاخيرة من تعاون قائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا بشأن مشاريع

(٢٢ تشرين الثاني/

تتصل بقذائف متوسطة المدى

نوفمبر ١٩٨٩)

"ظلت اللجنة الخاصة ، على مدى سنوات عدة ، وتحقيقا لولاية واضحة أوكلتها اليها الجمعية العامة ، ترمد جميع أشكال التعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، بما في ذلك التعاون في تطوير الاسلحة وتجارتها ...". إلا أن شبكة التليفزيون NBC في الولايات المتحدة كشفت في اطار برنامجها "Nightly News" يوم ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ، عن بعض التفاصيل بشأن التعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا في ميدان تطوير وتجريب صواريخ متوسطة المدى ... وما برح القلق البالغ يساور اللجنة الخاصة دائما إزاء التقارير المتعلقة بهذا التعاون . وقد بذلت قصارى جهدها لنقل هذا القلق الى قطاعات واسعة من المجتمع الدولي . وقد شعرت اللجنة الخاصة بالارتياح إذ ترى أن الآخرين ، ولاسيما دائرة الاخبار في شبكة NBC قد شاطروها القلق نفسه وأسدوا خدمة قيمة للمجتمع الدولي بإبراز أمر يمكن أن يشكل تهديدا خطيرا لسلام وأمن الدول الواقعة في الجنوب الافريقي ... وإن اللجنة الخاصة تعاود بقوة حث المجتمع الدولي على التصدي لهذا الخطر عن طريق دعم اجراءات دولية فعالة ضد جميع أشكال التعاون العسكري مع نظام الفصل العنصري" .

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن ارتياحه العميق للنتائج

GA/AP/1953

التي خلصت إليها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية

(٢٨ كانون الاول/

بالفصل العنصري

ديسمبر ١٩٨٩)

"تعرب اللجنة عن ارتياحها العميق للنتائج التي خلصت إليها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في

الجنوب الافريقي ، التي تم عقدها في نيويورك في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الاول/ديسمبر وخلفت الى اعتماد اعلان بتوافق الآراء ... وأن المجتمع الدولي ، باعتماده الاعلان ، يؤكد بوضوح للمرة الاولى وبصوت واحد ، العناصر الاساسية التي يراها لازمة لإقامة جنوب افريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية ... ويشكل الاعلان ... أيضا وثيقة تنفيذية ومعيّارة تقيّم به أعمال نظام جنوب افريقيا والمجتمع الدولي على حد سواء . وينبغي أن تقوم بريتوريا بتنفيذ عدد من التدابير لإيجاد المناخ اللازم للمفاوضات ومن ثم تبشر التفاوض مع الاطراف المعنية وفقا لمجموعة من المبادئ التوجيهية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تصعيد دعمه الشامل لمعارض الفصل العنصري ويستخدم تدابير متضافرة وفعالة ، بما في ذلك ضمان التطبيق الكامل من جانب جميع البلدان لحظر الاسلحة الالزامي الذي يهدف الى ممارسة الضغوط لضمان وضع حد سريع للفصل العنصري ، مع الامتناع عن التخفيف من حدة تلك التدابير الى أن يظهر دليل واضح عن وجود تغيير عميق لا رجوع عنه ، وذلك مع مراعاة أهداف الاعلان الذي يوضح أيضا أن جنوب افريقيا سوف تصبح عضوا كاملا العضوية في المجتمع الدولي عند اعتماد الدستور الجديد ... " .

بيان من الرئيس بالنيابة يجدد فيه الاعراب عن التأييد للعمال  
السود في جنوب افريقيا في نضالهم في سبيل حقوقهم النقابية

GA/AP/1955  
(١٢ كانون الاول/  
ديسمبر ١٩٨٩)

"... علمت اللجنة الخاصة أن سبعة عمال سود على الاقل قُتلوا في جنوب افريقيا عند اشتراكهم في إضراب مرافق النقل التي تملكها الدولة في جنوب افريقيا . وهذه الوفيات الاخيرة ترفع مجموع الوفيات الى ما يزيد على ٢٠ منذ بداية الاضراب أي منذ عشرة أسابيع ... وترى اللجنة الخاصة أن العنف الذي يستهدف العمال الذين يطالبون بحقوق نقابية معترف بها دوليا وضد تعنت الإدارة هما أوضح دليل على الظلم المتواصل في صميم نظام الفصل العنصري . وأن اللجنة الخاصة تبلغ مشاركتها القلبية لاسر العمال الذي قُتلوا ، وتؤكد من جديد دعمها للعمال السود في نضالهم ، لا من أجل حقوقهم النقابية المشروعة فحسب ، بل أيضا في سبيل حقوقهم السياسية الكاملة" .



بيان من الرئيس بالنياية يرحب فيه بالتدابير التي أعلن

GA/AP/1959

(٢ شباط/فبراير ١٩٩٠) أعلن عنها دي كليرك رئيس جمهورية جنوب افريقيا

"ترحب اللجنة الخاصة بالتدابير الهامة التي أعلنها فرديريك وليام دي كليرك رئيس الجمهورية اليوم في البرلمان : وهي رفع الحظر على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا وغيرها من المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، واطلاق سراح سجناء سياسيين معينين ، وتعليق فرض عقوبة الاعدام وتخفيف القيود على وسائل الاعلام ، فضلا عن الاعلان عن اطلاق سراح نيلسون مانديلا ... وعلى الرغم من ذلك ، نتوقع أن يظل المجتمع الدولي ، ادراكا منه لاهمية القرارات التي أعلن عنها السيد دي كليرك ، على علم تام بأن نظام الفصل العنصري ، الذي لا يمكن إصلاحه ، لم يمس . وطالما لا يلتزم بمبادئ وأهداف التفاهوض التي ينص عليها إعلان الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري في الجنوب الافريقي ترى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن إجراء أي تغيير في سياسة المجتمع الدولي تجاه نظام الحكم القائم على الفصل العنصري أمر سابق لأوانه تماما" .

بيان من الرئيس بالنياية يعرب فيه عن سروره العميق إزاء

GA/AP/1960

إطلاق سراح نيلسون مانديلا

(٢ شباط/فبراير ١٩٩٠)

(١٩٩٠)

"... استقبل العالم مع الارتياح البالغ الأنباء التي أفادت عن وضع نهاية لسجن نيلسون مانديلا لفترة طويلة ، الذي حرم لفترة طويلة جنوب افريقيا والعالم على حد سواء من قيادته النشطة . إن اطلاق سراحه انتصار لحركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ولجميع الشعوب والحكومات في العالم بأسره ، الذين سعوا منذ سنوات من أجل حصوله على حريته . وتحيي اللجنة الخاصة هذا الرجل الشهم والشجاع ، الذي أصبح نموذجا دوليا لمقاومة القمع والظلم . وكان لسلوكه الوقور والمهيب أثناء سجنه لمدة طويلة ووفائه بلا مساومة لمبادئه ، أثرا كبيرا على الأحداث السياسية في بلده ... وينبغي أن يعقب الخطوات الشجاعة التي اتخذها السيد دي كليرك تنفيذ فوري للتدابير المتبقية المطلوبة لتهيئة مناخ يفضي الى المفاوضات التي نص عليها إعلان الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في كانون الاول/ديسمبر الماضي ..."

GA/AP/1965

(٢٣ شباط/فبراير)

(١٩٩٠)

بيان من الرئيس يطلب فيه من الحكومة البريطانية ألا تحطم  
الوحدة العالمية ضد الفصل العنصري عن طريق القيام بعمل  
سابق لاوانه من جانب واحد

"... تعرب اللجنة الخاصة عن أسفها لما أعلنته الحكومة البريطانية مؤخراً عن تخفيفها من جانب واحد لعدد من التدابير المفروضة حتى الآن ، وبالتحديد رفع المقاطعة الثقافية والأكاديمية ، ووقف سياسة عدم تشجيع الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا فضلا عن السياحة الى ذلك البلد . ومع أن اللجنة الخاصة تسلم بضرورة تشجيع العملية الجارية حالياً نحو إيجاد حل سلمي للنزاع ، إلا أنها ترى أن تخفيف أي تدبير من التدابير القائمة أمر سابق لاوانه تماما . ... وتعرب اللجنة الخاصة عن اعتقادها الراسخ بأن الظروف الحالية في جنوب افريقيا لا تزال أبعد من كونها تبرر أي عمل لتخفيف الضغط الدولي على نظام الحكم في جنوب افريقيا ... وتطلب اللجنة الخاصة من الحكومة البريطانية مواصلة الالتزام بروح الاعلان ونمته وألا تسعى الى تحطيم الوحدة الدولية ضد الفصل العنصري عن طريق القيام بعمل سابق لاوانه من جانب واحد" .

GA/AP/1966

(٥ آذار/مارس ١٩٩٠)

بيان من الرئيس يدعو فيه الى الاحتفال على أوسع نطاق باليوم  
الدولي للقضاء على التمييز العنصري

"... اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء منذ ثلاثة أشهر مضت ، في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة ، وثيقة الاعلان الذي لم يسبق له مثيل والذي يضع إطاراً من أجل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع في جنوب افريقيا . وتطلب الوثيقة من الدول الاعضاء ، في جملة أمور ، زيادة دعمها الشامل لمعارضي الفصل العنصري واستخدام تدابير منسقة وفعالة بهدف ممارسة الضغوط لضمان إنهاء الفصل العنصري على جناح السرعة في ذلك المجتمع العنصري ... وبالنسبة عن اللجنة الخاصة ، أحث هنا كافة الحكومات ، والبرلمانيين ، ورجال الكونغرس ، وحركات مناهضة الفصل العنصري ، والمنظمات غير الحكومية ، والهيئات الدينية ، ومنظمات النقابات ، ووسائل الإعلام الجماهيري ، ومنظمات الطلبة والشباب ، فضلا عن كافة الرجال والنساء ذوي الضائر في العالم ، لتقديم دعمهم المجدد الذي لا يعرف الكلل للكفاح ضد الفصل العنصري وذلك بحشد كافة الاجراءات الممكنة من أجل تنفيذ إعلان الأمم المتحدة على جناح السرعة ..."

(٩٠)٣١٣٤

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن القلق إزاء عند الشرطة  
في جنوب افريقيا

GA/AP/1970

(٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠)

"... تعرب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن قلقها إزاء الأنباء التي تفيد بأن شرطة جنوب افريقيا قتلت تسعة أشخاص على الاقل وجرحت مئات من الاشخاص الآخرين أثناء مسيرة سلمية في مدينة سيبوكغف ... وتدين اللجنة الخاصة استخدام الشرطة للعنف الذي من شأنه أن يقوض بالتاكيد الجهود التي يبذلها الجميع داخل جنوب افريقيا وخارجها الذين يعملون من أجل تحقيق حل سلمي للنزاع في ذلك البلد ..."

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن تعازيه لمؤتمر  
الوحدويين الافريقيين لازانيا بمناسبة موت جابشا ماسمولا  
المؤسف :

GA/AP/1972

(١٠ نيسان/ابريل

١٩٩٠)

"نما الى علم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أنباء وفاة جابشا ماسيمولا المفجعة ، وكان جابشا ماسيمولا زعيم مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ... وقام السيد ماسيمولا بدور قيادي في المعارضة التي أبدتها منظمته لنظام الحكم القائم على الفصل العنصري . ونتيجة لذلك ، أمضى ٢٦ عاما في السجن ولم يطلق سراحه إلا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وبالنيابة عن اللجنة الخاصة ، أعرب عن تعازينا المخلصة لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ولأسرة السيد ماسيمولا وأصدقائه ."

بيان من الرئيس يحيي فيه المجلس الوطني للنقابات العمالية  
بمناسبة أول أيار/مايو ، لدفاعه عن عمال جنوب افريقيا

GA/AP/1973

(٣٠ نيسان/ابريل

١٩٩٠)

"بمناسبة الاحتفال بأول أيار/مايو ، تحيي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المجلس الوطني للنقابات العمالية لدفعه المستمر عن حقوق عمال جنوب افريقيا وموقفه الصلب ضد نظام الفصل العنصري ..."

بيان من الرئيس يحيي فيه مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا  
بمناسبة أول أيار/مايو لدفاعه عن حقوق العمال

GA/AP/1974

(٢ أيار/مايو ١٩٩٠)

"بمناسبة الاحتفال بأول أيار/مايو ، تحيي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا لدفاعه المستمر عن حقوق

عمال جنوب افريقيا وموقفه المصلح ضد نظام الفصل العنصري . ومع ظهور عملية السعي من أجل التوصل الى حل للنزاع عن طريق التفاوض ، تؤدي حركة نقابات العمال دورا هاما وسوف تستمر في القيام بذلك الدور استنادا الى قوة تنظيمها ورؤيتها السياسية .... " .

بيان من الرئيس يعرب فيه عن القلق إزاء زيارة السيد  
دي كليرك رئيس الجمهورية الى بلدان اوروبا الغربية

GA/AP/1978

(٩ أيار/مايو ١٩٩٠)

"تعرب اللجنة الخاصة عن القلق إزاء ما أعلن بشأن زيارات السيد دي كليرك الى فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليونان وايطاليا وسويسرا واسبانيا والبرتغال والتي ربما تستخدمها بريتوريا كمظهر وأداة للتخفيف من الضغوط ضد الفصل العنصري . وترى اللجنة الخاصة أن تلك الزيارات الرسمية ، فضلا عن بعض التحركات الجارية مؤخرا لرفع مستوى العلاقات الدبلوماسية الثنائية ، بأنها سابقة لاوانها تماما ، وهي تهدد بإلحاق الضرر بإعلان الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا الذي اعتمد بتوافق الآراء في كانون الأول/ ديسمبر الماضي ، وبتعهدات تلك البلدان بعدم التخفيف من التدابير المطبقة حاليا على بريتوريا ... وتحت اللجنة الخاصة قادة فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليونان وايطاليا وسويسرا واسبانيا والبرتغال لكي تؤثر على السيد دي كليرك بما يفيد بأن حكوماتهم لن تنظر في التخفيف من التدابير الحالية الرامية الى ضمان القضاء على الفصل العنصري على جناح السرعة إلا عن طريق إجراء تغييرات لا رجعة فيها وجذرية ، مع مراعاة أهداف الإعلان" .

بيان من الرئيس يرحب فيه بالرفع الجزئي لحالة الطوارئ التي  
دامت أربع سنوات في جنوب افريقيا

GA/AP/1981

(٨ حزيران/يونيه

١٩٩٠)

"تعرب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مع الارتياح البالغ عن ترحيبها بالتقارير التي تفيد بأن السيد فردريك وليام دي كليرك رئيس الجمهورية قرر رفع حالة الطوارئ التي استمرت أربع سنوات في جنوب افريقيا ، باستثناء مقاطعة ناتال ، اعتبارا من اليوم ، ٨ حزيران/يونيه ، عند منتصف الليل . بيد أن اللجنة الخاصة لا تزال تشعر بالقلق لأنه حتى بدون نظم الطوارئ الشديدة القسوة ، لاتزال قوات الشرطة في جنوب افريقيا تجد تحت تصرفها مجموعة من التشريعات الاستبدادية والقمعية ، مثل قانون السلامة العامة ، لإخماد الاحتجاجات والاعتراضات السلمية والحد من حرية الصحافة ... وتعرب اللجنة الخاصة عن شعورها بأن إعلان سلطات جنوب افريقيا عن اتخاذ هذه

الخطوة الايجابية لا ينبغي أن يبرر بأي طريقة قيام أي دولة أو أي مجموعة من الدول بتخفيف التدابير الحالية السابق لاوانه والمتعجل أو أن يؤدي إليه ولاتزال الاعمدة المؤسسية لنظام الفصل العنصري ، وعلى سبيل المثال قانـون تسجيل السكان وقوانين أراضي السكان الامليين قاشمة "... .

بيان من الرئيس يطلب فيه الاحتفال ب "يوم مويتو" على نطاق

GA/AP/1982

أوسع

(١٢ حزيران/يونيه

(١٩٩٠

"... يجري الاحتفال هذا العام في وقت تتراكم فيه الضغوط داخل جنوب افريقيا وخارجها على حد سواء من أجل التوصل الى القضاء التام والسريع على الفصل العنصري ... وتود اللجنة الخاصة أن تشير في هذا الصدد الى أن هذا الوقت ليس مناسباً لتهدئة المجتمع الدولي لكي يرضى ، وللتخفيف من الضغط على جنوب افريقيا ومن ثم تلين في القيام بمسؤولياتها "... .

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن موافقته على تقييم

GA/AP/1988

الامين العام المتعلق بالقضاء على الفصل العنصري ويطالب

(٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٠)

بمواصلة الضغط على بريتوريا من أجل التغيير

"... توافق اللجنة على الملاحظة التي أبدتها الامين العام ومفادها أنه على الرغم من بدء عملية التغيير في جنوب افريقيا ، إلا أنها لاتزال في مرحلة أولية . وهكذا ، يضع التقرير نهاية ، تامة وعلى نحو حاسم ، للآراء التي أعربت عنها بعض الاوساط ومؤدائها أن ثمة تغييرات جذرية لا رجعة فيها قد حدثت بالفعل في جنوب افريقيا . ومن بين التدابير التي يتطلبها الاعلان لتهيئة مناخ من أجل المفاوضات ، لم ينفذ إلا رفع الحظر على الاحزاب والحركات السياسية . ومع ذلك ، لاتزال أحكام تشريعية قمعية تعوق النشاط السياسي المعتاد لاسيما قانون الامن الداخلي . ونفذت الامور الاربعة الأخرى التي تطلبت اتخاذ تدابير ولكن بصورة جزئية فقط ... ويتضح من التقرير أن الشرطة تواصل مع بقية أجهزة الامن أنشطتها العنيفة ضد السكان السود ... ولم تبذل سلطات بريتوريا فيما يبدو أي جهود جادة للتصدي لتهديدات التغيير الذي يمثلته عنده جناح اليمين المتطرف أو الصراع في ناتال . ويتضح من تقرير الامين العام أنه ينبغي الاحتفاظ على النحو الاوفى بالضغط على سلطات بريتوريا ، ولا ينبغي التفكير في التخفيف من أي تدابير في هذه المرحلة "... .

بيان من الرئيس يعرب فيه عن قلقه العميق إزاء إلقاء جنوب  
افريقيا القبض على أحد موظفي مؤتمر الوجدويين الافريقيين  
لازانيا (٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠) GA/AP/1989

"إن إلقاء القبض على السيد [ماك] مهراج أمر يثير قلقا خطيرا لدى  
اللجنة الخاصة . إنه يوضح مرة أخرى عدم وجود نشاط سياسي حر في جنوب  
افريقيا . إن احتجاز عضو أقدم من مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا دون  
محاكمة يلحق أضرارا خطيرة بأثر التدبير الوحيد الذي نفذ فيما يتعلق بتهيئة  
مناخ يلغى الى المفاوضات - وبالتحديد ،  
رفع الحظر على المنظمات السياسية ... وعلى الرغم من هذا التطور السلبي ، تعرب  
اللجنة الخاصة عن أملها في ألا تنحرف عملية المفاوضات عن مسارها" .

بيان للرئيس يعرب فيه عن قلقه العميق إزاء تدهور الحالة في  
جنوب افريقيا (٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠) GA/AB/1996

"... تعد التقارير عن استمرار العنف في مدن السود ، مما أسفر عن  
وفاة عدد كبير من الأشخاص ، مصدرا للأسى ... وترى اللجنة الخاصة أن العنف  
الحالي في المدن هو نتيجة مباشرة لسياسات الفصل العنصري ، وبالتحديد ،  
سياسة أرض الوطن ونظام هجرة العمال ، التي زادت من حالات التوتر في مجتمعات  
السود . وشمة دليل أيضا على أن الشرطة اتخذت موقفا منحازا في أداء  
واجباتها ... وترى اللجنة الخاصة أنه لا بد أن تتخذ سلطات جنوب افريقيا  
تدابير فعالة لضمان عدم تحيز الشرطة في هذه الحالة . وتناشد اللجنة الخاصة  
كذلك بصورة عاجلة الاطراف المعنية لكي يسعوا إلى إنشاء آلية من شأنها أن  
توقف هذا العنف الذي لا معنى له وأن تنهض بإمكانية التوصل إلى تسوية وطنية  
في المستقبل . وإذا استمر العنف ، فسوف يصبح عقبة تحول دون البحث الهش من  
أجل التفاوض لوضع نهاية للفصل العنصري وكما تصبح جنوب افريقيا ديمقراطية" .

بيان من رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة بشأن وفاة السيد  
ريغانا موثوبونغ ، رئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا  
(٢٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠) GA/AP/2006

"بمزيد من الحزن والأسى علمت اللجنة الخاصة بوفاة ريغانا موثوبونغ  
المبكرة ... إن هذه الوفاة هي خسارة جسيمة لا للمنظمة التي قادها باخلاص  
كامل ونكران ذات ولاسرته فحسب ، وإنما لحركة مناهضة الفصل العنصري بأكملها  
بل ولجنوب افريقيا ككل ... وتود اللجنة الخاصة أن تعرب عن تقديرها للدور  
البارز الذي لعبه السيد موثوبونغ في الكفاح ضد الفصل العنصري ولموقفه الصلب  
الى جانب حقوق شعب جنوب افريقيا المظهد ... " .

المرفق الثالث

قائمة بالوشائق التي أصدرتها اللجنة الخامسة

- الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع كفاح شعب جنوب افريقيا A/AC.115/L.661
- الرسائل الواردة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا و Add.1 A/AC.115/L.662
- تقرير الحلقة الدراسية الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتحقيق الموجه إلى مناهضة الفصل العنصري ، المعقودة في جنيف من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ A/AC.115/L.663
- الرسائل الواردة بمناسبة يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا A/AC.115/L.664
- تقرير بعثة قام بها وفد فريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة إلى الجنوب الافريقي (زمبابوي وزامبيا وناميبيا ، ١٩ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) A/AC.115/L.665
- تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالاجراءات المتخذة في شرق آسيا لمناهضة الفصل العنصري ، المعقودة في طوكيو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ A/AC.115/L.666
- التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، بيان ممثل الجمهورية العربية السورية A/AC.115/L.667
- الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري A/AC.115/L.668 و Corr.1
- الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع كفاح شعب جنوب افريقيا A/AC.115/L.669

تقرير المؤتمر الدولي الرابع لمناهضة الفصل العنصري في  
مجال الرياضة ، المعقود في استكهولم في الفترة من ٤ إلى ٦  
أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

A/AC.115/L.670

الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع كفاح  
المرأة في جنوب افريقيا

A/AC.115/L.671



الجزء الثاني

تقرير عن التطورات الأخيرة المتعلقة  
بالعلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا

### أولا - مقدمة

١ - تعنى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بمسألة العلاقات بين إسرائيل وجنوب افريقيا منذ أوائل السبعينات ، وذلك نتيجة للتعاون العسكري والنووي المستمر بين هذين البلدين .

٢ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أصدر الرئيس بالإنابة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بيانا يعرب فيه عن قلق اللجنة الخاصة البالغ إزاء التعاون العسكري والنووي بين إسرائيل وجنوب افريقيا . وأثنى على الشبكة التلفزيونية الامريكية NBC لكشفها تفاصيل عن التعاون القائم بين هذين البلدين في تطوير وإجراء التجارب على القذائف متوسطة المدى القادرة على حمل رؤوس حربية نووية . وأشار الرئيس بالإنابة الى تقارير أوردت اسم شركة اسرائيلية واسم مسؤول إسرائيلي يشاركان في مشروع القذائف والى ما يقال من إن التكنولوجيا الاسرائيلية تقدم مقابل الحصول على امدادات من اليورانيوم المغنى من جنوب افريقيا . وأعرب عن القلق إزاء تقارير تفيد بأن بضع مئات من المصممين والفنيين الاسرائيليين في مجال الطيران كانوا ينوون الذهاب الى جنوب افريقيا وأن ٧٥ في المائة منهم يعملون بالفعل في ذلك البلد بإذن من الحكومة الاسرائيلية . (انظر الجزء الاول من المرفق الثاني لهذا التقرير ، GA/AP/1951 ، المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) .

٣ - وفي ٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، عقدت اللجنة الخاصة جلسة لبحث التعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، وأصدرت كوشيقة رسمية بيانا أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية في تلك الجلسة وأشار فيه الى بدء ذلك التعاون وأسبابه . وقال إن ذلك التعاون بدأ حتى قبل عام ١٩٤٨ .

٤ - وذكر الممثل السوري أن إسرائيل كانت قد أعطت جنوب افريقيا رخصة لانتاج البندقية الرشاشة من نوع عوزي ، وزودتها بنسخ من تصاميم محركات طائرة الميراج ، وأصدرت ترخيصا لها ببناء سبعة زوارق من طراز دبور - كلان ٥٥ مزودة بمواريخ أرض - أرض بعيدة المدى تبلغ قيمتها نحو ٧٠ مليون دولار ، كما أنها تعتزم صنع ستة زوارق دورية من طراز دبور - كلان ٥٥ ، و ٢٤ طائرة "كفير" نفاثة ، وصنع مدافع من عيار ١٥٥ مم بصورة مشتركة ، وصنع بندقية هجومية من طراز جليل . وأشار الى التعاون بين البلدين في المسائل النووية ، وذكر أن القذائف من طراز "جريكو - ١" و "جريكو - ٢" قادرة على حمل رؤوس حربية نووية . وذكر أن هذا التعاون يستند الى قيام جنوب

افريقيا بتزويد اسرائيل باليورانيوم مقابل قيام اسرائيل بمساعدة جنوب افريقيا في منع الاسلحة وفي عمليات الاختبار (١) .

٥ - واكد ممثل سوريا أنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يكتفي بالإعراب عن القلق والتحذير ، ولكن ينبغي له ، لاسيما في مناخ المصالحة الدولية الحالي ، أن يتناول على وجه السرعة مسألة هذا التعاون وأخطاره في إطار مجلس الامن ، بغية اعتماد تدابير حاسمة لوضع حد للخطر الذي يمثله هذا التعاون .

٦ - وقالت حكومة اسرائيل في آخر رد لها على استفسار الأمين العام بشأن الجهود المتضافرة للدول الاعضاء ضد الفصل العنصري "إنها تواصل الامتناع عن الدخول في أية التزامات جديدة بينها وبين جنوب افريقيا في المجال الدفاعي" . وأعلنت أيضا أنها عاكفة على تقليص علاقاتها مع جنوب افريقيا (٢) . إلا أنه وفقا للأرقام التي أوردتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي ، زاد حجم التبادل التجاري الاجمالي بين اسرائيل وجنوب افريقيا بنسبة ١,٨ في المائة في عام ١٩٨٩ . وبصفة خاصة ، زادت الواردات بنسبة ٢,٢ في المائة بينما انخفضت الصادرات بنسبة ٠,٢ في المائة (انظر الجدول ٢ في الجزء الاول من تقرير اللجنة الخاصة) .

٧ - ويستعرض هذا التقرير حالة التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، ويورد توصيات بشأنها . وهو معد وفقا للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧/٤٤ واو المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، والذي جاء فيه ، في جملة أمور ، أن الجمعية العامة :

١" - تدين تعاون اسرائيل مع نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا في الميدانيين العسكري والنووي ؛

٣" - تكرر تأكيد طلبها بأن توقف اسرائيل وتنتهي على الفور جميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا ، ولاسيما في الميدانيين العسكري والنووي ؛

٣" - تطلب الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مواصلة رصد العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل وإبقائها قيد الاستعراض الدائم وتقديم تقرير الى الجمعية العامة ومجلس الامن حسب الاقتضاء" .

## ثانيا - التعاون العسكري والنووي

٨ - على الرغم من البيانات الرسمية الصادرة عن حكومة اسرائيل بأنها لم تدخل في أية عقود جديدة لتزويد جنوب افريقيا بالاسلحة أو الذخائر وبأنها لا تقوم إلا باحترام العقود القائمة ، فإن المعلومات المتوافرة تشير الى أن التعاون العسكري مستمر بين البلدين . ورغم ما ذكر من أن اسرائيل ستنتهي العقود العسكرية مع جنوب افريقيا بحلول عام ١٩٩٢<sup>(٣)</sup> ، ينبغي أن يذكر أنه في أواخر السبعينات وفي أعقاب من قانون مناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٦ في الولايات المتحدة ، قدمت حكومة اسرائيل أيضا ضمانات بأن عقودها العسكرية مع جنوب افريقيا سوف تنتهي . والشكوك مستمرة بشأن هذه التعهدات لأن التعاون العسكري بين هذين البلدين أخذ في التزايد على ما يبدو بدلا من أن ينتهي ، على نحو ما تبينه التقارير المتعلقة بإجراء تجارب على قذيفة قادرة على حمل رؤوس حربية نووية .

٩ - ووفقا لتقارير وسائط الإعلام ، قال مسؤول من الولايات المتحدة على علم وشيق بهذا التعاون إن "الشراكة القائمة بين اسرائيل وجنوب افريقيا في مجال القذائف لا يمكن أن تكون أوثق مما هي عليه" . وقال هذا المسؤول : "إننا نعرف كل شيء ، الاسماء والتواريخ وكل شيء . إلا أننا لا نملك أية أدلة على أن العلاقة هي مجرد صفقة لمقايضة الاورانيوم بالصواريخ ، ونرى هذه العلاقة كمجموعة كاملة من الصفقات"<sup>(٤)</sup> .

١٠ - وأبلغت مصادر الاستخبارات برنامج الاخبار في محطة NBC بأن اسرائيل ترتبط بشراكة "كاملة" مع بريتوريا في انتاج قذيفة من النوع النووي لجنوب افريقيا . وتحتاج اسرائيل الى موقع منعزل للتجارب البعيدة المدى ، وأيضا الى إمدادات متواصلة من الاورانيوم المغنى للرؤوس الحربية النووية وهي تحصل على الاثنين من جنوب افريقيا مقابل إعطائها تكنولوجيا القذائف الاسرائيلية . وكشفت وثيقة من وكالة الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة أن الرحلة الاولى لقذيفة المشروع المشترك بين جنوب افريقيا واسرائيل قد تمت في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ . والقذيفة التي اسمتها الوكالة "أرنستون" طارت مسافة ٩٠٠ ميل جنوب شرق جزر الامير إدوارد"<sup>(٥)</sup> .

١١ - وأكدت كذلك معلومات تم الحصول عليها من وكالة استخبارات الدفاع بموجب قانون حرية المعلومات أن جنوب افريقيا أطلقت في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ قذيفة تسيارية اختبارية قصيرة المدى من ميدان أرينستون لإطلاق الصواريخ ، وذلك بمساعدة اسرائيلية . وذكرت مصادر أخرى أنه عندما اختبرت جنوب افريقيا الصاروخ المعزز في التاريخ المذكور ، التقطت توابع اصطناعية تابعة للولايات المتحدة ما اعتبره

مسؤولون في الاستخبارات معلومات هامة : كان لهب قذيفة جنوب افريقيا يشبه شبيها شديدا ذلك الذي انطلق من قذيفة جريكو الاسرائيلية . وذكر مسؤولون في حكومة الولايات المتحدة أيضا أن المعدات التي شوهدت في اختبار قذيفة جنوب افريقيا تشبه المعدات التي استخدمتها الحكومة الاسرائيلية في اختبار قذيفتها هي (٦) .

١٢ - وردا على هذه التقارير ، صرح رئيس وزراء اسرائيل ، في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، بأن اسرائيل "لها بعض الترتيبات التعاقدية مع جنوب افريقيا (التي) يعتمزم هو التقيد بها وليس انتهاكها" (٧) .

١٣ - وكان التعاون العسكري والنووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا محل مزيد من التفصيل في كتابين صدرا في عام ١٩٨٩ . ففي أحد هذين الكتابين ، وعنوانه "القنبلة الخفية : سباق التسلح النووي في الشرق الاوسط" ، تطرق أحد الخبراء المعروفين بدرجة جيدة في نزع السلاح والانتشار النووي لما أبلغ عنه من تفجير لجهاز نووي في عام ١٩٨٩ ، تورطت فيه جنوب افريقيا واسرائيل . ولدى استعراض التقارير المتعلقة بالتعاون العسكري والنووي بين البلدين ، أشار المؤلف الى تمريجات كانت قد صدرت منذ عهد قريب عن المهندس التقني النووي الاسرائيلي ، السيد موردخاي فانونو ، الذي كشف عن معلومات تتعلق بزيارات قام بها علماء نوويون من جنوب افريقيا الى مركز ديمونه للأبحاث النووية في اسرائيل . وقد حكم على السيد فانونو بالسجن لمدة ١٨ سنة في اسرائيل للكشف عن معلومات عن البرامج النووية العسكرية الاسرائيلية (٨) .

١٤ - ووفقا لما جاء في الكتاب الآخر ، وعنوانه "عن طريق الخداع" ، زعم السيد فانونو أن اسرائيل ساعدت جنوب افريقيا في تفجير جهاز نووي في ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وأكد السيد فانونو ، الذي كان يعمل في مؤسسة ديمونه ، أنه ليس سرا كون اسرائيل ساعدت جنوب افريقيا في تطوير برنامجها النووي . وذكر مؤلف الكتاب أن اسرائيل "زودت جنوب افريقيا بمعظم معداتها العسكرية ، وقامت بتدريب وحداتها الخاصة ، وتعاونت معها تعاوننا وثيقا لسنوات" (٩) . وأشار الى أن هذين البلدين يعتبران أنهما بحاجة الى آلة الدمار التام وهما على استعداد لاستخدامها .

١٥ - وكشف مسؤول في وكالة مراقبة الاسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة عن كون حكومة الرئيس جورج بوش ظلت تحت كل موظف اسرائيلي أقدم يقوم بزيارة واشنطن العاصمة على وقف التعاون مع جنوب افريقيا فيما يتعلق باستحداث قذيفة تسيارية متوسطة المدى . وقد جاء على لسان أحد موظفي الوكالة المذكورة أعلاه ، في تصريح أدلى به لوكالة 'رويتر' يوم ٣ ايار/مايو ١٩٩٠ (١٠) ، "أنه لا يوجد ما يدل على أن

(الاسرائيليين) قد اتخذوا أية خطوات للاستجابة لاهتماماتنا بشأن ذلك التعاون ، ولذلك لا يزال مسألة مفتوحة" .

١٦ - وصرح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط في الولايات المتحدة بأنه لا يوجد أي شك في كون مقذوفة كانت قد اطلقت للتجريب في جنوب افريقيا في تموز/يوليه ١٩٨٩ ، يمكن تتبعها الى اسرائيل : "الشيء الواضح بدرجة مقنعة من البيّنة الظرفية هو أنه أيا كان ما أطلق من جنوب افريقيا يمكن تتبع مصدره ، بصورة ما ، الى اسرائيل ، سواء عن طريق التعاون التكنولوجي أي التزويد بالمركبات ، أو تسليم مركبة بكاملها" (١١) .

١٧ - وأصدر مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية في الولايات المتحدة بلاغا صحفيا يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، كشف فيه عن وثائق تم استلامها من وكالة الاستخبارات المركزية بموجب قانون حرية الاعلام تتعلق بالبرنامج النووي لجنوب افريقيا ، بما في ذلك انتاج الاسلحة النووية . وجاء في البلاغ الصحفي أن "الوثائق تؤكد أيضا أن اسرائيل تعاونت مع جنوب افريقيا فيما يتعلق بالبحوث النووية منذ أواخر عقد السبعينات ... وأن (ال) اسرائيليين لم يكتفوا بالاشتراك في بعض أنشطة البحوث النووية لجنوب افريقيا خلال السنوات القليلة الماضية ، وإنما قاموا أيضا بعرض ونقل مختلف صنوف تكنولوجيا الاسلحة غير النووية المتطورة الى جنوب افريقيا" (١٢) .

١٨ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، جاء في صحيفة "واشنطن بوست" ، لدى التعليق على هذه المسألة ، أن الوثائق المذكورة آنفا احتوت على تفاصيل بشأن برنامج الاسلحة النووية لجنوب افريقيا وأضفت مصداقية على ما جاء في الصحف من تقارير عن تعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا في مسائل الاسلحة النووية (١٣) . وظهرت هذه المسألة في عام ١٩٧٩ ، نتيجة كشف ما اشتبه في أنه تفجير نووي . وبالرغم من الجهود التي بذلت لإخفاء اشتراك اسرائيل وجنوب افريقيا في ذلك المشروع ، فإن المعلومات التي كشفت الآن تؤكد ذلك .

١٩ - ووفقا لما جاء في برنامج اخباري لشبكة NBC ، صرحت مصادر في وزارة الدفاع بالولايات المتحدة بأن اسرائيل لديها مستودع فيه ٢٠٠ رأس حربي نووي وأنها قد دخلت في عداد الدول التي لديها أسلحة نووية بعيدة المدى ، بعد أن أنجزت أول عملية إطلاق فضائي في عام ١٩٨٨ . وفيما يتعلق بالمزايا التي تعود على اسرائيل من تورطها مع جنوب افريقيا ، فقد قيل إن اسرائيل ستحصل على توريدات مستمرة من اليورانيوم المفقى وعلى موقع معزول للتجريب بعيد المدى لقذائفها المتطورة . كما ستحصل على

مصادر تمويل من جنوب افريقيا لبرامج اسلحتها الاكثر تطورا . وخلال البرنامج الاخباري ، أضيف أن اشتراك اسرائيل مع جنوب افريقيا في الاسلحة التقليدية ظل أمرا قاسما لعقدين وأنه يشمل كل شيء من الاسلحة الصغيرة الى المقاتلات النفاثة (١٤) .

٢٠ - وثمة جانب كبير من جوانب التعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية هو تصدير الحاسبات الالكترونية من اسرائيل الى جنوب افريقيا نتيجة اشتراكهما في البحث والاستحداث في الميدان العسكري . بمصارف جنوب افريقيا وصناعاتها لها استثمارات في "صناعات كور (Koor Industries) ، وهي الشركة الاسرائيلية التي تقوم بإنتاج المعدات والحاسبات الالكترونية ، ولها أيضا استثمارات في جنوب افريقيا . وكقاعدة عامة يقوم بعض الاختصاصيين الاسرائيليين في برامج الحاسبات الالكترونية بالعمل كمتعاقدين مع شركة "انفوبلان" (Infoplan) ، وهي فرع من شركة الاسلحة المسماة "ارمزكور" (ARMSCOR) . وحسب التقديرات كان يوجد في جنوب افريقيا ، بحلول الربع الاخير من عام ١٩٨٩ ، ما لا يقل عن ١٠٠ خبير اسرائيلي من خبراء الحاسبات الالكترونية (١٥) .

٢١ - وأشير في تقارير سابقة أصدرتها اللجنة الخاصة عن مسألة التعاون هذه الى أن اسرائيل استخدمت كقناة لإيصال الاسلحة الى جنوب افريقيا . فقد ذكر في شباط/فبراير ١٩٩٠ أنه بيعت الى اسرائيل ماكينات فرنسية من طراز "سنيكما اتار" (Sneema Atar) ، وربما لاستخدامها من قبل القوات الجوية لجنوب افريقيا . ووفقا للتقرير ذاته ، ذكر أن حكومة فرنسا قامت بإجراء تحقيق في هذه المسألة (١٦) .

٢٢ - وذكر أن مكتب المحاسبات العامة في الولايات المتحدة كان يقوم بالتحقيق مع شركتين اسرائيليتين لتورطهما في نقل أسلحة وتكنولوجيا الى جنوب افريقيا بطريقتين غير مشروعة . وانصب التحقيق على ما إذا كانت هاتان الشركتان قد قامتا ، فعلا ، بنقل تكنولوجيا عسكرية من الولايات المتحدة الى جنوب افريقيا أم لا . وكانت ثمة مسألة ذات صلة قيد التحقيق هي تنفيذ الاحكام المنصوص عليها في قوانين الولايات المتحدة ضد الشركات المتورطة في انتهاكات لحظر الاسلحة (١٧) .

#### ثالثا - التعاون الاقتصادي

٢٣ - أشار في التقارير السابقة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الى أن أرقام التجارة الرسمية بين اسرائيل وجنوب افريقيا لا تعكس على وجه الدقة حجم التجارة بينهما لأن هذه الأرقام تستبعد الماس والذهب ، اللذين يُسَوَّقان عن طريق لندن وزيورخ ، أو الاسلحة ، التي لا تنشر أرقامها . وتعتبر اسرائيل إحدى المراكز

الرئيسية في العالم لمقل وتنقية ماس جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بتجارة الاسلحة ، تعتبر اسرائيل شريكا تجاريا رئيسيا لجنوب افريقيا ، حسبما ذكر سابقا . وابلغ ان الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية تعتبران بندا جوهريا في التجارة الثنائية بين البلدين ، ولم يفصح أبدا عن هذا البند ولكن من المعتقد أنه يشكل ما لا يقل عن ٨٠٠ مليون دولار لمالحي اسرائيل .

٢٤ - وذكر أن سفير جنوب افريقيا لدى اسرائيل صرح بأن التجارة بين البلدين قد زادت بما نسبته ٣ في المائة فبلغ حجمها ٣٣٩ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ، حيث بلغ حجم صادرات جنوب افريقيا الى اسرائيل ٢٠٩ مليون دولار . ووفقا لما جاء على لسان السفير ، فإن اسرائيل حريصة على تشجيع الصادرات لسد الثغرة الموجودة في صالح جنوب افريقيا . وذكر السفير كذلك أن منتجات القيمة المضافة في ميدان التكنولوجيا الرفيعة تشكل جزءا كبيرا من صادرات اسرائيل الى جنوب افريقيا . وأضاف أن السلطات الاسرائيلية تنظر في الطرق الكفيلة بتذليل بعض العقبات غير الجمركية التي تقف أمام واردات جنوب افريقيا الى اسرائيل (١٩) .

٢٥ - وبالرغم مما ذهبت اليه حكومة اسرائيل من قول مؤداه إنها تلتزم بقرارها الذي اتخذته في ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ والذي يقضي بخفض تجارتها مع جنوب افريقيا ، فإن العلاقات التجارية بين البلدين تشهد تحسنا . فقد ذكر أنه في حزيران/يونيه ١٩٩٠ زار اسرائيل وفد من جنوب افريقيا قوامه ١٠ أعضاء للتباحث بشأن التجارة بين البلدين . وأشار الى أن الغرض من هذا الاجتماع هو اعادة التفاوض بشأن الاتفاق التجاري الرئيسي الذي أبرم بين البلدين في عام ١٩٧٦ . وحيث ان ذلك الاتفاق ينطوي على الاتجار بمنتجات لأغراض مدنية وعسكرية ، فقد اقتت زيارة هذا الوفد ظلال الشك على تمهد اسرائيل في عام ١٩٨٧ بعدم توقيع اتفاقات عسكرية جديدة . وكان قد نص في اتفاق عام ١٩٧٦ على أن يجري استعراض لهذا الاتفاق مرة كل سنتين . وفي عام ١٩٨٨ ، قام وفد من اسرائيل بزيارة جنوب افريقيا ، وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ رد وفد من جنوب افريقيا بالمعاملة بالمثل . وبالإضافة الى التجارة العسكرية ، تناولت المباحثات أيضا الاستثمار ، وحقوق صيد الأسماك ، ومسائل أخرى . وفي ختام الاجتماع ، اتفق على اجراء محادثات أخرى (٢٠) .

#### رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٢٦ - ترى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أنه بالرغم من تصريحات اسرائيل المتكررة بأن علاقاتها مع جنوب افريقيا قد قلصت ، فإن التقارير لا تزال تشير الى التعاون الجاري ، لا سيما في الميدانين العسكري والنووي .



٢٧ - ولذلك ، تشعر اللجنة الخاصة ببالغ القلق لكون اسرائيل لم تكشف حتى الان عن اتفاقاتها وترتيباتها السرية القائمة مع جنوب افريقيا فيما يتعلق بتوريد الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية ولكون جميع هذه الاتفاقات والترتيبات لم تنقضي بعد . وتسرى اللجنة الخاصة أن تزويد اسرائيل لجنوب افريقيا بتكنولوجيا الاسلحة والمعدات العسكرية ، لا سيما التقارير المتوالية عن تعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا في تطوير تكنولوجيا القذائف فيها ، بما ينطوي عليه ذلك من آثار نووية ، يشكل خطرا كبيرا للغاية على السلم والامن الدوليين ، ويعرض ، بصفة خاصة ، أمن الدول الافريقية للخطر . كذلك فإن اللجنة الخاصة تشعر بالقلق إزاء ازدياد العلاقات التجارية بين البلدين ، مما يناقض مزاعم اسرائيل .

٢٨ - لذلك توصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة بأن تطلب الى اسرائيل أن توقف فوراً تعاونها مع جنوب افريقيا ، لا سيما في الميدانين العسكري والنووي ، وأن تـأذن للجنة الخاصة بأن تواصل رصد العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا وبأن تقدم تقارير عن ذلك حسب الاقتضاء .

#### الحواشي

- (١) A/AC.115/L.667 ، ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ .
- (٢) للاطلاع على النص الكامل لرد حكومة اسرائيل ، انظر الوثيقة A/45/637 .
- (٣) The Washington Post ، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ .
- (٤) (Newsweek) ، (نيويورك) ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .
- (٥) البرنامج الإخباري لشبكة NBC بالولايات المتحدة ، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ .
- (٦) (The New York Times) ، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ .
- (٧) (The Star) ، (جوهانسبرغ) ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

الحواشي (تابع)

- (٨) Frank Barnaby, The Invisible Bomb : The Nuclear Arms Race in  
the Middle East . IB. Tauris & Cp. Ltd. (London) ، ١٩٨٩ ، الصفحات ١٦ - ٢١ .
- (٩) Victor Ostrovsky and Claire Hay, By Way of Deception, St.  
Martin's Press (New York), 1990, pp. 150-151 .
- (١٠) . (Israeli Foreign Affairs) (Sacramento), June 1990
- (١١) . (The Citizen) ، (جوهانسبرغ) ، ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (١٢) National Resources Defense Council (واشنطن العاصمة) ، ٢٦ أيلول/  
سبتمبر ١٩٩٠ .
- (١٣) . The Washington Post ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .
- (١٤) البرنامج الإخباري لشبكة NBC بالولايات المتحدة ، ٢٦ تشرين  
الاول/أكتوبر ١٩٨٩ .
- (١٥) Holland Committee on Southern Africa, Gert, Slob, Computerizing  
Apartheid : Export of Computer Hardware to South Africa ، (امستردام) ،  
أيار/مايو ١٩٩٠ ، الصفحات ٥٠ - ٥٢ .
- (١٦) . Anti - Apartheid News ، (لندن) ، شباط/فبراير ١٩٩٠ .
- (١٧) . The Washington Jewish Week ، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ .
- (١٨) . Southscan ، (لندن) ، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ .
- (١٩) . Business Day ، (جوهانسبرغ) ، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ .
- (٢٠) . Southscan ، (لندن) ، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

-----